المجلس العربي

منصف المرزوقي

أي مستقبل للديمقراطية؟

دار منوال للنشر
PARADIGME EDITIONS
Editions Paradigme

صدر للمؤلف

الكتابات الطبية

- **المدخل إلى الطب المندمج:** الدار التونسية للنشر ومؤسسة البحث العلمي -1995
- **دليل المربّي في التثقيف الصحّي:** الدار الجزائرية للنشر 1986
- **سلسلة كتب التثقيف الصحي** –الدار العربية– تونس 1984
- **تاريخ الطب للأطفال** –دار أليف للنشر-تونس 1982

الكتابات السياسية

- **لماذا ستطأ الأقدام العربية أرض المرّيخ:** دار الرأي -تونس 1982
- **دع وطني يستيقظ:** دار المغرب العربي -تونس سنة 1986
- **الاستقلال الثاني**-دار الكنوز الأدبية. بيروت 1996
- **هل نحن أهل للديمقراطية؟** - دار الأهالي -دمشق 2001
- **من الخراب إلى التأسيس** –المركز المغاربي –لندن 2003
- **عن أية ديمقراطية تتحدثون؟** - *دار الأهالي* –*دمشق* 2004
- **حتى يكون للأمة مكان في هذا الزمان** – *دار الأهالي دمشق* -2006
- **إنها الثورة يا مولاي** – الدار المتوسطية – تونس 2011
- **اختراع الديمقراطية** – التجربة التونسية-شركة المطبوعات للنشر-بيروت 2014
- **ننتصر أو ننتصر** –من أجل الربيع العربي-الدار المتوسطية – تونس 2014
- **المراجعات والبدائل:** المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية –الدوحة 2022

الكتابات الفكرية والأدبية

- **في سجن العقل** -أقواس – تونس 1990-
- **حقوق الإنسان، الرؤية الجديدة** -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – القاهرة 1996
- **الإنسان الحرام** – قراءة في الإعلان العالمي لتحقيق الإنسان--دمشق 2003
- **الطبيب والموت**-الدار التونسية للنشر. تونس 1983
- **الرحلة**-طبعة دار الأهالي –دمشق 2002-، 2010، طبعة الدار المتوسطية تونس 2015
- **شعراء بلا حدود:** دار منوال، تونس 2018

بالفرنسية

- **L'arrache corps** : Essai sur l'expérimentation humaine en médecine - Ed Alternatives. Paris 1979, Traduction espagnole : El experimentacion en el ombre. Ed jugar Madrid 1982
- **Arabes, si vous parliez** - Ed, lieu commun. Paris 1987
- **La mort apprivoisée** - Ed du méridien. Montréal 1990
- **Le mal arabe** : Ed le Harmattan - Paris 2004
- **Dictateurs en Sursis** : Ed L'atelier - Paris 2009
- **L'invention d'une démocratie** - Ed media plus - Paris 2013
- **Qu'est-ce que le pouvoir** ? Ed paradigmes - Tunis 2019

الموقع على الانترنت

www.moncefmarzouki.com

الفهرس

وضعا للمشروع الديمقراطي في إطاره التاريخي 9
شروط عودة هذه الأمّة للتاريخ كفاعل لا كضحية 15
فشل أم عثرة؟ 23
في الردّ على الاستبداديين 31
دروس الماضي وكيف نستثمرها 39
القناعات الراسخة التي كذبتها التجربة 46
القاعدة الصلبة للنظام الديمقراطي 54
القاعدة المادية 64
القاعدة القانونية والمؤسساتية 73
خارطة الطريق 88
شروط الانتصار ابان المقاومة والتمكّن 104
ديمقراطيتنا وديمقراطيتهم 114
الديمقراطية وثلاثيات عودة الروح 123
من خطاب افتتاح مؤتمر الديمقراطية في الوطن العربي 133
إعلان سراييفو 141

الإهداء

إلى كل الذين لا يحبطهم طول الطريق وكثرة العثرات

وضعا للمشروع الديمقراطي في إطاره التاريخي

منذ نشأتها قبل ثلاثمائة ألف سنة حسب علماء الأنثروبولوجيا إلى يوم الرحمان هذا والإنسانية لا همّ لها إلا البقاء وتحسين شروطه وذلك عبر ما تنتج من أفكار وقيم وقوانين (الايدولوجيا)، وما تنتج من تقنيات لتسهيل العيش أساسا الاكتشافات المحورية الأربعة النار والمحراث والآلة البخارية والحاسوب (التكنولوجيا).

طيلة هذه الفترة الطويلة من تاريخها حسب مقاييسنا البشرية والتي لا تشكّل إلا مثل غمضة العين بالنسبة لتاريخ الكون، واجهت البشرية ستة آفات رئيسية إما هدّدت وجودها أو جعلته تجربة فيها من الألم والشقاء أكثر مما فيها من المتعة والسعادة.

ثلاثة من هذه الآفات هي من صنع الطبيعة وقدرة الانسان ضدّها محدودة. وثلاثة من صنع الانسان نفسه ويتحمّل فيها كامل المسؤولية.

عن الآفات الثلاث التي هي من صنع الطبيعة ما يلي:

1- التغييرات المناخية

خلافا لما يعتقد الكثيرون ليس ما نعرفه اليوم من تغيير مناخي أول حدث في تاريخ البشرية. فقد عرف هذا التاريخ فترات متعدّدة من الجفاف ومن الصقيع أدت لانقراض حضارات بأكملها. وثمة من المؤرخين من يعتقد أن الإنسانية استطاعت التقدم في العشرة آلاف سنة الأخيرة لأن المناخ اعتدل، وهو ما سمح بظهور الزراعة وما نتج عنها، وأنه من الممكن أن هذه الفترة

السعيدة على وشك الانتهاء ليعود المناخ العالمي لتقلبات لا تتوقف وإن كان مقياس الزمن بعشرات ومئات الآلاف من السنين.

2- البراكين والزلازل

قلّ من يعرف أن الإنسانية أوشكت على الانقراض لسبعين ألف سنة خلت عندما انفجر بركان اندونيسي هو "توبا" وغطت السحب الكثيفة الأرض وأهلكت جزءً واسعا من الكائنات الحية. قلّ من يعرف أيضا أن محمية Yellowstoneفي غرب أمريكا فوهة بركان جبار يتوقع المختصّون انفجاره مجددا أي وقت في غضون المائة ألف سنة المقبلة وأن انفجاره سيؤدي بكل بساطة إلى مسح الولايات المتحدة من الخارطة.

لا أحد قادر على تقييم ما تعرّض له البشر من خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات جراء انفجارات البراكين والزلازل.

3- الأوبئة

فوجئ الناس سنة 2020 بوباء الكوفيد لنسيانهم السريع لما سبقه من أوبئة منها نقص المناعة المكتسب. كما نسى أغلبنا ما كان وباء السلّ يفعله بأجدادنا، وقد ظننا أن ظهور المضادات الحيوية انتصار نهائي للبشر على الكائنات المجهرية التي تسببت عبر التاريخ في مجازر شهيرة أفرغت المدن وأنهكت الدول وهددت حضارات بأكملها مثل أوبئة الطاعون والكوليرا.

بديهي أنه لا خيار لنا لمواجهة هذه الآفات الطبيعية إلا بمزيد من العلم والتكنولوجيا، لكن أيضا بحزمة من القيم والقوانين والمعنويات، أي بشكل أو آخر من الايدولوجيا.

*

عن الآفات الثلاث التي هي من صنع الإنسان ما يلي:

1- الاستعباد

الظاهرة جزء لا يتجزأ من التاريخ البشري. والانسان بالنسبة للإنسان مجرد حيوان إضافي يُخشى ويُستعمل ويُسترقّ وذلك وفق خوارزمية بيولوجية ثقافية مزروعة في أعمق أعماق طبيعة كل البشر دون استثناء، لم تنجح إلى اليوم أي من الديانات وايديولوجيات التحرّر في التخلّص منها نهائيا. هكذا عرف التاريخ استعباد البيض للسود والبيض للبيض والسود للسود والامريكيين القدامى للأمريكيين القدامى كما كان يقع بين قبائل الشمال الغربي على شواطئ المحيط الهادئ.

لا أحد قادر على تقييم الكم الهائل من العذابات التي تسبّبت فيها هذه الآفة لملايين البشر عبر العصور...ولا تزال. إذ يُخطئ من يتصوّر أن الاستعباد انتهى أو أنه لن يعود. حقا توقّف بيع العذارى والصبيان في أسواق لا تبعد ولا تختلف كثيرا عن أسواق الماشية. استغرق الأمر آلاف السنين لكي تتغير الايدولوجيا وتفرض النهاية القانونية للاستعباد. لكنه خلافا لما يعتقد البعض لم يختف تماما. ما زلت تجد بصماته في البغاء أو في عمل الأطفال أو في تجارة اليد العاملة الرخيصة. يُخطئ من يتصوّر أيضا أن المستقبل السعيد الذي نُمنّي به أنفسنا لن يعرف أشكالا مُقنّعة جديدة منه وحتى عودته كما كان قبل ألف سنة بما أن كل شيء يتغير إلا الطبيعة البشرية.

2- الاستعمار

: يمكن القول إنه استعباد بالجملة، حيث يتمّ الاستيلاء على ثروة وحرّية شعب بأكمله من طرف دولة مدجّجة بالسلاح ومتفوقة تكنولوجيا على الشعب الُمستعبَد. هنا أيضا لعبت ايدولوجيا التحرّر دورا كبيرا في إنهاء الاستعمار. وتطلّب الأمر قرونا وتضحيات هائلة. لكن يُخطئ من يتصوّر أن الآفة انتهت. هي مثل آفة العبودية تخلت عن أشكالها الفجة لتواصل عملها من وراء الستار. كم من شعوب يمكنها الادعاء حقيقة أنّها مستقلة، أي أنّها في وضع اقتصادي عسكري سياسي يُمكّنها من الحفاظ على حرّيتها ومواردها وأنها في لعبة الدول والتنافس الإقليمي والدولي تُؤثّر بقدر ما تتأثّر.

3- الاستبداد

إنه نوع من النخاسة أو الاستعمار الداخلي الذي تمارسه أقلية -وحتى شخص- على الشعب الذي تنتمي اليه هذه الأقلية أو هذا الشخص (الزعيم الأوحد). إنه الاستحواذ على جلّ السلطة والثروة والاعتبار، وتوزيع الفتات من هذه العوامل على شعب ليس شعبا من العبيد أو من المستعمَرين، ولكنّه شعب من الرعايا. هنا أيضا لا أحد قادر على تقييم تكلفة هذا التنظيم السياسي والحفاظ عليه، والتخلص منه يمر دوما بفترات طويلة من القمع والتعذيب، تنتهي أغلب الوقت بثورات دموية.

هنا أيضا من السذاجة تصوّر سهولة القضاء على الاستبداد، والخوارزميات البيولوجية والثقافية التي تسنده مزروعة في أعماق كل آدمي ليلعب إما دور الراعي (بمعنى المالك للقطيع البشري صاحب الحق في جزّ صوفه وحلبه وأكل لحمه) وإما دور الرعية (بمعنى القطيع الآدمي الذي لا يحلم إلا براعي

صالح لا يُكثر عليه ويضمن له المرعى والأمن غير واعٍ أن نهاية هذا الأمن سكين الجزار).

حتى الديمقراطية لا تقضي إلا على المظاهر الفجة للاستبداد. هو لا يتبخّر وإنما يختفي وراء الستار، ليواصل تحكمه عبر المال والإعلام في شعب ما زال مشروع تحرّره حتى في النظام الديمقراطي في بداية البداية.

*

ما الاستنتاجات الكبرى من هذه النظرة للواقع ؟

الإنسانية، بلا شك، في حرب متواصلة مع طبيعة لا ترحم، ولا تستطيع مواجهتها إلا بكل ما تقدر عليه من علم وتكنولوجيا.

الوجهة الأخرى لنفس قطعة النقد أنها أيضا في حرب لا تتوقف مع نفسها نتيجة كون الإنسان (كل انسان) يحمل داخله كل الاستعدادات ليكون المفترس والفريسة والفارس.

هكذا عندما ينتصر المفترس داخل الأقلية الفاعلة تراها تفرض الاستعباد والاستعمار والاستبداد عبر مختلف الأشكال. يؤدي هذا الانتصار (المؤقت دوما) لاستكانة جزء يكبر أو يصغر من الفرائس الذين سيشكلون شعب الرعايا.

من حسن الحظّ أن الانسان الفارس موجود ليعدّل الوضع، أي ليواجه الانسان المفترس ويحرّر الانسان الفريسة، ومجاله كل هذا التاريخ الدموي المأساوي الذي نشهد فيه الصراع ضدّ الاستعباد والاستعمار والاستبداد.

من يعتقد بوجود "هابي اند" للتاريخ تنتصر فيه الديمقراطية نهائيا وكلّيا على الاستبداد ويختفي فيه الاستعمار ولا نعود أبدا عبيدا لبشر أو لروبوتات للذكاء الاصطناعي، مطالب بمراجعة أفكاره والاستعداد أكثر من أي وقت مضى لأشرس معارك البقاء ضد شياطين الطبيعة وشياطيننا الذاتية.

يبقى أنه كما يقول الفيلسوف اليوناني "زينون" وضعيتان دوما أمامنا: التي لا نقدر فيها على شيء وهي مسؤولية الأقدار، والتي نقدر فيها على شيء وهي مسؤوليتنا. نحن لا نستطيع شيئا لمواجهة البراكين والزلازل والأوبئة، وقد فعلنا ما أمكن ضد الاستعباد والاستعمار.

لكن لا مسؤولية لنا نحن العرب أكبر من انهاء هذه الوصمة في تاريخنا وهذا العائق الأكبر لتقدمنا الذي اسمه الاستبداد.

**

شروط عودة هذه الأمّة للتاريخ كفاعل لا كضحية

قدّم مؤخرا لجنة من الخبراء الفرنسيين تقريرهم لعمدة باريس يحذّرون فيه من أن المدينة ستكون غير قابلة للعيش سنة 2050 نتيجة ارتفاع الحرارة في الصيف الى ما فوق الخمسين درجة مما سيؤدي لذوبان اسفلت الشوارع وضرر فادح بأسلاك الكهرباء والانترنت واستحالة سكنى الطوابق العليا في كل العمارات الخ ....

تصوّروا ما ستكون عليه أوضاع الناس في مدن مثل بغداد والقاهرة والقيروان وقسنطينة ومراكش (أما مدن مثل طنجة ووهران وسوسة والإسكندرية وبيروت وطرطوس فمشكلتها مضاعفة لأن ارتفاع مستوى البحر قد يغرق الساحات الكبرى وسط المدينة).

ضع مثل هذه الحالة في إطار جائحة العطش والصراع على الماء داخل البلد الواحد وبين البلدان مع نقص فادح في القمح الصلب والقمح اللين نتيجة الجفاف وانهيار الزراعة... والنتيجة كارثة تتهدّد حياة مئات الملايين.

حتى دول الخليج الغنية لن تستطيع شيئا أمام الكارثة المناخية التي ستجعل بلدانها هي الأخرى غير قابلة للسكن قبل الخمسين سنة المذكورة. من أين لها تكييف الهواء في الشوارع أو حتى تحمل فاتورة تهوية عمارات سيتضح كم كانت بعيدة عن ملائمة تبعات التحول المناخي؟

نتصوّر الهجرات المناخية الجبارة المقبلة للفقراء فقط، والحال أنه يجب توقّع هروب ملايين العرب الأثرياء أو من الطبقة الوسطى ثلاثة أرباع السنة لبلدان ما زال يمكن المشي في شوارعها ليلا.

أضف الآن لهذا الخطر الداهم تبعات الثورة المعلوماتية وخاصة الذكاء الاصطناعي أي استفحال تبعيتنا العلمية التكنولوجية.

لا تنسى في قائمة المصائب والكوارث تزايد الفقر والبطالة وانهيار الطبقة الوسطى وتتابع الثورات والثورات المضادة وتحول بلداننا إلى ساحات حروب بالوكالة، كما هو الحال في ليبيا والسودان واليمن وسوريا ولبنان. مما يعني أن الأهوال التي يعرفها الشعب السوري ليست حالة شاذة كما نوهم أنفسنا، وإنما هي أولى الحلقات في سلسلة انهيار أمة بأكملها.

*

مثل هذه المشاكل المرعبة تتطلب أدوات سياسية على مستوى ما تطرح من تحديات.

في غياب الأدوات الملائمة -فما بالك إن كانت من النوع الذي يفاقم المشاكل المطلوب حلّها - النتيجة معروفة مسبقا.

لنستعرض الشرط الهيكلي الأول الذي بدونه لا حلول للمشاكل وإنما لكم هائل من مشاكل للحلول (ونترك السياسات والبرامج لوقت لاحق).

أولوية الأولويات وأشدّ ما تحتاجه جل شعوبنا – إذا استثنينا البلدان الخليجية- هو النمو الاقتصادي، لكي يجد عشرات الملايين من شبابنا أبسط فرص العيش، وأيضا حتى لا يتسارع انهيار الطبقة الوسطى ويعم الفقر كما هو الأمر حاليا.

ما الشرط الأول الذي يجب توفيره حتى تستطيع المكنة الاقتصادية التحرك والنمو؟

طبعا الاستقرار السياسي.

إذا تمعنّا في تاريخنا القديم والمعاصر، فسنجد أنه كان العنصر الغائب على الدوام إلا في فترات متقطعة كان يفرض بالقمع متخذا شكل استقرار المستنقعات أو البراكين التي تغلي مراجلها بصمت ولا أحد لا يعرف متى تنفجر تحت أقدام الراقصين على أفواهها.

السبب الأساسي لعدم الاستقرار المزمن هذا هو الصراع على سلطة تُفتَكّ منذ بداية تاريخنا بالعنف وتُمارس بالعنف وتنتقل بالعنف.

النتيجة ما نعاني استنزاف طاقات المجتمع بالقمع وهجرة العقول وتبوأ أنصار النظام وأغلبهم غير أكفاء مقاليد السلطة وانتشار الفساد وتعطل الآلة الاقتصادية أو قصر منافعها على أقلية.

أي قدرة لمثل هذه المجتمعات التي تمرّ من استقرار مزيّف مفروض بأشد أنواع القمع إلى فوضى الثورات والثورات المضادة على توجيه طاقاتها العلمية والاقتصادية لمحاربة التصحر والعطش والفقر والبطالة والهجرة المكثفة لأدمغته؟

وحدها الانتخابات الديمقراطية أثبتت في كل بلدان العالم قدرتها على انهاء الصراع الدموي على السلطة، ومن ثم توفير الشرط الهيكلي للاستقرار السياسي.

كيف؟ إنها عبقرية الديمقراطية التي استطاعت نقل الصراع من المستوى المادي إلى المستوى الرمزي – بالضبط كما تفعل الرياضة أو لعبة الشطرنج - أي تنظيم حرب رمزية اسمها الانتخابات تضمن التمكّن من السلطة

وممارستها والخروج منها دون سفك الدماء واهدار طاقات المجتمع. هكذا استطاعت البلدان الديمقراطية ضمان السلم المدني داخلها وتوجيه طاقاتها للبناء في إطار استقرار حقيقي غير مبني على القمع ومؤهل في كل لحظة للانفجار. بينما بقينا نحن في ظل الدكتاتوريات نواصل نفس الصراع العبثي والمكلف.

مثل هذا الاستقرار السياسي المستدام غير ممكن حاليا خارج نظام ديمقراطي وحده القادر على تحقيق الشروط الثلاث الأخرى الضرورية لانقاد أمة منكوبة، لم ينكبها أحد رغم كل معاذير التافهين والضعفاء، بقدر ما نكبت نفسها بنفسها.

1- شعب من المواطنين

أكثر ما يشدّ الانتباه في ظاهرة التعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري في البلدان الغربية أن الاحتجاجات انطلقت من بين صفوف شباب وحتى مراهقين (نموذجا السويدية Greta Thun berg المولودة سنة 2003 التي قادت وما تزال ثورة شبابية عالمية ضد سياسات تضر بالمناخ) وأن المبادرات المواطنية اليوم للاحتجاج والبحث عن البدائل لا تتوقف. كل هذا لأن أغلبية الشعب في بلدان مثل البلدان الاسكندنافية مكونة مما اسميه "شعب المواطنين"، وتعريفه بأنه الجزء من الشعب الذي لا يسلّم في أي من حقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية مهما تعرض من عنف من طرف الدولة، ولكنه يضطلع بواجباته المدنية والسياسية دون أدنى اكراه.

العكس بالضبط هو الموجود عندنا. فأغلبية شعوبنا مكوّنة من رعايا، أي من أشخاص تخلّوا عن جلّ حقوقهم السياسية والاجتماعية خوفا من

القمع، وينتقمون لانتهاك حقوقهم بعدم الاضطلاع بواجباتهم إلا بأكبر قدر من الاكراه.

من البديهي أن كل الشعوب مزيج من المواطنين والرعايا حتى في أكثر البلدان تقدما. لكن الثابت أن في البلدان الديمقراطية توجّه عام بالتعليم الجيد والاعلام التعدّدي وممارسة الحريات، خاصة حرية التنظم، لتزايد عدد المواطنين وتراجع نسبة الرعايا. على عكس الموجود عندنا.

إن أكبر جرائم الاستبداد أنه حارب تبلور وتوسع شعب المواطنين، بالتعليم الرديء والاعلام الفاسد والقدوة السيئة للحاكم والتصدي للحريات، ليسهر على خلق وتوسع شعب الرعايا.

لن يقدر أي نظام في المستقبل على مواجهة معارك البقاء بشعب تعلّم الاتّكال على السلطة واللامسوؤلية والسلبية وانتظار المخلّص من الانقلاب المقبل والراعي الصالح الذي ستجود به الأقدار.

أي مبادرة أو مشاركة فعلية في حل مشاكل المجتمع الحالية والتي تترصد بنا، والرعايا وعقليتهم أكبر جزء من المشكل فكيف يكونوا جزءا من الحلّ؟

2- دولة القانون والمؤسسات

ما الذي تقدر عليه دولة فاسدة مستبدّة يتحكم فيها شخص وعائلته على استنفار شعبها لمواجهة تبعات الكارثة البيئية أو فقدان كل مقومات الاستقلال والحرية والتقدم الاقتصادي؟

لقد أظهرت كل تجاربنا وآخرها دمار العراق وسوريا وليبيا، واليوم ما نراه في روسيا، كم من الحمق والمغامرة الطائشة وانعدام المسئولية أن يربط شعب

بأكمله مصيره بأهواء شخص واحد يمكن أن يُخطئ ككل البشر أو أن يكون غير سويّ أو غير كفؤ. وحدها دولة القانون والمؤسسات قادرة على حماية شعوبنا من هذا الخطر الداهم الذي اسمه الحكم الفردي ناهيك عن قدرتها على التعامل بالحد الأدنى من الفعالية أمام مشاكل المجتمع، لا لشيء إلا أن فيها مقومات التشهير بالأخطاء مثل الصحافة الحرة والقدرة على محاربة الفساد عبر القضاء المستقل.

إذا تمعنّا في تاريخنا الحديث فسنجد أنه سلسلة متواصلة من الفشل في إدارة شؤون الدولة نتيجة تجمّع كل السلطات بيدي شخص واحد وشلّة محيطة به تتحكّم في أجهزة غير مسؤولة إلا تجاهه. كيف يمكن لمثل هذه الدولة مواجهة مشاكل متصاعدة التعقيد فما بالك التصدي لتحديات غير مسبوقة.

3- اتحاد شعوب عربية حرة

لم تشهد منطقتنا حالة من التشرذم والتمزق والتفرق كالذي تعرف حاليا، مما يجعل من شعوبنا لقمة سائغة لكل من هبّ ودبّ. كم من دول عربية تدّعي الاستقلال وهي تحت الوصاية المباشرة لدول إقليمية، مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن.

كم من دول على حافة الإفلاس مثل مصر وتونس. كم من دول تستطيع الادعاء بأنّها قادرة على حفظ مستواها المعيشي المرتفع، مثل دول الخليج، وهي مكونة بنسبة ثمانين في المائة من الأجانب وخاصة من الأسيويين تحديدا من الهنود. ربما يجب التذكير هنا أن بلدان الخليج حُكمت من قبل التاج البريطاني في القرن التاسع عشر من بومباي. فهل

يعيد التاريخ نفسه يوم تصبح الهند قوة عظمى ومواطنوها يطالبون بحقوقهم السياسية وليس فقط الاقتصاد في البلدان التي يعتبرون أنها تدين لهم بازدهارها.

بديهي أن مثل هذه الدول، التي تتخبط في تبعات الثورات والثورات المضادة والتي تفقد كل يوم أغلب مقومات الاستقلال، أعجز من أن تواجه "التسونياميات المقبلة"...اللهم إلا إذا عاد مشروع الاتحاد بين دول لا تستطيع البقاء ومواجهة المستقبل دون شكل أو آخر من الوحدة.

انظر لخارطة العالم وسترى أن خارطة الاندماج الحقيقي وليس على الورق هو خارطة الدول الديمقراطية سواء في أمريكا الشمالية والجنوبية أو في أوروبا. انظر لحالة التشرذم في الوطن العربي وستفهم لماذا سيبقى الاتحاد المغاربي في غرفة الإنعاش طالما لم تُبنَ في دوله الخمس أنظمة ديمقراطية حقيقية.

ما لم يفهمه القوميون العرب على امتداد خمسة عقود، أن الأنظمة الدكتاتورية لا تتحد بينها ولو كانت من صلب ايدولوجيا واحدة، مثل بعث سوريا والعراق، حيث لا يرضى كل دكتاتور إلا بحكمه المطلق على مزرعته الوطنية، ولا يفهم الوحدة الا كتوسيع رقعة هذه المزرعة، الشيء الذي يجعله يصطدم بالرؤية الشبيهة المعاكسة لدكتاتور آخر، مما ينجرّ عنها تمزيق الأمم والشعوب والدخول في صراعات مدمرة.

ولنا في تاريخ أوروبا الحديث أحسن مثال. حيث لم تبن أوروبا وحدتها بعد الحرب العالمية الثانية إلا عند انهيار الدكتاتوريات النازية والفاشية والشيوعية. ذلك لأن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب بينها ولا يضيرها في

شيء التقارب والتنسيق والتشارك. مما يعني أنه لا مجال لفضاء عربي مشترك مثل الذي صنعته أوروبا، دون أن نمرّ نحن أيضا بنهاية الأنظمة الاستبدادية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية.

نعم لكن ....

أي ديمقراطية نريد تسويقها للأجيال القادمة من السياسيين والمثقفين والفاعلين في كل المجالات؟

الديمقراطية العراقية أم اللبنانية، أم تلك التي كرهها التونسيون أعقاب الثورة وفضلوا عليها الارتماء في أحضان الشعبوية حتى ولو كان الدواء أمرّ من الداء؟

ثم هل ما زال جديا الحديث عن الديمقراطية في ضوء انحسارها في العالم وثبوت نجاح النموذج الصيني في محاربة الفقر والتخلف والتبعية بل واقتراب القوة الصاعدة الثانية أي الهند من نموذج الصين تحت حكم تشي جين بين وهي "تتخفف" تدريجيا من ديمقراطيتها تحت حكم مودي واليمين الهندوسي المتطرف؟

**

فشل أم عثرة؟

1

يقول الشاعر والمسرحي الفرنسي الكبير Pierre Corneille في مسرحية شهيرة Le Cid :

آه منك أيها الغضب العاتي / آه منك أيها اليأس / آه منك أيتها الشيخوخة العدوة / أتراني عشت كل هذه السنين إلا لأشهد مثل هذا العار!

لم أكن أتصوّر عند حفظي لهذه القصيدة في الستينيات وأنا تلميذ في المدرسة الثانوية الفرنسية في طنجة أنها ستصبح هاجسي في آخر العمر.

نعم أتراني عشت وناضلت كل هذه السنين فقط لأشهد هذا العار الذي تتخبط فيه تونس اليوم: دولة مفلسة، متسولة، تابعة، منعوتة بالعنصرية... دولة لا قانون ولا مؤسسات... رئيس يُنتخب ديمقراطيا فيغتال الديمقراطية مستوليا على كل السلطات ولا يجد لتبرير انعدام كفاءته المطلقة غير القاء المسؤولية على متآمرين وهميين ومنفّذين حقيقين سمّاهم بنفسه... الأدهى والأمرّ حشود التونسيين في طوابير البحث عن الخبز والماء أعماهم التضليل الإعلامي والحقد الأيديولوجي عن تبين الحقيقة من الهذيان.

2

الحقيقة أن مشاعر الغبن والغضب والعار ليست وليدة هذه الفترة العجيبة.

كنت طيلة رئاستي (2011-2014) أشاهد لا أكاد أصدق ما أعيش كيف استطاع الاستبداديون -وبأي سهولة- الاستيلاء على كل الأدوات

الديمقراطية التي ناضلنا من أجلها عقودا عديدة، ليحوّلوها إلى أدوات لضرب الثورة السلمية وتدمير ديمقراطيتنا الوليدة.

- هكذا شاهدت حرية الرأي والتعبير التي بحّت حناجرنا للمطالبة بها تصبح أداة فلول النظام الاستبدادي لتحقير الثورة وقلب الحقائق وتضليل العقول وتعبئة القلوب بالكراهية.

- هكذا رأيت حرّية التنظم، التي وقفنا المئات من أجلها أمام القضاء المستغل أكثر من مرة، فرصة الانتهازيين والمغامرين ورجال الأعمال الفاسدين لبناء شركات سياسية تحصّلت في انتخابات 2014 على مقاعد أكثر من الأحزاب التي ناضلت ضد الاستبداد.

- هكذا رأيت استقلال القضاء -نفس القضاء الذي حاكم الديمقراطيين طيلة عقود – يُنتج قضاة مسيّسين منهم قاضية مشت في مظاهرات الثورة المضادة بلباس القضاء وترشحت في الانتخابات الرئاسية.

- هكذا شاهدت الانتخابات الحرة والنزيهة التي حلمنا بها تعيد بفضل المال الفاسد والاعلام الفاسد السلطة لعناوين الانتهازية والاستبداد. كأننا دفعنا ثلاثمائة شهيد وألفي جريح وثورة عارمة لكي تُسلّم السلطة على طبق من ذهب لشخص اعترف بتزويره لانتخابات 1981، حارب الثورة ودجّل على المواطنين ببرنامج اقتصادي لم ير منه الشعب انجازا واحدا وكان أول قانون سنّه عند الفوز في رئاسيات 2014 الصلح مع الفاسدين.

3

أتحمّل مسؤوليتي كاملة فيما حصل. لكن لماذا لا أنصف نفسي، إذ لا أحدَ ينصفني (ربما التاريخ) وقد جاهدت طيلة حياتي ألا أظلم أحدا؟

للتفسير وليس للتبرير أو التملّص.

في إطار تقاسم السلطة بين الأحزاب الثلاثة المنتصرة في انتخابات المجلس التأسيسي، أُنتخبت رئيسا بصلاحيات محدودة في مجالات العلاقات الخارجية والأمن القومي، وأخذت حركة النهضة ملفات الداخلية والعدالة ناهيك عن رئاسة الحكومة.

كنت أعتقد أن حكومة النهضة ستسعى لتحقيق اهداف الثورة فإذا بي أفاجأ بالعكس.

قصّة واحدة تعطي فكرة عن الجو العام. طلبت أكثر من مرة إيقاف رجل اعمال فاسد اسمه "كمال لطيف" كان يتآمر في وضح النهار على الثورة بخيوط متداخلة مع الأمن مما كان يزيد في خطورته.

تلكأت وزارة الداخلية والعدل فأمعنت في الالحاح. أخيرا صدر الأمر بالقبض على الرجل. لتأكدي من الأمر (كان للشرطة التابعة لوزارة الداخلية وحدها الحق في الإيقاف) بعثت الأمن الرئاسي ليراقب العملية. عاد الأعوان بتقرير مفاده أن الرجل قاوم إيقافه بل وصدم شرطيا لكنه تُرك في بيته، وأنّ وزير العدل نور الدين البحيري مكّنه من الحضور من الغد طليقا أمام القضاء الذي تركه في حالة سراح.

هذا الرجل هو الذي أوقفه المنقلب في فبراير الماضي مكتسبا شعبية عارمة، والحال أن حشره بين المساجين السياسيين كان للتغطية على الطبيعة السياسية لأغلبية الموقوفين.

حادث من بين ما لا يحصى من النزاعات مع النهضة التي ارتأت أن مداهنة الثورة المضادة أهم من تحقيق اهداف الثورة ورضا الأعداء أهم من رضا الأصدقاء. هكذا بدأ الشرخ ليتفاقم يوما بعد يوم خاصة بعد تسليم "البغدادي المحمودي" (رئيس حكومة ليبيا في فترة القذافي الذي كان موقوفا في تون)، إلى ليبيا ضد إرادتي، وبعد افشال قانون حماية الثورة والتلكؤ المتعمد في إرساء العدالة الانتقالية.

كم غريب أن أجد نفسي في مرمى كل الأطراف السياسية على تباعدها في كل المجالات.

وجدت نفسي تحت القصف المدفعي من أزلام النظام القديم لا يغفرون لي تحالفي مع " الخوانجية ‘‘وهذا شيء مقبول ومتوقع. لكن أن أجد نفسي في مرمى النهضويين لأنهم لا يتحمّلون أي نقد!!!

أضف لهذا أنني وجدت نفسي تحت القصف المدفعي من زملاء نضال سابقا تجاهلوا أنني كنت وما أزال من أكبر المتضررين من سياسة النهضة وأن وقوفي معها كان وما يزال من مبدأ الحقوقي الذي يرفض المس بحق إي انسان ومن موقف الديمقراطي الذي لا يقبل إلا بسلطة الصندوق ومن موقف السياسي الذي يعتبرنا أننا نحن من انتصرنا بكسب جزء من الإسلاميين للديمقراطية.

كم من اغراءات ومن ضغوطات تعرضّت لها لفك الارتباط مع النهضة!

أذكر -والله على ما أقول شهيد- أن رئيس دولة عرض عليّ بصريح العبارة أن أُغيّر التحالف ولي كل ما أريد. افتعلت عدم السماع ومرّ الرجل بسرعة لموضوع آخر وقد فهم أنّه يطرق بابا مغلقا.

وأيضا كم كان موجعا لي تعرض حزبي لانشقاقين، والسبب مواصلة التحالف مع حزب كان واضحا أنه خرج نهائيا من صفّ الثورة.

كان قلبي مع المنشقّين وعقلي ضدهم. كنت أعرف أن فك الارتباط ونحن تحت حصار الثورة المضادة لن يزيد الطين إلا بلة، ناهيك عن الموقف الأخلاقي الذي يمنع الحليف من الغدر بحليفه.

المضحك المبكي أن النهضة هي التي فكّت الارتباط عندما دعا الغنوشي بعظم لسانه لانتخاب ممثل الثورة المضادة ضدي.

هكذا تمت تصفية الثورة بصفقة سياسية (الدعم في الرئاسيات مقابل فرمان الأمان) ولم يبق إلا تسويق التبرير وأن الأمر أنقذ تونس من حمام دم لم يوجد إلا في مخيلة أصحابه.

للأسف تواصل المشي في الطريق الخاطئ: السكوت على قانون المصالحة مع الفساد الذي سنّه السبسي مباشرة بعد انتخابه؛ المشاركة في أفسد حكومة عرفتها تونس حكومة يوسف الشاهد؛ أخيرا التحالف مع حزب رجل أعمال حارب الثورة للوصول لسدة رئاسة برلمان حلّه المنقلب بتأييد شعبي واسع.

كان الغنوشي ومن معه يتصورون أنهم أغلقوا باب جهنم الذي فُتح على الاخوان في مصر بعد انقلاب السيسي، والحال أنهم فتحوه على مصراعيه.

كل ما في الأمر أنهم ربحوا سنوات ستكون سنوات شؤم عليهم وعلينا جميعا انتهت كما نعرف الكل.

4

لم أخلط يوما بين المستويات خاصة بين الإنساني والسياسي. والأولوية دوما للإنساني مهما كلّف الامر.

لم أخضع أبدا لمنطق المتشددين "من ليس معي مائة في المائة فهو ضدي مائة في المئة"، ولا لآخر الحيل (ليس هذا الوقت الملائم للنقد). أنا معك ولو كنت ألدّ عدوّ إذا اقتنع العقل والضمير أنك على حق، وضدّك مهما كنت قريبا وصديقا إذا اقتنع العقل والضمير أنك على خطأ.

من هذه المنطلقات أقول إن سجن راشد الغنوشي وقد تجاوز الثمانين ويعاني من أمراض عدة في ظروف السجن وفي المناخ الحالي هو تعمد جريمة قتل، وكذلك الأمر مع محمد بن سالم وزير الزراعة السابق وعلى العريض رئيس الحكومة السابق. لذلك أحمّل المنقلب ووزيرة العدل ووزير الداخلية المسؤولية الجنائية لما قد يحدث لهؤلاء الثلاثة ولكل أذى يلحق بكل أسرانا الديمقراطيين أكانوا علمانيين أو اسلاميين، مع التأكيد على مطلق التضامن معهم ومع عائلاتهم.

لكن وبنفس الوضوح أقول للديمقراطيين العلمانيين والإسلاميين الذين سيكون لهم شرف استئناف الثورة وتحقيق أهدافها-وأيضا لكل العرب الذين قد تضعهم الأقدار في موقع بناء نظام ديمقراطي- ادرسوا جيدا تجربة سياسة النهضة وافعلوا تمام العكس...أي لا توافقات، لا حلول وسطى، لا طيبة، لا طوباوية، لا خوف، لا حسن الظن مع أي شكل يتخذه الشرّ أكان الاستبداد،

أو الثورة المضادة أو الانقلاب على الدستور الديمقراطي وتلك كانت السياسة الناجحة لمن ناضلوا قبلنا ضد الاستعمار والابارتايد.

ما تعلّمه التجربة أنكم لن تحموا فقط الثورة ولن تطيلوا عمر الديمقراطية وإنما ستحمون أنفسكم. أكبر درس أعطته دوما كل الأحداث وليس فقط الأحداث الأخيرة، أن الاستبداديين لن يرضوا بكم ولو أضئتم أصابعكم العشر شموعا إلا في القبور أو في المنافي أو في السجون. والدليل أمامكم اليوم أوضح من الشمس في عزّ الظهيرة.

5

يُخطئ من يتصور أن فشل تجربتنا الديمقراطية كان فقط بسبب تآمر بعض الدول الإقليمية وتخريب فلول النظام القديم وتشتت القوى الثورية وأخطاء النهضة وتقصيري في الدفاع عن الثورة.

صحيح أن حسابات النهضة كانت خاطئة، وأنه ربما كان عليّ الاستقالة احتجاجا على سياستها. صحيح أنه كان هناك قرار إقليمي بتصفية الربيع العربي، وأننا لم نكن نملك القوة الكافية والحلفاء لصدّ العدوان. صحيح أن كل القوى الديمقراطية العلمانية اليسارية التي حاربتنا من منطلق العداء لحكومة فيها إسلاميين ارتكبت خطأ فادحا تدفع اليوم ثمنه. صحيح أن الاتحاد العام التونسي للشغل لعب دورا قذرا في تدمير الثورة وها هو اليوم يدفع أيضا الثمن غاليا. لكن لا يجب أن تحجب الشجرة الغابة، والغابة هي كل العيوب الهيكلية في النظام الديمقراطي التي سهلت التخلص منه في تونس.

التجربة التونسية لم تكن إلا تجربة كاريكاتورية انفضحت فيها نقط الضعف في هذا النظام، وهي نفس العيوب الهيكلية التي تتسبب فيما تعرفه الديمقراطية من مشاكل وتحديات في العالم كله.

**

في الردّ على الاستبداديين

السبب في "فشل" الربيع العربي؟ طبعا شراسة الاستبداد ورعاته الإقليميين والدوليين، لكن أيضا فشل الديمقراطيين في الحرب النفسية والإعلامية التي شنّها عليهم هذا الاستبداد وما يزال.

كان القانون وسيبقى أن النظم السياسية تموت وتولد في العقول وفي القلوب سنينا وأحيانا عقودا، قبل أن تموت أو تولد في القصور الرئاسية والبرلمانات.

يجب إذن استعادة المبادرة لربح هذه المعركة المصيرية.

لهذا على الديمقراطيين اكتساح كل مراكز النفاذ (إلى الجمهور) وكل مراكز النفوذ (الإعلامي) وترديد السردية الديمقراطية في كل مناسبة، لأن سلاح الاستبداد ترديد نفس الأكاذيب.

عليهم الالتزام دوما بموقع الهجوم، ولا بأس أن يكون ذلك بقدر كبير من الوقاحة، لأن أعداء الديمقراطية ليسوا بناقصين منها ولا يفلّ الحديد إلا الحديد.

لمواجهتهم لخّصت تبريراتهم وحججهم البائسة التي يسوّقونها لتضليل المجتمع وتغليب كفة الرعايا على المواطنين.

1- ألا يكفي من خراب ربيعكم العبري وثوراتكم الديمقراطية المزعومة وما كلفت شعوبها من ويلات؟

أنتم الاستبداديون سبب الكارثة التي مرت بها شعوب الربيع العربي وأنتم مجرمون في حق هذه الشعوب ثلاث مرات.

الأولى، عندما تسببتم بفسادكم وظلمكم وعجزكم عن توفير أبسط مقومات الحياة الكريمة في خروج الناس للشارع وموت آلاف من الشباب دفاعا عن حقهم في الحياة.

الثانية، عندما نظمتم الثورة المضادة ولم تتورعوا عن تدمير دول وشعوب بأكملها بما جندتم من مال فاسد واعلام فاسد وسياسيين فاسدين ومرتزقة وتدخل خارجي.

وأنتم مجرمون مرة ثالثة، لأنكم لم تتعلموا شيئا من هذه الثورات، وعدتم بأكثر صلف وغباء لنفس الممارسات التي ولّدت الموجة الأولى لثورات الربيع العربي. واصلوا الرقص على البركان تظنون أنفسكم قد نجوتم، والحال أن السؤال ليس هل سينفجر البركان مجددا تحت أقدامكم وإنما متى.

2- ألا ترى كيف فشلت الديمقراطية فشلا ذريعا في تونس مهد الربيع العربي المزعوم وكيف كره الشعب برلمانا اضحوكة وكيف اختار العودة لنظام الرجل القوي؟

- إذا كان مخاطبك من الشعبويين، الذين يقدّسون هذا المفهوم الغامض الذي اسمه الشعب، الردّ بقسوة:

الشعب ليس كائنا ليس فوق كل نقد. يمكن أن يصيب وأن يخطئ، خاصة إذا كان ضحية مغالطة متواصلة ومخطط لها بكثير من الخبث من طرف وسائل التضليل التي يحرّكها المال الفاسد. أنه هو لا غير الذي انتخب البرلمان الاضحوكة. كان عليه انتظار الانتخابات التالية لاستبداله بما هو أحسن، لا افراغ الرضيع (حكم المؤسسات والقانون) مع ماء الحمام القذر (النواب الفاسدون). أما النخبة التي يضع عليها نكبته فهي نخبته. هو الذي

أفرزها بتعليمه واعلامه وقيمه. والخيل العربية الأصيلة لا تلد الحمير. فقط الحمير هي التي تلد الحمير.

- إذا كان مخاطبك من الذين يدنّسون الشعب وأنه كمشة من الرعاع والسوقة ولا يعرفون معنى للديمقراطية الخ؟

ذكّره بأن المصريين والتونسيين وقفوا ساعات طويلة تحت الشمس في انتخابات 2011 بنسب مشاركة تجاوزت خمسين في المائة من القائمات الانتخابية، لكنهم لم يتجاوزوا العشر في المائة في الاستفتاءات والانتخابات المزورة للدكتاتور العسكري في مصر والدكتاتور الشعبوي في تونس، دون نسيان كم من ثورات ديمقراطية قام بها شعب السودان منذ الاستقلال أو انتفاضة الشعب الجزائري سنة 1988.

3- مهلا ألم تفهم أن ما تريده شعوبنا العربية قبل كل شيء هو التقدم الاقتصادي وأن ما حققته الصين هو ما يجب أن نحققه نحن.

سبعون سنة وأنتم تصدّعون رؤوسنا بأن التقدم الاقتصادي يأتي قبل الحرية، فضيّعنا معكم التقدم والحرية. وما زلتم ترددون هذه الأسطوانة المشروخة.

بخصوص النموذج الصيني الذي حقق التقدم بالضحية بالحرية، تذكر أن هناك بلدان، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا واليوم اندونيسيا، حقّقت وتحقّق نموا اقتصاديا مذهلا دون أن تضحي بالحرية على مذبح التقدم الاقتصادي. والعكس بالعكس. أي أن هناك أكثر من نظام استبدادي دمر الاقتصاد ودمر الحرية: نموذجا الجزائر وليبيا وسوريا.

4- قل ما تشاء لكن أولوية الأولويات في العالم العربي هي الخروج من الفقر للملايين والديمقراطية ليست هي التي ستطعمهم من جوع بل يمكن كما رأينا في تونس أن تكون سببا في مزيد من الفقر.

عندما تذهب بزوجتك لطبيب النساء فإنك لا تلومه على أنه لم يقتلع ضرسا يتسبب لها في كثير من الألم. لكل مجال اختصاصه ومن العبث أو الجهل تحميل مجال مسؤولية مجال آخر. في نفس السياق وظيفة الديمقراطية توفير الحريات الفردية والعامة وبناء دولة قانون ومؤسسات وتسريع خروج الناس من وضعية الرعايا إلى وضعية المواطنين، وليس من وظيفتها خلق الوظائف أو الثروة. أقصى ما يمكن أن تفعله وضع الأسس المتينة لمكنة اقتصادية فعالة، مثل وجود قضاء مستقل يفصل في النزاعات الاقتصادية ويحفظ الحقوق لأصحابها ويحارب الفساد. ما عدا هذا عليك لتحريك الآلة الاقتصادية بأيدولوجيا أخرى مثل الليبرالية أو الاشتراكية. في كل الأحوال لا تحمّل الديمقراطية مسؤولية ليست مسؤوليتها. يكفيها شرفا حفاظها على جزء هام من حاجيات الانسان السياسية والمعنوية مثل الحرية والمسؤولية والكرامة والمساواة أمام القانون

والآن بيني وبينك وأنت تحدثني عن الفقر، ومع الاتفاق الكامل على أنه من الأفضل أن نكون أحرار وأثرياء، هل تفضّل أن تكون فقيرا في بلد فيه الحد الأدنى من الحرية، مما سيمكّنك من الاحتجاج على وضعك، أو أن تكون فقيرا في دكتاتورية لا تستطيع أن تفتح فمك إلا عند طبيب الاسنان على فرض قدرتك على دفع أجرته.

آه، تُفضِّل العيش فقيرا في نظام دكتاتوري لأنه يوفر لك الأمن والأمان. نعم كما هناك حالات سرطان مستعصية على العلاج، هناك حالات رعوية سياسية لم يعد بالإمكان تداركها.

5- ألا تعلم يا هذا أن الديمقراطية هي سلعة غربية يبيعها الغربيون في إطار غزوهم الثقافي لأمتنا... الخ

أنصح المخدوعين إن كانوا من المثقفين بقراءة كتاب الباحثين البريطانيين Graeberو Wengrow [1] وعنوانه The dawn of everything وهو من أثرى الكتب في التاريخ والأنثروبولوجيا.

من جملة ما يؤكده هذا الكتاب أن القصة التي يردّدها الغربيون عن انطلاق الديمقراطية من أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، وأن الاغريق هم أباء الحضارة الأوروبية، خرافة لا أساس لها من الصحة. فالإغريق الى اليوم شعب متوسطي أقرب للبنانيين والسوريين والمصريين منهم للأيرلنديين أو الألمان. أما الديمقراطية في شكلها البدائي الذي عرفته أثينا، أي حكم المجالس بدل حكم الفرد، فيقول الكاتبان أنها كانت شائعة في مدن ما بين النهرين ثلاث آلاف سنة قبل أثينا، وأن المجتمعات البشرية في كل الحضارات وفي كل القارات عرفت الشدّ والجذب والصراع المتواصل بين حكم المجالس وحكم الفرد. ليطمئن إذن اخوتنا القوميون على أن الديمقراطية ليست سلعة غربية خاصة، وأن أكبر الدكتاتوريات في القرن العشرين أي النازية والفاشية والشيوعية كانت كلها دكتاتوريات غربية.

[1] David Graeber –David Wengrow : The Dawn of everything – Penguin Books-London 2021.

6- وهل نحن بحاجة لهذه البضاعة الغربية ولنا الشورى تغنينا عن كل ايديولوجية مستوردة تتنافى مع تعاليم الشريعة السمحاء وتتطاول على الأمر الذي لا يعصى "أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ"

ليطمئن الاخوة والاخوات الإسلاميون، فالديمقراطية ليست دينا ينافس الإسلام، وفهم المداخلة لأمر "اطيعوا أولي الأمر منكم" قضية مخابرات الاستبداد وتفويض الدين ومال فاسد، وليس قضية فكر يستحق النقاش. أما الشورى فيمكن اعتبارها جزء من الديمقراطيات البدائية التي يتحدث عنها الباحثان البريطانيان. لكن كما تطوّرت وسائل المواصلات والاتصال والحكم، فلا عيب في تحديث الشورى لترتقي لمستوى تعقيد المجتمعات المعاصرة.

دوما في إطار الغرب-فوبيا والاحتماء وراء النقاوة القومية والدينية الحجة البائسة الأخيرة:

7- لكن من أين لك أن تنكر أن الأنظمة الغربية تتدخل دوما في شؤوننا بحجة الدفاع عن حقوق الانسان ونحن دول مستقلة لا حق لأحد أن يتطاول على الاستقلال الذي .... الخ، الخ؟

أنتم دول مستقلة مثلما أنا امبراطور المريخ. أما الأنظمة الغربية فهي صديقتكم أنتم الاستبداديون بل وحماتكم، وتدخلاتهم المحتشمة أحيانا فليست الا مجرد رفع العتب أمام شعوبهم والتمويه على شعوبنا. لقد رأينا استقبالهم الفاتر للثورات الديمقراطية العربية وكيف تسارعوا للاعتراف بانقلاب السيسي على أول رئيس مصري منتخب ديموقراطيا. خلافا لما

تدعون الديمقراطية العربية ستولد لا بفضل الغرب (غرب الحكومات) وإنما باستقلال تام عنه.

8- ما زلت تعتقد حقا أن للديمقراطية مستقبل؟ ألم تقرأ كل التقارير للمنظمات المختصة التي تثبت تراجعها في كل مكان حتى في معقلها الأمريكي والاوروبي؟

نعم الديمقراطية في وضع صعب لكن لا أصعب منه إلا وضع نظمكم الاستبدادية. لقد كُنست هذه الأنظمة كنسا في فترة وجيزة من تاريخ البشرية في أوروبا الغربية والشرقية، في أمريكا اللاتينية وحتى في افريقيا جنوب الصحراء. وهي تحت التهديد المباشر في كل مكان من الوطن العربي وحتى في روسيا. أما الصين فمشاكلها الديموغرافية وتباطؤ اقتصادها وظهور أجيال جديدة تمارس المقاومة السلبية عوامل لا تبشّر بالخير للنموذج الذي يبرق ولكنه ليس ذهبا.

9- طيب إذن مبروك عليك وبالبنين والبنات ديمقراطية العراق وديمقراطيو لبنان

آه أصبتني في مقتل أيها الخبيث. فعلا لو اكتفى أصدقائكم الغربيون بدعم الاستبداد سرّا وجهرا لتحمّلنا مصائبهم، لكنّهم ضربونا ضربة قاتلة وهم يفرضون بالدبّابات كاريكاتور ديمقراطية في العراق وقبلها في لبنان وإن كان برضى حتى لا أقول بتواطؤ قادة البلد المسكين. بطبيعة الحال مثل هذه الديمقراطية لا توفّر الاستقرار بل هي أهم عامل في غيابه. هي لا تخلق دولة قانون ومؤسسات، وإنّما شكلا منمّقا من دولة الأجهزة والعصابات. هي لا

تخلق شعبا من المواطنين وإنما شعبا من الزبائن. هي لا تكون انطلاق المسلسل الوحدوي لأنها عامل فرقعة الدولة نفسها.

ما سنبني من ديمقراطيات ستكون النقيض المطلق لهذه الديمقراطيات المسخ، بل ستكون ديمقراطيات أكثر تطورا حتى من الموجودة في الغرب.

10- عش يا فؤادي بالمنى، قبل تحقيق هذا الحلم، كيف ستواجهون أنظمة انتصرت عليكم بالضربة القاضية وأفشلت ما تسمونه الثورة الديمقراطية السلمية؟ ألا تعرفون أن هذه الأنظمة أقوى من أي وقت مضى والدليل على ذلك بقاء النظام السوري على أنقاض الدولة والشعب؟

إنه السؤال الرئيسي الذي يجب الردّ عليه دون التنقيص من قوة الخصم الاستبدادي لكن دون المغالاة فيها لأن هذا الخصم نفسه " في النازعات غرقا".

**

دروس الماضي وكيف نستثمرها

1

يقول مثل افريقي: "لن تعرف إلى أين أنت ذاهب إن لم تعرف من أين أنت قادم". مما يعني أن لا مجال لمعرفة إلى أين يتجه النظام الديمقراطي إن لم نعرف تاريخه.

ثلاثة حقائق رئيسية نستلهمها من أهم مراحل هذا التاريخ.

لتفحّص دروس الماضي البعيد يجب قراءة كتاب الباحثين البريطانيين في الأنثروبولوجيا وعلم الآثار دافيد فنقرو Wengrow David ودافيد كريبر David Graeber وعنوانه المثير: The Dawn of everything

أهم استنتاجاتهما:

- كانت الأنظمة المجالسية (المبنية على رفض الحكم الفردي ومن ثمة يجوز اعتبارها أولى براعم النظام الديمقراطي) جدّ شائعة في كل المجتمعات البشرية.

- لم تكن أثينا القرن الخامس قبل الميلاد أول مدينة عرفت حكم المجالس، فقد كان النظام معمول به في مدن ما بين النهرين ثلاثة آلاف سنة قبل التجربة الاغريقية.

- لما غزا الاسبان في القرن السادس عشر المكسيك ذهلوا -هم القادمون من الدكتاتوريات الملكية الأوروبية العريقة- لاكتشاف شعوب تعيش تحت نظم سياسية لا يمكن وصفها إلا بالنظم الجمهورية والديمقراطية.

- لما غزا الفرنسيون كندا في القرن السابع عشر ذهلوا أمام "متوحشين" يقدسون الفردانية والحرية والمساواة ولا يخضعون إلا لمن يختارونهم لمناصب القيادة.

يروي الكاتبان دهشة الرهبان الفرنسيين أمام هذه التصرفات، وخاصة دهشة "المتوحشين" أمام هؤلاء البيض الذين يستكينون لحكم شخص ولا يعرفون الحرية والمساواة والتآخي.

ما يثبته الكاتبان استنادا على وثائق تاريخية متينة، أن شعارات الثورة الفرنسية "حرية-مساواة-أخوة" كانت في جزء كبير منها من وحي السكان الأصليين لأمريكا الشمالية.

مثل هذا الكشف التاريخي عن عالمية وقدم البحث عن حوكمة رشيدة للمجتمعات البشرية كفيل أيضا بدحض التهم السخيفة التي لاحقنا بها البعض عن وجود أمم تتماشى ثقافتها –حتى لا نقول جيناتها – مع الديمقراطية وأخرى ليس أمامها من خيار غير الدكتاتورية أو الجري وراء سراب المستبدّ العادل.

كم غريب أننا نحن العرب الذين أخذوا كثيرا الأفكار الديمقراطية عن الغربيين بصدد اكتشاف أنهم أخذوها من شعوب غابات البحيرات الكبرى في شمال أمريكا!!!

الحقيقة الأولى: لا علاقة عضوية أو خاصة للديمقراطية بالمركزية الغربية. وكل ما في الأمر أن الديمقراطية الغربية هي مرحلة تاريخية من تطور النظام المجالسي.

2

عن الماضي القريب أي بمقاس القرنين الأخيرين، وإذا اعتبرنا أن المساواة أمام القانون والحق في الانتخاب شرطان لا وجود لديمقراطية كاملة دونهما، فإنه يمكننا القول أن:

- بريطانيا لم تصبح دولة ديمقراطية "مقبولة" إلا عندما أعطت لنصف سكانها حق الانتخاب. وذلك لم يحصل إلا سنة 1928.

أما أمريكا التي أعطت للنساء حقوقهن السياسية سنة 1919 فيمكن القول إنها دولة حديثة الديمقراطية إذ لم تتحسن ديمقراطيتها إلا سنة 1964 عندما اعترفت للأمريكيين –الأفارقة بحقوقهم السياسية.

أما فرنسا، التي لم تعط حق الانتخاب للرجال دون تمييز إلا سنة 1851، فإنها لم تتقدم في ديمقراطيتها الا سنة 1944 عندما أعطت حق الانتخاب للنساء.

- كل هذه الدول التي نظنها معقل القيم والمؤسسات الديمقراطية هي التي ترفض للأجانب الذين يعيشون في أراضيها المساواة والعدالة (مواصلين نفس النهج الذي اعتمدته أثينا القرن الخامس في اقصاء الغرباء من البت في شؤون الحياة العامة للمدينة). مما يدل على أنه ما زال أمامها شوط هام قبل أن تكمل نضجها الديمقراطي.

الحقيقة الثانية: حتى ما نحسب أعرق الديمقراطيات ما زالت في الواقع حديثة العهد بالديمقراطية وما زالت ديمقراطيتها ناقصة بحاجة إلى التطوير.

3

ثمة دروس الماضي الذي نحسبه بالعقود لا بالقرون.

كيف ننسى أن أكبر الشعوب الأوروبية عاشت تحت أفظع الدكتاتوريات في القرن العشرين في التاريخ أي الدكتاتورية النازية في المانيا والفاشية في إيطاليا ودكتاتورية فرانكو في اسبانيا وسالازار في البرتغال والكولونيلات في اليونان مهد الديمقراطية المزعوم!

للتذكير أيضا ان الشعب الفرنسي العريق في الديمقراطية عانى ما بين 1941 و1944 من النظام الدكتاتوري الذي فرضه عليه المارشال بيتان Pétain وأن الذين قاوموا نظامه كانوا قلة. من الطرائف التي يرويها المؤرخون الفرنسيون أن الجماهير التي استقبلت المارشال بيتان Pétain بالتصفيق والترحاب في باريس سنة 1944 هي نفس الجماهير التي ملأت الساحات لاستقبال عدوه المنتصر الجنرال ديغول De Gaule بعد بضعة أشهر.

انظر الآن لما يجري في الهند التي جعل منها نهرو أول وأكبر ديمقراطية علمانية فيما كان يسمّى العالم الثالث. هي اليوم بصدد الانجراف نحو نظام استبدادي ديني شبيه بالذي تتجه إليه إسرائيل، وقد أصبح طالبان اليهود قوة الدفع نحو دولة استبدادية.

الحقيقة الثالثة: الديمقراطية كمحطة نهائية تتوجه إليها كل الأنظمة السياسية خرافة من نوع خرافة التوجه الحتمي للاشتراكية التي كان التقدميون في بداية القرن الماضي يشيعونها. الموجود هو أنه يمكن

للديمقراطية أن تتراجع أن حتى في أقدم معاقلها مثلما لا شيء يمنع من ظهورها وثباتها أين لا نتوقع.

4

ماذا الآن عن الحاضر؟

حسب تصنيف مجلّة The Economist سنة 2017 يوجد على ال 167 دولة التي تمت دراستها (من 193بين دولة عضوة في الأمم المتحدة)، 19 دولة ديمقراطية أساسا في أوروبا وشمال أمريكا، و52 دولة دكتاتورية أساسا في افريقيا وآسيا والعالم العربي، والباقي أي 96 دولة تتأرجح بين ديمقراطيات غير مكتملة أو دكتاتوريات "مخففة".

عندما تنظر لأرقام سكّان هذه الدول أن البشر الذين يتمتعون بالحد الأدنى من الحريات الفردية والجماعية، الذين لا يشكل الانتقال الدوري للسلطة أي خطر عليهم، الذين يتمتعون بحماية بالقانون والمؤسسات وخاصة الذين يعيشون في مأمن من شطحات الزعيم الأوحد والعصابة المحيطة به... أقل من10% من سكان العالم.

أهم من الأرقام التوجه العام للوضع أحسن تشخيص له تقرير سنة 2021 للمنظمة السويدية Democracy International Institute for and Electoral Assistance. راجع هذا التقرير حالة الديمقراطية في العالم من سنة 2015 إلى 2020، وخلص إلى الاستنتاجات التالية:

- تباطأت الموجة الديمقراطية لسبعينيات القرن الماضي التي بدت وكأنها ستغزو العالم.

- أصبحت نزاهة الانتخابات موضع شكّ حتى في أعرق الديمقراطيات.

- عدد البلدان المتوجهة نحو مزيد من التسلّط authoritarianism سنة 2020 يفوق عدد البلدان المتوجهة نحو الديمقراطية.

- ثمة تفاقم في انتهاج السياسات التسلطية أي قمع الحريات من قبل كل الأنظمة غير الديمقراطية.

- حتى في دول ديمقراطية كبرى مثل البرازيل والهند والولايات المتحدة وثلاث دول من الاتحاد الأوروبي (المجر، بولونيا سلوفينيا) التوجه العام هو نحو مزيد من التسلّط .... وهذا بدعم متزايد من طرف "الشعب".

5

عندما تستحضر معطيات الماضي والحاضر تجد نفسك بين موقفين متناقضين.

بديهي أن هناك ما يشرّع لتواصل الأمل في الديمقراطية. فهذا نظام سياسي آت من أعماق التاريخ وليس وليد التقدم الغربي. هذا نظام يتوسع شيئا فشيئا لكي يضمن الحد الأدنى من الحرية والكرامة للجنسين ثم لعدد متزايد من الشعوب.

هذا نظام يُطاح به أكثر من مرة لكنه يعود أقوى من ذي قبل – ألمانيا نموذجا- ممّا يعني أنه لا يوجد استبداد محمي من طفرة ديمقراطية مفاجئة ترحل به في أي وقت.

لكن في نفس الوقت، لا شيء يبعث على التفاؤل، عندما تنظر للوضع الحالي المتسم بالانحسار في العالم أجمع. وما فشل الربيع العربي إلا عيّنة من هذا الانحسار.

القاعدة أن فشل الديمقراطية هو الذي يفرش البساط الأحمر للاستبداد، وفشل الاستبداد هو الذي يفتح كل الأبواب أمام الديمقراطية.

طبقا لهذا القانون ثمة اليوم في العالم ديمقراطيات إن لم تبادر لإصلاحات جذرية فزمنها معدود... وأيضا أن هناك أمام الديمقراطيين العرب فرص هائلة لا يجب أن يضيعوها هذه المرة وأنظمتنا الاستبدادية تلفظ آخر أنفاسها، وإن حسب زمن البعض منها ببضعة عقود وأخرى ببضعة سنوات.

**

القناعات الراسخة التي كذبتها التجربة

نعم وألف نعم الديمقراطية وحدها تستطيع بناء "إتحاد الشعوب العربية الحرة". وحدها تستطيع التسريع بولادة شعب من المواطنين من رحم شعب الرعايا... وحدها تستطيع أن تبني دولة قانون ومؤسسات مبنية بانية لاستقرار سياسي حقيقي، ومن ثمّ قادرة على محاربة الفساد وتسهيل عمل المكنة الاقتصادية.

لكن ماذا عن آخر الدراسات العلمية حول وضع هذه الديمقراطية في العالم؟

يتبين حسب دراسة The Economist Group[2] لسنة 2022 (وفقا لستين مؤشر (صدقية الانتخابات، الحريات، طبيعة السلطة، المشاركة السياسية والثقافة السياسية)، أن 8% من البشرية فقط تعيش في ظل ديمقراطية مكتملة الأوصاف (البلدان الاسكندنافية نموذجا) و37% في ديمقراطية غير كاملة (البرازيل نموذجا) و17% تحت أنظمة هجينة أي فيها بعض خصائص الديمقراطية مع ثوابت الدكتاتورية (باكستان نموذجا) و37,3% تعيش في ظل أنظمة دكتاتورية (أفغانستان نموذجا).

[2] https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2022/?utm_source=google&utm_medium=paid-search&utm_campaign=democ

لو كانت الديمقراطية النظام المثالي الذي ندعي لكانت النظام السائد في كل العالم ولتبنتها كل الشعوب كما تبنت دون تردد الكهرباء والتعليم الاجباري وقانون الطرقات؟

ماذا عن العيوب والثغرات والتناقضات التي أظهرتها ما لا يحصى ولا يعدّ من التجارب في العديد من البلدان وعلى امتداد قرابة القرنين؟

ألا يجب مواجهتها لأنها لن تختفي سحريا ونحن نشيح البصر والبصيرة عنها؟

إذن لنتسلح بكل شجاعتنا الفكرية لتفحّص النصف الفارغ من الكأس علنا نساهم في ملئ ما فيه من فراغ.

دروس كبرى لخصتها في لاءات سبع أعرضها على العقل الجماعي لتقييم صارم ونقاش معمق.

1- لا ليس صحيحا أن الديمقراطية "حكم الشعب للشعب من أجل الشعب"

إنه شعار أجوف لأن "الشعب" كان وما يزال مجرد غطاء لحكم النخب السياسية الاعلامية المالية القادرة على توظيف اليات الديمقراطية لخدمة مصالحها أولا، وفي مرتبة ثانية المصلحة العامة، شريطة ألا تتناقض مع مصالحها الحيوية في توزيع الثروة والسلطة والاعتبار.

توقف عند المفهوم السحري: الشعب.

لا يكفي أن تقفز النظرية الديمقراطية - حتى لا نقول الديماغوجيا الديمقراطية - على التعددية الدينية أو العرقية أو الطبقية للمجتمع، وإنما

هي تقفز بهذا الشعار الأجوف على تعدديته السياسية لتجعل منه كيانا واحدا وهو في الواقع ثلاث.

سياسا، هناك دوما نخبة تصادر بالقوة أو بالحيلة وغالبا بمزيج من الاثنين جل الثروة والسلطة والاعتبار.

هذه النخبة المجتمعية هي ترجمة للجزء الظالم المظلم من الطبيعة البشرية الذي سميته في كتابي "المراجعات والبدائل" "الانسان المفترس".

هناك دوما مقاومة سلمية أو عنيفة لتوزيع أعدل للثروة والسلطة والاعتبار تترجم للجزء النيّر المتعطش للعدل في الطبيعة البشرية والذي سميته "الانسان الفارس".

هذا الانسان الفارس هو الذي يحرك ما اسميه شعب المواطنين.

أخيرا هناك عنصر ثالث هو شعب الرعايا المستكين للقمع والظلم والذي لا يتحرك إلا ابان الثورات ومحركه الجزء من الطبيعة البشرية الذي سميته "الانسان الفريسة".

كيف يمكن لمثل هذا الشعب الذي لا يتوقف الصراع داخله بين مكوناته السياسية الثلاث أن يكون له إرادة واحدة يمكن للديمقراطية أن تؤسس عليها شرعية السلطة؟

2- لا، ليس صحيحا أن للشعب إرادة تعبر عنها الانتخابات ولو كانت حرة وشفافة

الشعب مكوّن من الأطفال ومن الشيوخ، من الأسوياء والمرضى، من السجناء والأحرار، ممن يشاركون في الانتخابات وممن يقاطعونها. حتى

الذين يشاركون ليسوا الا جزءً من القائمات الانتخابية، أي من الذين لهم الحق في الانتخاب. كم غريب أن يقال إن 51% هم إرادة الشعب و49% ليس لرأيهم أي وزن. الغريب تسمية مجلس النواب "مجلس الشعب"، والحال أن وصفه الحقيقي هو مجلس القائمات الانتخابية المنتصرة. حاليا في تونس هو يمثل 8% من القائمات الانتخابية، وليس من الشعب. ألسنا حتى في الحالات غير الكاريكاتورية مثل الحالة التونسية أمام عملية تحيّل على الواقع نتيجة تفكير سحري يخلط بين مستويات مختلفة.

يجب الآن تفحص مفهوم الإرادة المزعومة التي تنبثق من الانتخابات. ثمة مستويان للمفهوم هما ***الرغبة في / القدرة على***. ما يعبر عنه الناخبون عند الادلاء بأصواتهم الرغبة في كذا وكذا من الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والسياسي الخ. لكن شتان بين الرغبة وتحقيق هذه الرغبة الموكول بها لأشخاص يعدّون بكل شيء والباقي وقد تكون لهم هم أنفسهم القدرة على تحقيق ما يعدون به أو هم كذابون وعاجزون. كل هذا يجعل من الحديث عن ارادة الشعب التي تعبر عنها الانتخابات مجرد مظهر من مظاهر التفكير السحري الذي لا تخلو منه ايدولوجيا ولو كانت الديمقراطية.

3- لا ليس صحيحا ان الانتخابات أحسن وأضمن وسيلة لاختيار المسؤولين الأكفاء وغير الفاسدين.

يتضح يوما بعد يوم خطورة أدوات الاعلام القديم وشبكات التواصل الحديثة، ناهيك عن ظهور شركات التأثير في الانتخابات المملوكة كلها إما لحفنة من الأشخاص أو لدول استبدادية، على تضليل وتوجيه الرأي العام في

الاتجاه الذي قلّما يخدم المصلحة العامة. هكذا رأينا وسنرى وصول أغرب الناس للسلطة وأقلهم كفاءة في إدارة الشأن العام وأكثرهم خطرا عليه.

السبب أن الناخبين دوما تحت ضغط ظروف اجتماعية قاهرة تجعلهم فريسة سهلة لكل الوعود الكاذبة وضحايا تضليل متواصل أكان من سياسيين ديماغوجيين أو من وسائل اعلام في خدمة المصالح غير المشروعة لمالكيها.

هم أيضا طيف واسع من البشر بكل حسنات وعيوب البشر، أي أنك تجد بينهم أذكياء مسؤولين وأيضا عددا غير معروف من الأغبياء والفاسدين والسذج الذين لا تهمهم إلا مصالحهم الآنية والخاصة على حساب المصلحة العامة والبعيدة المدى.

4- لا، ليس صحيحا أن عزوف المواطنين عن الانتخابات نتيجة قلة الوعي أو الاهتمام بالشأن السياسي.

هو احتجاجهم المتزايد على مصادرة النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية لآليات الديمقراطية وتفويضها لمصالحها مقابل بيع المواطنين وهم سيادة لا تغني ولا تسمن من جوع. إنه اكتشافهم طال الزمان أو قصر أن الطبقة السياسية تضحك عليهم عندما تدعي أن أمانيهم ورغباتهم مسموعة ومطاعة ومقدور عليها والحال أن العكس هو الأكثر احتمالا.

5- لا، ليس صحيحا أن الدكتاتورية هي أخطر اعداء الديمقراطية.

إنما أخطر أعدائها السياسي الفاسد والإعلامي الفاسد وممولّهما المفسد بما لهم من قدرة على الاستيلاء على آليات ومؤسّسات الديمقراطية وتوظيفها في خدمة المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة.

6- لا ليس صحيحا أن الدكتاتورية تختفي كليا أو نهائيا داخل الأنظمة الديمقراطية الأكثر عراقة.

هي تنسحب وراء ستار لتواصل عبر سطوة مؤسسات ورجال الأعمال والإعلام التحكم في السياسة على عكس الأنظمة الاستبدادية أين تواصل السياسة التحكم في مؤسسات ورجال الإعلام والأعمال.

7- لا ليس صحيحا أن كل الدول الديمقراطية وبالأساس الدول الغربية معنية بدعم الديمقراطية.

القاعدة إلى اليوم مساندة هذه الدول لكل الأنظمة الاستبدادية في منطقتنا بحثا عن منافع تكتيكية مثل الاستقرار المفروض بالقمع ومنع الهجرة السرية وتجارة الأسلحة مع جهل وتجاهل بالكوارث الاستراتيجية لمثل هذه السياسة القصيرة النظر ومنها اضعاف الديمقراطيات الغربية نفسها. في الماضي كانت الدول الأوروبية التي استعمرت العالم دولا ديمقراطية، لكن ديمقراطيتها لم تمنعها من استعباد شعوب بأكملها. الديمقراطية هي نظام سياسي يمكن مجتمع من التحكم في عنفه الداخلي فقط أما العنف مع "الأغيار" فليس من مشمولاتها... اسرائيل نموذجا.

المشكل أن هذه العيوب واضحة كل الوضوح، لكن قلّ من يتجرّأ على القول آن الأوان لتفحص كل المسلمات النظرية وكل المؤسسات والآليات لنرى ما الذي يمكن الحفاظ عليه وما الذي يجب التخلي عنه وخاصة ما البدائل الفكرية والتنظيمية لكي تربح الديمقراطية معركة وجودها ووجودنا؟

كيف انقاذ الديمقراطية من الديمقراطية بالديمقراطية ؟

لا يوجد عاقل يدعو لتطوير الإسلام بحذف ركن من الأركان الخمسة أو إضافة ركنين أو ثلاثة.

لكن الأمر مقبول في الديمقراطية ومطلوب أكثر من أي وقت مضى.

لماذا ما لا يمكن في الدين مسموح به ومطالب به في الديمقراطية؟ لسبب بسيط هو أن الديمقراطية ليست دينا وإنما عقد أو قواعد لعبة لتنظيم السلطة داخل المجتمع. هذا العقد قابل للفسخ كما يحصل في الانقلاب الدكتاتوري العسكري في مصر او الانقلاب الدكتاتوري الشعبوية في تونس. هو قابل أيضا للمراجعة لتحسين شروطه بما يضمن أقصى المصلحة للمتعاقدين خاصة عندما تظهر التجربة ما فيه من ثغرات كما يحصل طول الوقت في البلدان الديمقراطية والتعديلات القانونية فيها لا تتوقف أبدا.

من نافل القول إن البدائل للديمقراطية كما هي اليوم ليست سهلة وأنه لا توجد وصفة سحرية صالحة في كل مكان وزمان لإنقاذ أهداف الديمقراطية من وسائل الديمقراطية.

كل ما علينا أمام حجم المخاطر والتحديات التفكير من خارج الصندوق وكفى ما ارتكبنا من اغلاط ومن أوهام جرينا وراءها فقادتنا من سراب إلى آخر.

الحديث عن الديمقراطية من قديم الزمان اختصاص الفلاسفة والمؤرخين والباحثين في العلوم السياسية. لما دعتني جامعة هارفارد السنة الفارطة لتدريس الثورات الديمقراطية العربية، نبّهت الطلبة آنذاك أنني لن أتناول

الموضوع بعقلية المحلّل المنظّر أو الباحث في العلوم السياسية الذي تحتل مراجعه من الصفحات أكثر مما تحتلّه محاضرته، وإنما كشاهد على العصر، كفاعل سياسي مجنّد لخدمة قضية يُؤمن بها الأمل... وأساسا بعقلية ومنهجية المهنة التي زاولتها لأكثر من ربع قرن.

بمنطق الطبيب: لماذا يتمتّع فقط عشر البشرية، بما يمكن تسميته التغطية الديمقراطية (على غرار التغطية الصحية أو تغطية الضمان الاجتماعي).

ما الأمراض التي تُفسّر ما ورد في التقرير بخصوص تراجع الديمقراطية في العالم، والتي قد تكون وراء سهولة الإطاحة بها وقع في تونس ومصر أو في بعض البلدان الافريقية أو التي تنذر بما لا يحمد عقباه حتى في الديمقراطيات التي نظنّها مبوّبة للبقاء إلى نهاية التاريخ؟

سأحاول في المقالات التالية تشخيص أهمّ هذه الأمراض لعلّنا ننجح يوما في تفادي أو علاج بعضها لبناء ديمقراطيات تواصل وتحسن أحلاما ومشاريعا قادمة من أعماق التاريخ.

ألم يقل مؤسّس علم التشريح الطبيVirchow أن السياسة ليست إلا الطب على مستوى مجتمع بأمله؟

**

القاعدة الصلبة للنظام الديمقراطي

1

إن نوعية حياة أي مجتمع مرتبطة بأداء تسعة أنظمة مترابطة هي النظام السياسي (أكان ديمقراطيا أو استبداديا)، النظام الاقتصادي (بمكوناته الصناعية والفلاحية والخدماتية)، النظام الأمني الخارجي (الجيش)، النظام الأمني الداخلي (الشرطة)، النظام القضائي، النظام الصحي، النظام التعليمي، النظام الإعلامي، النظام الثقافي الترفيهي، النظام المكلّف بالحيطة الاجتماعية.

كل هذه الأنظمة مرتبطة ببعضها البعض أوثق الارتباط وكل نظام يؤثّر ويتأثّر بالأنظمة الأخرى. داخل هذه المنظومة يلعب النظام السياسي دور قائد الأوركسترا الذي يفرض التوجهات الكبرى وينسّق بين مختلف الموسيقيّين، لكي يؤدّي كل عازف وصلته على أحسن ما يرام. تصوّر أي نشاز ستسمع الأذن عندما يكون قائد الأوركسترا ولنقل عازف البيانو في صراع بينهما وكل واحد يريد فرض ذوقه وتفسيره وفي آخر المطاف فرض سلطته على الطرف الآخر.

النظام السياسي مبني على نفس القواعد المبنية عليها كل الأنظمة المجتمعية الأخرى. هو مثل هرم بطبقات أو مستويات ذات مهام محددة تشارك كلها في النتيجة التي هي الاضطلاع بأهداف تساهم في البقاء وتحسين شروطه أكان ذلك على صعيد الفرد أو المجتمع.

الطبقة الأولى وهي الجزء الظاهر من جبل الجليد مكوّنة من جملة الفاعلين السياسيين من حكام ومعارضين واداريين واعلاميين ومن المؤسسات التي يتحركون داخلها معها أو ضدها.

الطبقة الثانية هي القوانين التي تحدّد لكل مكونات النظام مكانها ومكانتها وأهدافها ووسائل تحقيقها.

الطبقة الثالثة هي الموارد المالية التي تشغّل النظام مثلما يشغّل البنزين محرّك السيارة.

أخيرا لا آخر قاعدة الهرم التي تتحمّل كل ثقل البناء الضخم وهي طبقة القيم. نموذجا قيمة الإنسانية في النظام الصحي، العدل في النظام القضائي، التنوير في النظام التعليمي، الوطنية في النظام السياسي، الخ...

إذا كان الكم والكيف في الموارد البشرية والمالية هو الذي يحدّد نوعية أداء النظام، فما من شكّ أن الكم والكيف في القيم هو أهمّ عامل من عوامل بقاءه.

2

القاعدة أنه إذا كانت الطبقة القيمية للنظام السياسي رخوة أو تصدّعت بفعل الزمان، فإن هذا النظام سيتشقق كأي بناية مرفوعة على أسس متحركة ويمكن أن ينهار برمّته.

تونس نموذجا. انهار النظام الاستبدادي في الثورة لأنّه كان فاسدا وقمعيا وظالما أي مجرّدا من أهم القيم الضرورية لأي مجتمع سليم. إبّان هذه الثورة

لم ترفع ضده شعارات دينية أو نقابية. كانت صرخة الجماهير حرية وكرامة أي مطالب قيمية.

عندما صوّت التونسيون في أولى انتخابات حرة ونزيهة في تاريخهم لم تُعط الأغلبية أصواتها لحزب النهضة لأنه حزب ديني، وإنما لأنها توسّمت فيه أنه حامل لجملة من القيم مثل الصدق والنزاهة وخاصة الخلو من الفساد.

لما سقط النظام الديمقراطي الذي جاءت به الثورة سنة 2021، لم تخرج الجماهير للدفاع عنه لأنها شاهدت على إمتداد عشرية كاملة توافقات أشخاص وصفقات أحزاب مع النظام القديم مبنية على المصالح الآنية للأطراف المتعاقدة لا على القيم التي نادت بها الثورة ... لأنها شاهدت أن حرية الرأي أصبحت حرية التضليل الإعلامي الواسع النطاق...لأنها شاهدت لعبة رجال أعمال فاسدين خلقوا حزاب كارتونية تحصلت سنة 2014 على مقاعد أكثر من الأحزاب التي ناضلت ضد الدكتاتورية... لأنّها شاهدت التصالح مع الفساد بالقانون كما فرضه الباجي قائد السبسي بعد انتخابه سنة 2014... لأنها شاهدت فضيحة السياحة الحزبية عندما يغيّر البرلماني المنتخب في قائمة ولاءه بين عشية وضحاها بسبب الطمع والخيانة...لأنها شاهدت برلمانا أصبح ساحة سب وشتم يرتع فيه ألد أعداء الديمقراطية مهمتهم تحقير هذه الديمقراطية التي أوصلتهم للبرلمان.

هذا الانهيار القيمي هو الذي فرش البساط الأحمر للنظام الشعبوي المنتصب حاليا في تونس. رغم وصول المنقلب الحالي باسم أهم قيم الثورة أي الحرية والكرامة، فإنّه هو الآخر سينهار قريبا وقد اتضح للأغلبية أنّه لا

يبيع إلا الظلم بالقانون والكذب المفضوح والعنصرية الفجة والعجز المبين والتنصل الجبان من كل مسؤولية في خراب تونس المتفاقم.

كل هذا الدليل القاطع على أن الأنظمة السياسية أكانت استبدادية أو ديمقراطية لا تصل السلطة إلا محمولة بموجة من القيم ولا تمكث فيها إلا إذا كانت لها قاعدة صلبة منها ثم تنهار لعجزها عن جعلها واقعا معاشا.

3

أي تعريف لهذه العوامل اللامادّية التي تلعب مثل هذا الدور الهائل في ظهور وانهيار الأنظمة السياسية؟

لنقل إن القيم - وهي واحدة تقريبا في كل الأديان والثقافات وإن اختلف سلّم ترتيبها- هي جملة المواقف والتصرّفات الفردية والجماعية التي تمكن أصحابها من تلبية حاجياتهم الطبيعية وتحقيق مصالحهم المشروعة دون الاضرار بالمصالح المشروعة للآخرين.

المشكلة أنها مواجهة دوما بمواقف وتصرفات معاكسة لا الدين ولا السياسة ولا أي شيء آخر استطاع إلى اليوم تخليص المجتمعات منها.

هل الأمر ناجم عن كون التصرفات غير الأخلاقية جزء لا يتجزّأ من طبيعة الإنسان ومن ثم لا أمل أبدا في انتصار نهائي لأي نظام ديمقراطي؟

يحيلنا سؤال ما القيم آليا إلى سؤال ما الانسان؟

4

عن التصورات للإنسان ثمة ثلاث نماذج يمكن للقارئ أن يتفحصها وأن يختار أقربها إلى عقله وقلبه.

ثنائية روسو Rousseau(1712-1778) / هوبز Hobbes(1588 - 1679)

إنها الثنائية التي يعيش عليها الفكر الغربي منذ ثلاثة قرون. من جهة تصوّر روسو الذي يجعل من الانسان كائنا طيبا متخلقا بطبعه، لكن الحضارة أفسدته.

على الطرف المقابل تصور هوبز الذي يجعل من الانسان ذئبا لم ولن تنفع الحضارة في تخليصه من "ذئبويته" التي هي نواته الصلبة وطبيعته الأصلية.

هذه الثنائية ليست في الواقع إلا الصيغة العلمانية للثنائية الدينية القديمة التي أعطتنا الخيرين من جهة والأشرار من جهة أخرى والرمزان المجسدان لها الملاك والشيطان.

رباعية كارلو سيبولا Carlo Cipolla (1922-2000)

يقول عالم الاجتماع الإيطالي أنه من العبث الانصات لما يقوله البشر عن البشر لأنك لن تجد وراء ثرثرة الفلاسفة والأدباء والوعاظ إلا أحكام مسبقة ومزاج المتكلم. المؤشر الموضوعي الوحيد للحكم على الآدميين أفعالهم ونتائجها.

من هذا المنظور لا يوجد على سطح الأرض إلا أربعة "أعراق آدمية":

الذين تُنتج أفعالُهم المنفعةَ لهم ولغيرهم وهم العقلاء،

اللذين تنتج أفعالهم المنفعة لهم والمضرة لغيرهم وهم الأشرار،

الذين تنتج أفعالهم المضَرّة لأنفسهم والمنفعة لغيرهم وهم الأغبياء،

الذين لا تنتج أفعالهم إلا المضرة لهم ولغيرهم وهم الحمقى.

في هذه الرؤية، القيم ليست قضية ضمير وإنما قضية ذكاء. وحدهم الذين يملكون ما يمكن تسميته الذكاء الاستراتيجي يستطيعون تحقيق مصالحهم ومصالح الغير. أما الذين لا يملكون الا الذكاء التكتيكي (الخبث) فهم لا يستطيعون تحقيق مصالحهم إلا على حساب الغير. أما الأغبياء والحمقى فنصيبهم المتواضع من الذكاء يجعلهم لا يقدرون إلا على الاضرار بأنفسهم وبغيرهم.

للصراحة لا أجد ضالتي في أي من التصورين لا كطبيب ولا كرجل سياسي.

لو كان الانسان هو الذي يتصوره روسو لما احتجنا أصلا لكل هذا النضال المرير من أجل الديمقراطية ولكانت البشرية بنت المدينة الفاضلة منذ قرون.

لو كان كما يتصوره هوبز لاستحالت الديمقراطية أيا كان المكان والزمان ولما عرفنا إلا قانون الغاب.

لو كان البشر كما يتصورهم سيبولا لكان علينا أن نطلّق أي أمل ببناء نظام ديمقراطي، بما أن الأغبياء والحمقى والأشرار في تصنيف الرجل هم الأغلبية في المجتمع. أضف لهذا أن صفات الخير والشرّ، الذكاء والغباء، ليست ثابتة عند نفس الشخص مثل لون البشرة أو العينين. كلنا نتصرف أحيانا بذكاء وأخرى بغباء بهيمي. كلنا قادرون على فعل الخير قدرتنا على فعل الشرّ وبالتالي فإن الوضع في خانات مغلقة ونهائية ليس لا ...خيّرا ولا ذكيّا.

ثلاثية كاتب هذا النص

عندما تقلّب نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من كل جوانبه، تكتشف أنه يصف بكيفية ضمنية لا أكثر منها وضوحا ثلاث أنواع من البشر... قل ثلاث حالات يتخذها نفس الإنسان نتيجة ظروف قاهرة متقدمة عليه.

فقائمة الانتهاكات الطويلة التي يرصدها الإعلان هي قائمة الأفعال التي يرتكبها الانسان في كل مكان ومنذ بداية التاريخ ضدّ "أخيه" الانسان. وقد سميّت هذا المجرم الذي يدينه الإعلان في كتابي "المراجعات والبدائل" "الانسان المفترس".

القائمة هي أيضا وصف دقيق لحالة أغلبية البشر الذين يتعرضون لمصادرة حقوقهم الفردية والاقتصادية والسياسية. وقد سميت هذا النوع "الإنسان الفريسة".

لكن النص مكتوب بلهجة الاستنكار والدعوة لإنهاء كل الأوضاع التي تتصرف في حقوق غير قابلة للتصرف. المتكلم الداعي للتغيير وحتى للثورة عليها هو الانسان الذي سميته "الانسان الفارس".

سياسيا يمكن ترجمة هذه الثلاثية دون أدنى تعسف على الواقع، بما أنّها تقسم الواقع السياسي نفسه إلى "شعب الرعايا" الذين يرمز لهم الانسان الفريسة، و"شعب المواطنين" الذين يرمز لهم الانسان الفارس، والمستبدون ورمزهم الانسان المفترس.

ابتداء من هذه الرؤية يتحول مركز الثقل في مفهومنا للقيم من قضية صراع بين الخير والشرّ أو بين الذكاء والغباء إلى صراع سياسي بين قوى مجتمعية لها مصالح متباينة ومتحركة.

5

انظر قيم الديمقراطية: السلام أساسا بالتداول السلمي على السلطة، القبول بالتعددية المجتمعية، الحرية، المساواة، الكرامة.

هذه القيم لم تتنزّل من فراغ وإنما من تبعات غيابها.

فالصراع الدموي على السلطة كلّف وما يزال الشعوب من المآسي أكثر مما كلفته تكلفه الأوبئة والمجاعات والحروب. هكذا وضع بعض الفرقاء - أساسا الضحايا-السلم والتداول السلمي على السلطة أولى قيم النظام الديمقراطي.

أما الحرية فهي صرخة المستعبدين الذين تصادر النخب المتمكنة حرياتهم الفردية والجماعية حتى لا يفضحوا عنفها وفسادها.

نفس الشيء عن المساواة الغائبة في ظل المجتمع الاستبدادي وكذلك الكرامة الموقوفة على أقلية بينما الاذلال هو نصيب الأغلبية.

قيم الديمقراطية إذن هي ردّ فعل على مواقف وتصرفات النخب المتحكمة وكبديل أفضل من قيم الانسان المفترس لبناء المجتمع.

لقائل إن يقول وهل للاستبداد الذي تحاربه الديمقراطية قيم؟ طبعا.

هذه القيم هي تقديس القوة ممثلة في العنف والكبرياء والأنفة وعقدة التفوق الشخصي والوطني والعرقي والديني ناهيك عن تقديس النظام

والانضباط والطاعة وكلها آليات يفترض الاستبداد أنها وحدها الكفيلة بالحفاظ على أمن وسلامة الوطن والدولة وأفضل الطرق لتنظيم المجتمع.

ماذا عن قيم هذه الأغلبية التي سمّيناها بلغة الفرد الانسان الفريسة وبلغة الجمع شعب الرعايا؟

يتحرّك كل انسان فريسة داخل دائرتين تفرض عليه نوعين من القيم. الدائرة الأولى هي الضيقة أي العائلة والعشيرة أكانت عشيرة الدم أو العقيدة. أهم القيم في هذه الدائرة التعاضد ورصّ الصفوف لمواجهة وضع بالغ الصعوبة. الدائرة الثانية الأوسع هي التي تشمل التعامل مع المجتمع ككل وخاصة مع مؤسسات الاستبداد. هنا ستجد على رأس القائمة التقية والطاعة (او افتعالها) والتسليم بالأمر الواقع والمداهنة والرياء والصبر والتحمل أي ما اسميها قيم البقاء.

6

يمكننا الآن وضع القيم الديمقراطية في اطارها الصحيح.

- هي قيم نضالية. محكوم عليها بالصراع أكانت في المعارضة أم في السلطة ضد منظومة قيمية معادية لا توجد إلا بوجودها هي قيم الانسان المفترس. هذا النضال ليس موعودا بنهاية سعيدة ينتصر فيها الخير على الشر والحق على الباطل. إنه صراع الكر والفر، الهزيمة والانتصار وذلك من قديم الزمان وإلى نهاية التاريخ.

- هي قيم أقلّية في مجتمع مكوّن من أغلبية تلتزم أساسا بما أسميته قيم البقاء، أي التأقلم مع وضع سياسي اقتصادي اجتماعي لا تسعى لتغييره بقدر ما تسعى لتحمله.

أحيانا لهذه الأغلبية مواقف عنصرية أو شوفينية أو ضد المساواة بين الجنسين، ومع ذلك يجب مواجهتها رغم تكلفة الموقف.

- هي قيم مسيّسة أي تفرض بإرادة سياسية على الافراد والمجموعات بقوة القانون. نموذجا شجاعة الرئيس الفرنسي ميتران Mitterrand عندما دفع الجمعية الوطنية سنة 1981 لإلغاء عقوبة الإعدام، وكل استطلاعات الرأي كانت آنذاك تثبت تعلّق الأغلبية بالعقوبة رغم كل الأدلة على أنها لا تردع الجريمة وأنها أمضي سلاح بين يدي الاستبداد سلبت حياة الأبرياء أكثر مما سلبت حياة المجرمين.

إذا تطلّب الأمر تُفرض القيم الديمقراطية بقوة القانون. نموذجا الغاء العبودية في أمريكا الذي لم يُعهد به للكنيسة ولم يترك لضمائر الخيّرين ولم يُصلّى لله حتى يعاقب النخّاسون وملاك العبيد في الآخرة وإنما أجبرت عليه السلطة الديمقراطية جزءً من المجتمع بحرب أهلية طاحنة (1861-1864) تكلّفت قرابة الثمانمائة ألف قتيل.

أنظر لما تعانيه الديمقراطية في أي بلد وستكتشف أن السبب الرئيسي هو في غلبة قيم البقاء للأغلبية الصامتة أو قيم الانسان المفترس للاستبداديين، أو ضعف القيم النضالية عند ديمقراطيين يصرخون بالعدالة والكرامة في الشارع ويضربون نساءهم في البيوت، أو تفككها داخل أحزاب تدعي الديمقراطية وتمارس الحكم الفردي، أو إفسادها الممنهج وهذا هو الأخطر.

السؤال: ما العامل الأساسي الذي يخرّب القيم أكانت قيم المقاوم أو قيمة الحاكم فيتصدع الهرم ويمكن أن ينهار؟

**

القاعدة المادية

1

إبّان الفترة التي قضيتّها في جامعة هارفارد كان المطلوب مني ليس فقط تدريس موضوع الثورات الديمقراطية العربية، وإنّما قبول كل الطلبة والباحثين الذين يطلبون مقابلتي وتخصيص وقت كاف للردّ على أسئلتهم.

هكذا تتابع على مكتبي طلبة وباحثين من أمريكا والصين وفنزويلا وأوروبا. كنت أغتنم الفرصة لأسألهم عن أوضاع بلدانهم. والحق أنني تعلّمت بقدر ما علّمت. وأن هذه اللقاءات كانت هي مكافأتي الكبرى من الجامعة العريقة.

ذات يوم كان الموعد مع مهندسة إعلامية فرنسية الدكتورة مانون ريفيل Manon Revel من جامعة MIT. قالت لي أنها بصدد المشاركة في بحث جماعي كبير عن عوامل إتخاذ أحسن القرارات في الانتخابات، أي اختيار الشخص المناسب سواء كانت لرئاسة الدولة أو النيابة في البرلمان، وفق مؤشرات موضوعية مثل الإيفاء بالوعود الانتخابية وعدم الانقلاب على النظام الديمقراطي أو الضلوع في الفساد الخ.

أدهشني قولها إن البحث يشمل أكثر من مائة انتخاب من كل بلدان العالم، وأن تحليل النتائج يقع بخوارزميات مبنية على معادلات حسابية معقدة. طبعا كنت متلهفا لسماع استخلاصاتها. قالت النتائج الأولية تُظهر أن النجاح في الاختيار لا علاقة له لا بالجنس أو العرق أو الثقافة أو العمر أو الطبقة الاجتماعية، أو درجة التعليم.

العامل الوحيد في حسن أو سوء الاختيار كمّية ونوعية المعطيات التي توفرها وسائل الاعلام للناخبين.

ويحدثونك عن الاعلام كسلطة رابعة، وهو اليوم السلطة الأولى... عفوا أقصد ظلّ السلطة الأولى.

2

لم يعد سرا عسكريا أن جلّ الاعلام وأكثره انتشارا وتأثيرا هو في أغلب الدول الديمقراطية أو النامية بيد الخواص.

على سبيل الذكر الامبراطور مردوخ Murdoch الذي يملك قناة فوكس Fox news نيوز حاملة لواء ترمب وكل اليمين المتطرف المعادي للديمقراطية بجانب امتلاكه لثلثي وسائل الاعلام في استراليا وأكبر الجرائد الشعبية في بريطانيا.

نفس الشيء عن الامبراطور بولوري Bolloré الذي يملك في فرنسا عددا كبيرا من المجلات والجرائد (حتى النسوية) ونصف دور النشر وقنوات تلفزيونية منها قناة CNews وهي قناة اليمين المتطرف المختصة في تأليب الرأي العام ضدّ العرب والمسلمين.

حدث نفس الشيء في تونس بعد الثورة حيث تحكّمت حفنة من رجال الأعمال في الاعلام الخاص الذي كان الأداة الأساسية لإجهاض الثورة.

القاعدة: كل الاعلام في البلدان الاستبدادية في قبضة الدكتاتور، لكن جلّه في البلدان الديمقراطية في قبضة المال الخاص.

الأخطر من هذا أن المال الخاص لا يتحكم فقط في الاعلام وإنما في بقية الأدوات الأخرى للديمقراطية.

3

عودة لهذه الأدوات، ولننظر إليها بعيون أولئك الذين قال عنهم المخرج والكاتب الأمريكي وودي آلن Woody Allen أنهم الاوغاد الذين فهموا (شيئا هاما عن الحياة) ما لم نفهمه نحن.

أتصوّرهم جالسين حول خارطة كالعسكريين ليلة معركة فاصلة يبحثون عن مناطق الضعف في دفاعات العدوّ والثغرات التي يمكنهم النفاذ منها للاستيلاء على هذه الديمقراطية التي يكرهون.

أتخيّل نقاشهم (ونوبات الضحك بين الحين والآخر).

آه، حرية الرأي والتعبير التي صدعوا بها رؤوسنا وفضحونا بها! سنأخذهم بكلامهم ونطالب نحن أيضا بحرية الرأي والتعبير وسنرى من سيربح معركة العقول والقلوب، هم بإمكانياتهم ونحن بإمكانياتنا.

آه، هم على يقين أن كل السياسيين والإعلاميين والقضاة والناخبون لا يشترون بالمال! ولا حتى جلّهم، فقط عدد كافي وزيادة لنصل إلى ما نريد.

آه، صدّعوا رؤوسنا احتجاجا على الحزب الواحد يريدون حرية تنظيم الأحزاب والجمعيات! فكرة عظيمة سنموّل كل الجمعيات وكل الأحزاب حتى التي تدعي محاربتنا.

آه، يريدونها انتخابات حرة ونزيهة لتعبر عن سيادة شعبهم المقدّس الذي لا يأتيه الباطل من خلفه ومن أمامه! بأي مال سيخوضون معاركهم الانتخابية؟

سترونهم كالشحاذين الخجلانين يدقّون على أبوابنا بمنتهى اللطف. صحيح أن حشو الصناديق تقنية تجاوزها الزمن، سنحشو بدل ذلك أدمغة ناخبيهم بما نملك من وسائل غسل الدماغ لا فكرة لناخب ومنتخب عن فعاليتها.

آه، لهم الثقة المطلقة في حكمة الشعب وقدرة المواطن على التفريق بين الغث والسمين! سنريهم كيف سنجعل النساء يصوّتن في الانتخابات لزير نساء يحتقر النساء، وكيف سنجعل الفقراء يصوتون لملياردير، والشباب لكذاب في الثمانية والثمانين، ومثقفين لنكرة يقول لهم بكل وضوح أنه ليس له أي برنامج للحكم.

آه، يسمّون مالنا المستثمر في ديمقراطيتهم المال الفاسد! ليضيفوا أيضا لعنة الله عليه وليرفعوا أكفهم يتضرعون لله لكي يهوي بأسهمنا في البورصة إلى القاع.

(ضحكات استهزاء وشماتة)

نعم لماذا لا يضحك علينا الأوغاد والقضية ليست فساد هذا المال المنتصر على الديمقراطية بقدر ما هو فساد منطق المدافعين عنها!

4

أشعر دوما بالاستغراب عندما أسمع الديمقراطيين في المشرق العربي، وخاصة مصر يصفون أنفسهم بأنهم "ليبراليون" كما لو كانت كلمة ديمقراطية مرادف لكلمة الليبرالية.

كتبت في بداية الالفين في كتاب عنوانه "عن أي ديمقراطية تتحدثون" أنه إذا كانت الدكتاتورية الشيوعية ألدّ أعداء الديمقراطية في القرن العشرين، فإن ألدّ أعدائها في القرن الواحد والعشرين ستكون الليبرالية. لماذا؟

5

لا أبرع من النظام الاقتصادي الليبرالي في خلق الثروة، ولا أكثر ظلما في توزيعها، ومن ثمّة إنجازها العظيم الذي يجعل 1% من المجتمع يملك أكثر مما يملكه 90% منه... خاصة بأي ثمن وبأي وسائل!

كم من فضائح للشركات الرأسمالية الكبرى التي حقّقت أرباحا خيالية على حساب صحة مئات الملايين من البشر. واليوم ها هي تواصل تدمير المناخ لا تعبأ بأننا كلنا بصدد الانتحار الجماعي. كم من دراسات وتقارير أثبتت أن هذه الشركات موّلت أبحاثا علمية زائفة لتكذيب الدراسات العلمية الحقيقية التي أثبتت مثلا أن التهاب سرطان الرئة مرتبط بتجارة التبغ، وأن جائحة السكري مرتبطة بالمشروبات الغازية والأطعمة المصنعة، واليوم أن الكارثة المناخية مرتبطة بسياسات شركات البترول والغاز.

ثمة إذن تناقض جذري بين أهداف الديمقراطية التي تهدف لتحرير الانسان سياسيا وبين أهداف الليبرالية التي تهدف لاستغلاله اقتصاديا. وجذور التناقص مطمورة عميقا في طبقة قيم الديمقراطية التي هي قيم الانسان الفارس وقيم الليبرالية التي هي قيم الانسان المفترس.

6

سبق وأن قلت إنه إذا واجهك مخادع أو مخدوع بالعلكة القديمة: الشعب بحاجة للخبز لا للحرية، للتقدم الاقتصادي لا لحريتكم المزعومة فلا بد من

الصراخ في وجهه: "كفى!"، تردّدون هذه البلاهة منذ سبعين سنة، خسرنا الحرية ولم نربح أي تقدم. كفى الديمقراطية فخرا أنها تضمن الحرية وفي كل الحالات هي ليست مكتب تشغيل.

لكنني قلت أيضا أنه عندما نجتمع بيننا كديمقراطيين خلّص فلا بد أن نعترف بأن هذا الغبي قال كلمة حق أريد بها باطل، وأن الديمقراطية لا يمكن أن تتنصل من مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية، لسبب بسيط هو استحالة دوامها في ظل تفاقم الفقر والظلم في توزيع الثروات.

معنى هذا أن الليبرالية تسحب البساط من تحت الديمقراطية وتفرشه للاستبداد والشعبوية.

القاعدة كانت وستبقى أنه لا أكبر نصير للعدالة الاجتماعية من الحريات. لا دوام للحريات إلا بقاعدة صلبة من العدالة الاجتماعية.

7

لفهم أعمق للعلاقة بين الديمقراطية والليبرالية يجب وضعها في إطارها التاريخي، أي في إطار صراع الطبقات في مجتمعات غرب القرن الثامن والتاسع. من جهة برجوازية صاعدة تمتلك مقومات سلطة المستقبل أي الصناعة والتجارة. وفي مواجهتها ارستقراطية متشبثة عبر الاستبداد بسلطة فقدت مقوماتها الجديدة التي جاء بها العلم والتكنولوجيا. هكذا فرضت البرجوازية الغازية الحقوق السياسية التي تشكل قاعدة النظام الديمقراطي على ارستقراطية عجوز متهالكة، لكنها لم تكن غير معنية بفرض الحقوق الاقتصادية وثرواتها مبينة أساسا على استغلال الطبقات الفقيرة.

لهذا شكّل لها توسيع رقعة الحريات لعامة الناس مشكلا حقيقيا. هنا يجب العودة لكتابات أحسن مؤرخ للديمقراطية الغربية الفرنسي بيار رونزفالون Pierre Rosanvallon . ستصاب بالصداع وأنت تتابع على امتداد قرن الصراع المعقد والمد والجزر في تحديد رقعة الذين لهم حق الانتخاب. حاولت البرجوازية الفرنسية حصره أطول وقت ممكن في نخبة من الرجال، ولم تسلّم بحق جميع الذكور في الانتخاب إلا في نهاية القرن التاسع عشر. يروي روزنفالون أن هذه البرجوازية التي كانت مرتعبة من وصول الفقراء إلى أعلى مراكز القرار نتيجة توسيع حق الانتخاب للعامة تنفست الصعداء وهي تكتشف أن الرعايا يصوتون للرعاة إلا في فترات نادرة من التاريخ لا تدوم طويلا وتنتهي كما حدث في فرنسا بعد فوز الجبهة الوطنية سنة أي 1936 أي بالسجون والمنافي نتيجة تحالف أعداء الديمقراطية في الداخل والخارج.

السبب البارحة واليوم وغدا قدرة المال والاعلام على منع كل قوى التغيير أو تعطيلها أو شرائها لكي تتواصل علاقات الهيمنة والاستغلال وإن بأشكال مقنعة وبتوزيع بعض فتات الثروة والسلطة والاعتبار كي لا تنفجر الثورات المصححة لأوضاع لم تعد تحتمل.

8

كل المجهودات الخارقة التي تبذلها الشركات الكبرى ورجال الاعمال النافذين للتحكم في الاعلام والأحزاب السياسية والانتخابات لا هدف لها إلا السلطة على السلطة أو السلطة داخل السلطة، لتحقيق أهداف هذه

الشركات وأصحابها، أي مزيد من الأرباح والثروة لمزيد من السلطة اقتصاديا وسياسيا.

أقدس مقدسات النظرية الليبرالية الدور السلبي أو على الأقل غير المرغوب فيه للدولة في الدورة الاقتصادية. لمنظّريها ثرثرة طويلة عريضة كيف أن هذا التدخّل يضرّ بالعمل العبقري لليد الخفية للسوق التي تعرف وحدها من أين تؤكل الكتف (خاصة كتف المستهلك). وراء هذه الثرثرة هدف واحد إبعاد السلطة السياسية بما هي الدفاع عن المصلحة العامة لكي يترك كامل المجال للسلطة الاقتصادية لتحقق المصالح الخاصة ولو على حساب صحة وحقوق مئات الملايين من البشر والآن على حساب حقوق وصحة الطبيعة.

هم لا يتذكرون الدولة إلا عندما يتسببون في كوارث مالية اقتصادية كما حدث سنة 2008، آنذاك يصرخون يطلبون دعم الدولة.

في المقابل سترى الدولة الديمقراطية حتى في أمريكا في صراع دائم مع اللوبيات على الأقل للمحافظة على استقلالها أو للحد من غلوائها عندما تكون الغلبة للحزب الديمقراطي في أمريكا او للديمقراطيين الاشتراكيين في أوروبا.

العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية ليست كما يقول المنظرون اليمينيون علاقة تكامل وإنما صراع في الخفاء وفي العلن على السلطة.

الشيء الوحيد الذي أحبّه في الدكتاتورية أن النظام السياسي هو الذي يعطي الأوامر للنظام الاقتصادي وليس العكس.

9

مجمل القول إن تفحص الهرم في مستوى طبقة الموارد المالية للنظام يظهر خللا كبيرا في هذه الطبقة يمكن أن يهدد بطول الزمان صلابة الهرم وحتى انهياره وذلك نتيجة تظافر عاملين.

الأول هو إن تمويل النظام سواء اعتبرنا مكوناته (الأحزاب السياسية أو المدنية) أو أدواته (الاعلام بكل أنواعه) وآلياته (الانتخابات)، يأتي بالأساس من القطاع الخاص، والأمر مثل ترك النظام القضائي أو الجيش والشرطة يموّلون جلّ نشاطهم من كبرى الشركات وكبار الرجال الأعمال مع التغطية على الأمر بالفتات الذي يأتي من الدولة أو من المحسنين.

الثاني هو أن النظام الاقتصادي الليبرالي يعمل في اتجاه معاكس لأهداف الديمقراطية حيث ينمّي اللامساواة ويعتدي على كرامة البشر بالتفقير وكرامة الطبيعة بالتلوث والتدمير والقبح. هو يخلق حالة عدم الاستقرار التي تعيد شهوة حل الصراعات بالعنف. ذلك لأن القاعدة هي أنه لا سلامة ولا دوام لأي نظام سياسي إن لم توجد الحرية لتخدم العدالة والعدالة لتدعم الحرية.

الوسيلة الوحيدة التي تملكها الديمقراطية للدفاع عن مكوناتها وأدواتها وآلياتها من سطوة المال ولإجبار النظام الاقتصادي على الالتزام بالحدّ الأدنى من العدالة الاجتماعية هي التشريعات التي يسنها البرلمان ويفرضها القضاء.

**

القاعدة القانونية والمؤسساتية

1

عندما نتحدث عن دولة القوانين والمؤسسات يُفهم أنها الدولة الديمقراطية وكأنّ الدولة الدكتاتورية لا قوانين لها ولا مؤسسات.

خطأ، هي الأخرى لها قوانينها لكن مهمتها الحدّ من الحريات ومنع وصول الحقوق خاصة السياسية منها لأصحابها (والمرجع دوما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). أما مؤسساتها فهي -كالقضاء والأمن والاعلام - مؤسسات تم اختطافها لتحمي اللصوص من المجتمع لا المجتمع من اللصوص.

هذا ما يجعلنا نعرّف قوانين الديمقراطية بأنها الأدوات الساهرة على حماية الحريات الفردية والجماعية وايصال الحقوق المشروعة وخاصة الحقوق السياسية لأصحابها وحماية المجتمع من لصوص السلطة والمال والحقيقة.

2

لا قداسة لقوانين الديمقراطية لأنها من وضع البشر خلافا لقوانين الاستبداديين الدينيين التي تدعي ترجمة إرادة الله.

لا علاقة لها أيضا بقوانين العلم لأنها دوما نتيجة مفاوضات صعبة وتنازلات مؤلمة وتوافقات مؤقتة حسب موازين القوى بين القوى المتصارعة حول توزيع الثروة والسلطة والاعتبار.

هذا ما يجعل قوانين الديمقراطية معرّضة لكل النواقص ولكن أيضا قادرة على التحسن المستمرّ إذ لا شيء فيها لا يجوز نقاشه أو تجاوزه.

3

السؤال أي تقييم للقوانين الديمقراطية أي ما مدى فعالية الموجود منها في تحقيق أهدافها وكيف يمكننا الزيادة في هذه الفعالية ان اكتشفنا فيها نقصا؟

المشكلة أن هناك قرابة مائتي بلد في العالم بأوضاع قاهرة متباينة تاريخيا وثقافيا وسياسيا، ومن ثمة عبث البحث عن قوانين صالحة في كل زمان ومكان.

المنهجية لتطويق الصعوبة هي ما نسمّيها في الطب دراسة الحالة السريرية، أي التمحيص الدقيق لحالة مرضية واحدة، مما سيمكننا من معرفة القواعد الكبرى للمرض. فكل الأجساد تتشابه في الأهم حتى وان تباينت في التفاصيل.

من هذا المنطلق سأتفحّص مسالة نجاعة القوانين الديمقراطية في تونس ابان إرساء أول تجربة ديمقراطية بعد الربيع العربي، وما على الديمقراطيين العرب وغير العرب إلا مقارنة التجربة بتجربة بلدانهم لاستخلاص الثوابت من وراء المتغيرات.

4

في أكتوبر 2011 انتخب الشعب التونسي لأول مرة في تاريخه مجلسا تأسيسا أفخر بأنني انتخبت فيه، وأنه هو الذي انتخبني رئيسا. أشهد للتاريخ

أنه قام بعمل تشريعي جبار قلّ نظيره، حيث أرسى الحريات لأول مرة في تاريخ البلاد، وبنى المؤسسات المستقلة لدولة قانون (التي حلها انقلاب 2021)، وناقش وتبنى أول دستور حقيقي لتونس منذ ثلاثة آلاف سنة.

لكن والكمال لله كانت قوانينه أو غياب المطلوب منها من بين أسباب الكارثة.

5

لم يتعرض رئيس عربي لعمليات تشويه منظّمة قدر التي تعرّض لها الرئيس الشهيد محمد مرسي في مصر والتي تعرضّت لها في تونس. كان الاعلام العمومي بيد المنظومة القديمة التي أطاحت بها الثورة والإعلام الخاص بيد مرتزقة جعلوا من تحقير الثورة والديمقراطية منهجا مدعوما بالمال الفاسد الداخلي والخارجي.

لم يفهم الكثير عزوفي عن متابعة صحافة أصبحت أداة تضليل وتدمير للديمقراطية التي جاءت لها أخيرا بحرية التعبير. اعتبر البعض ذلك ضعفا وثمة من شرّفني بالقول إن حقوقي مثلي لا يمكن أن ينتهك حرية الرأي والتعبير. السبب الحقيقي أنّني تفحّصت القوانين التي كان يفترض منها تأطير هذه الحريات ففهمت عبث الالتجاء للقضاء.

لخّص الوضع كأحسن ما يكون التلخيص مدير قناة خاصة تخصّصت في تدمير سمعة الثورة والديمقراطية في تسريب شهير يقول فيه ضاحكا لشخص يبدو أن ينبهه لخطورة ما تشيع القناة من أكاذيب: وما الخوف؟ خطيّة بخمسمئة دينار بعد خمس سنوات !!!

كان الرجل على حق. كانت تأتيني أخبار عن جريدة متخصّصة في تدمير سمعة الناس يذهب إليها البعض يدفعون مسبقا ثمن المقالة وثمن الخطية التي سيحكم بها القضاء. هل كانت الديمقراطية في تونس تنهار بنفس السرعة لو كان القانون يتعامل أمام الجريمة الإعلامية بنفس الشدة التي يتعامل بها مع الجريمة السياسية والاقتصادية، وهو يسنّ أن حرية الرأي مضمونة، لكن تلفيق وإذاعة الشائعات وبثّ الفيديوهات المفبركة يعرّض لخمس سنوات سجن وخمسة ملايين دينار خطية، في إطار محاكمة استعجاليه لا تفوت خمسة أيام ليس فقط للصحافي وإنما لمدير الجريدة والقناة؟

6

هذا الرجل الذي سخر من بلاهة قوانين الرادعة للجريمة الإعلامية هو واحد من بين المقاولين السياسيين الذي جاءتهم الديمقراطية بفرصة العمر. أسّس مع رجال أعمال آخرين برزوا فجأة من العدم شركات سياسية سمّوها أحزابا شعارها المثل الشعبي كل الغلّة (الديمقراطية) وسبّ الملّة (الديمقراطيون). بل واحتلّ المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية في 2019. سلاحه الأساسي تلفزيونه الذي حارب الثورة به.

مقاول آخر اغتنم ثغرات قانون أحزاب متناهي الضعف والسطحية والسذاجة ليؤسس شركته السياسية الخاصة، وفاز في الانتخابات التشريعية ب 14 مقعد، في حين لم تفز الأحزاب الديمقراطية التي ناضلت ضد الاستبداد وتحملت أعباء المرحلة الانتقالية إلا ببضعة مقاعد.

ألم يكن من الضروري سنّ قانون يمنع رجال الأعمال وأصحاب القنوات التلفزيونية من الترشح للانتخابات إلا بعد خمس أو عشر سنوات من تخليهم عن أدوات القوة والتأثير هذه؟

آه يقول البعض نفاقا أو سذاجة أليس هذا ضرب لمبدأ المساواة بين المواطنين عنها؟

صحيح يا فهيم لذلك لا بأس من إعطاء نفس الحق لمدير الأمن الرئاسي ولجنرال فيلق الدبّابات المرابط قرب العاصمة؟

7

على ذكر الشركات السياسية التي أسّسها المقاولون السياسيون أعداء الديمقراطية ماضيا وحاضرا ومستقبلا والتي اندثرت بموت أو هروب أصحابها بعد عودة الاستبداد.

ألم يكن من الواجب وضع تعريف محدد وشروط منطقية وفترة تجريب قبل إعطاء صفة الحزب لأي مجموعة سياسية ومن بعد السماح لها بدخول الانتخابات؟

وفي نفس السياق عرفت عقائديين قوميين يدّعون الديمقراطية في تونس لكنهم يدعمون الدكتاتورية في سوريا لأن فسادها فساد ممانع وتعذيبها تعذيب تقدمي وقتلها للفلسطينيين في مصلحتهم والتبعية لروسيا وإيران أشرف من التبعية لأمريكا. هؤلاء الديمقراطيون هم أول من صفقوا للانقلاب.

ألم يكن من الطبيعي رفض رخصة الحزب لكل حركة سياسية تعادي الديمقراطية داخل البلاد وخارجها؟ أليس من المنطقي أن يدافع كل كيان عن نفسه ولا يمكّن منه ألد أعدائه؟

8

ذات يوم وأنا أتمشّى على الشاطئ استوقفني شخص وطفق يشتم السياسة والسياسيين. قاطعته لألقي عليه نفس السؤال لكل من ينطلق في هذا النوع من الخطاب: هل انتخبت في آخر انتخاب. قال لا. قلت هل كنت مريضا؟ قال لا، لكنني أقاطع كل الانتخابات. أدرت له ظهري وواصلت طريقي، والحال أنه لو قال نعم لحاورته حتى ساعة كاملة، كما أفعل دوما مع كل من أفهم أنه مواطن.

خمسون سنة نضال من أجل حق الانتخاب، آلاف سُجنوا ومئات ماتوا تحت التعذيب وأمثال هذا الشخص يقولون لك اذهب انتخب أنت وربك!

إنهم الرعايا الذين عوّدهم الاستبداد على السلبية والمطلبية. لكن الديمقراطية هي التمتع بالحقوق السياسية في مقابل الاضطلاع بالواجبات التي تصحبها آليا. من يعيش في مجتمع يتمتع بحمايته عليه المشاركة في بناءه. لماذا لا يكون لنا قانون مثل بعض البلدان الذي يجعل الانتخاب واجبا مثل دفع الضرائب؟

9

قال لي أحد الأصدقاء ضاحكا يا رجل جننت؟ أرأيت كيف يصوّتون وتريدهم كلّهم في مراكز الانتخاب؟ نعم أريد شعبا من المواطنين، أي شعبا يشارك فيه الجميع في الحياة السياسية ومن ثمة في الانتخابات، لكن

شريطة أن يُحمى الناخبون من التضليل الإعلامي والشركات السياسية والمغامرين الأفاقين.

معنى هذا أنه لا بدّ من قوانين عادلة ومؤسسات مستقلة تمام الاستقلال عن حكام اللحظة، لتفرز الغث من السمين، أي لا تسمح بالترشح إلا من تتوفر فيه مواصفات بالغة الدقة في كل نوع من الانتخابات أي الخبرة والنظافة والأهلية للمهمة سواء كانت بلدية أو برلمانية أو رئاسية؟

للتذكير أيضا أن هدف الانتخاب ليس تعهّد نرجسية المنتخِب والمنتخَب، وإنما اختيار الشخص المناسب للوظيفة المناسبة في خدمة المشروع الديمقراطي وليس في خدمة المصالح الآنية للطرفين.

10

هناك تفكير في كبرى جامعات العالم مثل MIT في ديمقراطية بدون انتخابات، مثلا بالقرعة. الأمر مثل تصوّر فنجان قهوة بدون ماء. فالانتخابات جزء ضروري من الديمقراطية لسببين أساسيين. الأول لأنها فرصة نقاش جماعي حول أوضاع المجتمع ومشاكله، والثاني لأن الانتخابات هي نقل الصراع من العنف الجسدي إلى العنف الرمزي، وهذا مكسب لا تفريط فيه.

لا معنى للحديث إذن عن ديمقراطية دون انتخاب، بل بالعكس يجب توسيع رقعته بجعله اجباريا وتدارك خطيئة موجودة منذ أثينا أي عدم تمكين الأجانب المقيمين بصفة قانونية من حق الانتخاب هذا.

11

ما سبب دعم الديمقراطيات الغربية للدكتاتوريات العربية؟ كلنا قلنا إنه بسبب النفاق والمكيافيلية والعنصرية الثقافية وحتى الفساد. قناعتي اليوم أن هناك سبب أعمق مرتبط بآليات الديمقراطية نفسها.

القاعدة الأساسية في كل الديمقراطيات ليس التداول السلمي على السلطة وإنما التداول **السريع**. هكذا لا تتجاوز المدة الرئاسية والبرلمانية في أغلب البلدان خمس سنوات وفي أمريكا أربعة فقط.

بالتجربة أعرف أنه لا بدّ من سنة على الأقل للرئيس المنتخب لفهم دواليب الدولة البالغة التعقيد. وأنه بحاجة لسنة ثانية للبدء في تنفيذ السياسات التي وعد بها. وأنه سيقضي بقية المدة في صراع مرير من أجل تحقيق القليل منها. من أين لهذا الشخص المرهق المهاجم طول الوقت القدرة على التخطيط للأمد البعيد، وهو مطالب ومحاصر من أجل إنجازات سريعة وآنية. لهذا فضل قادة الغرب التعامل مع الاستبداد على الاستثمار في دمقرطة قد لن تستفيد منها إلا الأجيال القادمة.

سلبية ثانية هي الترشح مرتين. لن تمرّ السنة الثانية على الرئيس او البرلماني إلا والهاجس تجديد العهدة بالبحث عن الحلفاء والتوافقات ولو على حساب المصلحة العامة والتخطيط البعيد المدى والأولوية المطلقة النجاح في الانتخابات القادمة. هكذا تفرز قواعد لعبة سيئة لاعبين سيئين توضع على كاهلهم مسؤولية ليست بالضرورة مسؤوليتهم، وانما مسؤولية من وضعوا قواعد لعبة اعمتهم إيجابياتها عن سلبياتها.

ألا يمكن أن نتصوّر قواعد لعبة تحافظ على ضرورة التداول السلمي وفي نفس الوقت تسحب البساط من أهم مغريات ونقط قوة الاستبداد أي الاستقرار والتخطيط للزمن البعيد؟

12

الحقيقة أن "الشعب" مكذوب عليه مرتين. المرة الأولى عندما يدّعي دكتاتور شعبوي أنه ينطق باسمه وعندما تدعي الديمقراطية أنها تحكم بإرادته. هذه الإرادة بالنسبة إليها هي تفرزها الانتخابات. المشكلة أن ما تفرزه هذه الانتخابات ليست إرادة الشعب وإنما إرادة 50% زائد واحد من المنتخبين، وهم جزء من مجمل المواطنين الذين لهم حق الانتخاب والذين هم أنفسهم جزء من مجتمع تعددي فيه أجانب لا تحسب لهم الديمقراطية حسابا وذلك منذ زمن أثينا.

افرض إمكانية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة بدون أدنى تأثير للتضليل الإعلامي ويشارك فيها مجموع "الشعب" وحتى الأجانب. هل تكون هذه الإرادة (التي استبدلنا بها الإرادة الإلهية في الايدولوجيات الدينية) مبتدأ الخبر ومنتهاه في بناء شرعية السلطة الديمقراطية وكل القوانين التي تتولّد منها؟

افرض أن الاسرائيليين برمّتهم قَرّرُوا ضمّ كل الأراضي المحتلة، فهل يجب على العالم القبول بهذه الإرادة لأنها إرادة الشعب؟ طبعا لا. لماذا؟ لأن هذه الإرادة منافية للقانون الدولي والقيم التي تسنده والتي تعطي للشعب الفلسطيني الحق هو الآخر في الوجود وفي دولته المستقلة.

13

مراجعات العمق: شرعية السلطة الديمقراطية.

الانكباب على الآليات بغير ذي جدوى إذا لم نذهب إلى أسس النظام الديمقراطي نفسه للتأكد من سلامتها. إذ ربّما يجب إعادة هندستها هي نفسها.

عودة إلى المنطلقات

حتى لا يكون المجتمع غابا تسوده الفوضى ويحكمه العنف ويأكل فيه القوي الضعيف ويستحيل العيش المشترك، لا بد من تنظيم، ولا بد للتنظيم من سلطة، ولا بد للسلطة من شرعية ما تجعل أوامرها ونواهيها مقبولة دون حاجة لقدر كبير من الاكراه والعنف.

الإشكال الضخم الذي تواجهه كل المجتمعات هو على أي شرعية نبني السلطة التي هي حجر الزاوية لكل مجتمع منظم أي قابل للبقاء.

تاريخيا (وما زال الأمر كذلك في الأنظمة الاستبدادية الدينية)، لا شرعية للسلطة إلا التي تستمدها من الله ومن ممثليه على الأرض (أولياء الأمر).

نظرا للعلمنة المتزايدة في العالم وتراجع هذا النوع من الشرعية بتراجع دور الأديان في حكم المجتمعات، وقع تأليه الشعب. هكذا أصبحت الدساتير تكتب والقوانين تسنّ والعدالة تصدر أحكامها باسمه، والكل يلهج بحمده، وادعاء الموت في سبيل خدمته، وأنه لا يضع شيئا فوق إرادته. وقد أصبحت البديل لمشيئة الله التي لا قدرة ولا حق لأحد على تجاوزها.

رأينا فراغ مفهوم الشعب وكذبة ارادته عبر رأي جزء من القائمات الانتخابية، ومن ثمة عبث تصوّر شرعية مبنية على وهم في أحسن الأحوال وخديعة في أسوأ السيناريوهات.

لقائل إن يقول المخرج إسناد الشرعية على المصلحة العامة، وليس على إرادة خيالية لشعب خيالي.

بهذا الخيار نرحّل الازمة لمستوى آخر ولا نتخلص منها.

بديهي أن الشعب طيف واسع من المصالح المتناقضة مثل مصالح أرباب العمل ومصالح العمال أو مصالح الجهات المتنافسة على الموارد القليلة للدولة.

حدّث ولا تسل عن مصالح الأحزاب واللوبيات والأفراد وكلهم يدّعي بأن فهمه للمصلحة العامة هو الفهم الصحيح.

لنترك على جهة كل الصعوبات التقنية وكل الأخطاء المنهجية الممكنة في تحديد هذه المصلحة العامة.

حتى في هذه الحالة، هل نكون قد وجدنا الحلّ النهائي لمسالة الشرعية. طبعا لا. هل يجب أن يقبل الشعب الفلسطيني بشرعية قرارات إسرائيل لأنها كلّها في مصلحة الأغلبية الساحقة لشعبها؟ هل كان علينا أن نقبل بشرعية الاستعمار لأنه كان في مصلحة الشعوب الغربية؟ ثمة إذن شيء أرفع من المصلحة العامة لبناء شرعية أي سلطة، وهو حق الشعوب في الحكم الذاتي وفي ثرواتها الطبيعية، أي في الواقع احترام العدل والمساواة والحرية والسلام، أي الالتزام بعلوية القيم على المصالح مهما كان مصدرها وتبريرها.

هل نجد ضالتنا في القيم لتكون هي لا إرادة جزء من القائمات الانتخابية لشعب خيالي أساس شرعية الحكم الديمقراطي؟

نعم لأنها أحسن تعبير عن إرادة الأغلبية ومصالحها الشرعية، حيث لا توجد إلا أقلية من الكواسر الآدمية التي لا تقبل بالعدل والمساواة والحرية والكرامة لكل البشر.

لكن من سيحدّد قائمة هذه القيم ومن أي مصدر سنستقيها لنحوّلها لقوانين؟

هناك مصدران يمكن استغلالهما لبناء شرعية جديدة للسلطة الديمقراطية.

ثمة أولا القيم الدينية أو العلمانية التي يضعها المجتمع على رأس قائمة المواقف والتصرفات المطلوبة من كل أفراده.

يمكن للمجتمع المسلم أن يعود لقيمه الإسلامية، والمجتمع المسيحي لقيمه المسيحية، وللمجتمع العلماني مثل الفرنسي أن يركز على قيمه العلمانية.

ثمة خاصة النصّ الوحيد الذي أجمعت عليه كل الأمم والأديان والثقافات والأعراق أي "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

هو جرد لأهم القيم المطلوبة لوجود مجتمع سليم، وخاصة هو نص بالغ الدقة في تحديد القيم الضرورية، وإن وضعها في شكل نقرأه تارة كحقوق وتارة أخرى كواجبات. فنقول لي الحق في الحياة والكرامة والحرية والحرمة الجسدية، أو أن من واجبي احترام حقك في الحياة والكرامة والحرية والحرمة الجسدية.

أضف لهذا أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان هو العمود الفقري لعديد المواثيق والمعاهدات الدولية التي تشكل قانون البشرية جمعاء. مما يجعلنا في مأمن من الفكر السحري ومن المزايدات الفارغة إن كتبنا في دساتير المستقبل أن شرعية أي سلطة مستمدة من احترامها التام لقيم المجتمع الأساسية، ومن الالتزام التام بكل مواد الإعلان العالمي لحقوق الانسان وباقي العهود والمواثيق الدولية، ومن السهر على سنّ وإعمال كل القوانين التي توصل هذه الحقوق لأصحابها.

مما يعني أنه كلما ابتعدت السلطة عن هذه القيم كلما تناقصت شرعيتها لتصبح لا شرعية ويحق انهائها بكل الوسائل.

بهذه الطريقة الجديدة (التي ستطرح بالطبع مسألة القدرة على فرضها)، نرى تبخّر المفاهيم السحرية. فالمرجع فليس شعبا هلاميا يستعمله من هبّ ودبّ من الاستبداديين والشعبويين، وإنما قائمة محددة من الحقوق والواجبات التي يحاسب على مدى احترامها كل ماسك مؤقت بالسلطة، والتي يمكنها وحدها تحقيق مصلحة الذين ينتخبون والذين لا ينتخبون أي المصلحة العامة الفعلية.

تبقى الإشكاليات العملية الكبرى: كيف سنفرض مثل هذه الديمقراطية المزيدة والمنقحة في وضع لا أصعب منه.

14

بداهة ثمة قصور في القوانين التي يفترض فيها حماية الديمقراطية، إما بسبب الضغوطات التي يتعرض لها الديمقراطيون، وللأسف بسبب طوباوية حتى لا أقول سذاجة، هي التي سخر منها وودي آلن.

لكن ثمة أيضا ثغرات في القانون الدولي.

في سبتمبر 2013 بمناسبة انعقاد الدورة السنوية التي تنظمها الأمم المتحدة لرؤساء الدول، عرضت في خطابي فكرة ادافع عنها منذ تسعينيات القرن الماضي أي انشاء "المحكمة الدستورية الدولية" لمواصلة بناء صرح القانون الدولي، بعد الخطوة الهامة التي تمت بإنشاء "محكمة الجنايات الدولية". ذلك لأن أهم من عقاب المستبدين منع وصولهم للسلطة أو البقاء فيها طويلا. كانت الفكرة أنه في غياب محاكم دستورية وطنية فلا بد من محكمة دستورية عالمية -دستورها الإعلان العالمي والمواثيق والعهود الدولية - لتبت في شرعية أي نظام ومنع الاعتراف والتعامل دوليا مع كل نظام يغتصب السلطة وينكل بشعبه.

طبعا كنت أعلم أنني لن أرى في حياتي مثل هذا الإنجاز لأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أخذ أكثر من نصف قرن، وكنت أعرف أن أغلب الدول الاستبدادية ستتصدى للمشروع بكل قواها. كشخص منخرط في الزمن الطويل كلفت القاضي أحمد الورفلي إبان رئاستي بالملف، وجمعنا للموضوع خيرة الخبراء الدوليين، وسلّمت مشروعا أوليا سنة 2014 للسيد بان كي مون الأمين العام آنذاك (موجود على موقعي).

هل ستعود الفكرة لتطفو على السطح لتكون المحكمة الدستورية الدولية يوما جزءً من منظومة عالم تحكمه القوانين ومؤسسات مختلفة عما نعرف؟

ذلك ما يجب على الديمقراطيين العمل عليه لأن من يظن أن دمقرطة أي بلد هي قضية داخلية فقط واهم.

الدمقرطة اليوم قضية وطنية –إقليمية – دولية وكذلك انتصار أو تراجع الاستبداد. صدق من قال "تصرف محليا- فكّر عالميا".

**

خارطة الطريق

1

من الممكن أن الديمقراطيات العريقة قد تكلّست في مفاهيم وتقاليد ومؤسسات سيكون تغييرها أمرا بالغ الصعوبة. لكن شعوبا مثل شعوبنا التي ما زالت في أولى تجاربها، قادرة على إحداث نقلة نوعية في بناء أشكال للديمقراطية ربما تكون أكثر متانة وأطول عمرا.

لنتذكّر، نحن العرب من أتينا بالإسلام، لكن الفرس والأتراك هم من رفعوه إلى مقامات أعلى حتى من التي أوصلناه اليها. لماذا لا نكون نحن أمل ديمقراطية المستقبل؟

2

حاولت أن أتقدم بتشخيص معمق بتفحص كل مكونات النظام. لا بدّ الآن من "وصفة"، وإلا أي جدوى لكل ما سبق من كلام.

هذه هي " الوصفة" دون أدنى وهم لا حول سهولة قبول أفكارها ولا حول عدد العقود التي قد تتطلبها الإصلاحات المقترحة.

3

النظم السياسية لا تبنى فقط لمواصلة حلّ مشاكل الماضي، وإنما أيضا للتعامل مع مشاكل المستقبل، وهي اليوم ثلاث غير مسبوقة بخطورتها وتعقيدها وترابطها:

أ- التحول المناخي الذي سيتفاقم طالما بقيت السلطة الحقيقية بين يدي شركات رأسمالية لا مصلحة لها في تغيير نموذج اقتصادي خرّب وما يزال البيئة. النتيجة التهاب الثورات الاجتماعية في الجنوب وتفاقم الهجرات المناخية إلى الشمال. هذا ما سيؤدي الى تزايد ارتماء الشعوب الغربية في أحضان التطرف اليميني، مما يعني مزيد من نزيف الديمقراطية. علما وأن انتصار هذا اليمين المتطرف تاريخيا كان أول مسمار يدق في نعش الديمقراطية.

ب- تفاقم الهوة بين الفقراء والأغنياء والتركيز المتزايد للثروة بين أيدي أصحاب الشركات الكبرى التي تتشكل كإمبراطوريات خارج وفوق الدول. النتيجة تصاعد الصراع الاجتماعي ودخول جل العالم في حالة عدم استقرار مزمن لا أحد يدري هل ستؤول لفوضى غير مسبوقة أم لدكتاتوريات أفظع من كل ما عرفنا.

ج- الذكاء الاصطناعي الذي يمكن أن يشكل أكبر خطر على البشرية وأكبر فرصة لها (والأرجح الاثنان معا) وهو يعطي للاستبداد سلاحا رهيبا ويعطي للديمقراطية سلاحا فتاكا.

معنى هذا أنه لا مستقبل للنظام الديمقراطي إن لم تضع العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية والسيطرة على وسائل الاعلام في نفس مستوى هاجسها القديم أي الحريات السياسية الفردية والجماعية.

كيف؟ بربح معركة القيم وتقليم أنياب وأظافر اخطبوط المال الفاسد الشيء الذي سيمكن من سياسيات اجتماعية وبيئية وتكنولوجية محليا ودوليا تكون في خدمة الأغلبية لا في خدمة 1% من البشر.

4

بخصوص معركة القيم، هي تمرّ بمرحلتين الأولى الصراع لإرساء النظام الديمقراطي والثانية الصراع لتجذيره.

إبان المرحلة الأولى على الديمقراطيين فصل ما يظهرون من قيم (الشجاعة والتضحية والمثابرة والأمل والثقة في غد أفضل) عن قضية الوصول إلى السلطة.

وجودهم وثباتهم على هذا القيم هو النصر بحد ذاته لا عليهم إن طال الطريق.

هم لا ينغصّون على المستبدين فقط حياتهم. هم يلعبون دورا بالغ الأهمية -حتى وإن لم يعوا- أي فرض نوع من الردع على الاستبداد لولاه لكانت جرائمه أفظع.

عند وصول السلطة ثمة سياسة واحدة تمكن من تمتين قاعدة النظام وضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد: الحرب ضد الفساد.

هناك من يعادون النظام الديمقراطي من موقف أيديولوجي، لكن أكثر الأعداء عددا وخطرا الفاسدون، وتحييدهم لا يحتاج لأي محاكمات سياسية وإنما لملفات متينة أمام قضاء مستقل.

ثاني عصفور، هو شعب الرعايا الذي خلفه الاستبداد والذين قلت إنه ليس له إلا قيم البقاء. لا أجدى طريقة لاكتساب دعمه من ملاحقة الفاسدين الذين يكرههم أشد الكره. هكذا نوسع رقعة الداعمين للديمقراطية بانتظار التحول التدريجي للناس من عقلية الرعايا إلى عقلية المواطنين.

ثالث عصفور، الفاسدون داخل النظام الديمقراطي نفسه سواء كانوا من متسللي الربع ساعة الأخيرة أو ممن كشفت ممارسة السلطة عن طبيعتهم الحقيقية. ضربهم باستمرار سيزيد من مصداقية النظام ومن فعاليته.

أتحدث عن حرب أي عن خطة تشرف عليها مؤسسة مركزية ذات صلاحيات واسعة تنخرط في الزمن الطويل ولها كل الإمكانيات لمعارك لا تنتهي، ولا مجال فيها للشعبوية والانتقائية والموسمية والسطحية أي خصائص الشعبوية عندما تدعي محاربة الفساد.

5

في كتابة قانون القوانين أي الدستور يجب الانتهاء من أسطورة استناد شرعية الحكم في الديمقراطية على إرادة شعب خيالي.

لا شرعية صلبة لديمقراطية الواحد والعشرين غير شرعية القيم التي تخدم كل البلد بسكانّه القدامى والجدد.

لهذه القيم مصدران. الأول هو الخزان الثقافي والروحي لكل شعب. أي بالنسبة لنا مكارم الأخلاق التي قال الرسول الأعظم أنه بُعث لإتمامها.

المصدر الثاني هو النص الوحيد الذي اتفقت عليه كل الدول والأديان والحضارات: الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

الانتباه هنا للخطأ لمّا يقول البعض عن فلان أنه مناضل من أجل الديمقراطية (و)حقوق الانسان.

الديمقراطية هي الحقوق السياسية المنصوص عليها في أربعة فصول (18 إلى 21) من بين الثلاثين فصلا في الإعلان، والمتعلقة بالحقوق الفردية (1 إلى 17) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (22 الى 28).

القاعدة في الإعلان أنه لا يرتب ولا يفاضل بين الحقوق وأنه يعتبرها مترابطة ولها نفس القيمة. لذلك يجب علينا كديمقراطيين وضع الديمقراطية في اطارها الصحيح أي كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان لا فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما يفعل الليبراليون.

6

وحدهم حكام لا يدينون بشيء للمال والاعلام واللوبيات السياسية والاقتصادية قادرون على تفعيل سياسات جريئة في ميادين البيئة والعدالة الاجتماعية والسيطرة على التكنولوجيا.

يجب تفحص كل الأدوات والآليات التي يمكن للمال والاعلام التدخل فيها لفرض من يخدمونه وأولها الأحزاب السياسية.

لا بدّ للقانون من تعريف دقيق للحزب السياسي وشروط صارمة للاعتراف به، مثل تواجده ثلاث سنوات على الأقل قبل أي انتخاب، وأن له امتداد في كل أنحاء البلاد وبأعداد ليست تعجيزية وليست تسهيلية، وأنه عقد مؤتمره الديمقراطي، وأن له برنامج لا شعارات، وأنه نظم ندوات تكوينية حقيقية لمنخرطيه، وأنه يتعهد بدعم الديمقراطية داخل البلاد وخارجها.

مثل هذا القانون سيخلصنا من الشركات السياسية والأحزاب الوهمية. لا بد أيضا أن يكون تمويل الأحزاب الحقيقية من المال العمومي.

كم غريب أن نعتبر من الطبيعي أن يموّل الجهاز القضائي والأمني والعسكري من المال العمومي، لكن أن يُترك تمويل النظام الذي يتحكم في هذا الأنظمة السيادية للتمويل الخاص!!!

حتى هذا، وإن كان ضروريا، أصبح غير كاف. الظاهرة اليوم اتساع الخرق على الراتق فكل محاولات الديمقراطيين للتصدي للمال الفاسد (مثلا بقوانين تمويل الأحزاب) أو للأعلام الفاسد (بهذه العقوبات أو تلك)، وإن كانت ضرورية، مبوّبة لفشل ذريع لعولمة الاعلام وسطوة التكنولوجيا وقدرتها الخارقة على التضليل.

7

الحلّ الجذري سحب بساط تعيين المسؤولين في مختلف مستويات القرار من سطوة الاعلام والمال، بدل الدخول معهما في صراع خاسر مسبقا. كيف؟

لا دخل للمال في حصول زيد على جائزة نوبل في الكيمياء وعمر على جائزة نوبل في الأدب.

معروف أيضا أن الحملات الانتخابية ليست هي التي تعين مدير وكالة NASA ولا رؤساء جامعات أوكسفورد وهارفارد وبركلي.

لا يحصل على التكريم ولا يتبوأ أعلى المناصب إلا الأجدر. لكن في السياسة يمكن لنكرة يصرخ في المقاهي أنه يكره الفساد والمحتكرين والمتآمرين أن يصبح رئيس دولة، والحال أن تسيير دولة أصعب مئات المرات من تسيير أكبر جامعة.

الخلل إذن واضح. لكن كيف يسحب البساط؟ ثمة جملة من الخيارات التي ستجعل أموال قارون وشركات التضليل ومخابرات كبرى الدول في التسلل عندما يتعلق الأمر باختيار مجتمع لقياداته.

- الترشيح وليس الترشّح.

- وضع كراس شروط واضح ومواصفات بالغة الدقة للترشيح للمهام البلدية والتشريعية والرئاسية يتم التوافق عليها من قبل القوى السياسية والمجتمعية في إطار مؤتمر وطني.

- إحداث لجنة مستقلة تبتّ في توفر المرشَحين على الشروط الضرورية، وأنهم ليسوا في القائمة لصلة الرحم والمال والصفقات المشبوهة داخل الأحزاب أو التنظيمات المرشِّحة.

- الأطراف المرشِّحة هي الأحزاب المعترف بها وكذلك النقابات والتجمعات المهنية وكبرى منظمات المجتمع المدني التي يخضع تكوينها والاعتراف بها هي نفسها لقوانين بالغة الصرامة لضمان خلوها من الفساد.

- يكون الانتخاب مباشرا واجباريا لكل المواطنين والمقيمين في الانتخابات البلدية والتشريعية والجهوية مع تمويل عمومي لا غير للحملة الانتخابية.

- يكون انتخاب رئيس الدولة من قبل البرلمان قطعا للطريق على الاعلام الفاسد القادر على تضليل الملايين من غير المطلعين، لكن تأثيره على مائتي نائب يملكون كل المعطيات أضعف بكثير حتى وإن كان غير معدوم.

- تكون مدة المسؤولية في كل المستويات سبع سنوات غير قابلة للتجديد، لضمان تفرغ المسؤول لما أهم من إعادة انتخابه، وأيضا لتمتيع النظام بشيء من الاستقرار وهو شرط التخطيط للزمن الطويل.

-لتحفيز المسؤولين على أداء مهمتهم بغير طُعم إعادة الانتخاب، يجب أن يتقدموا في منتصف المدة النيابية وفي نهايتها بمنجزاتهم ليوضعوا في سجل الشرف أو سجل الإدانة. ويمكن إعادة ترشيحهم لدورة ثانية بعد انقضاء سبع سنوات إذا أبدعوا في نيابتهم الأولى.

إجراءات بسيطة في طريقة اختيار المسؤولين لكن لها تأثير هائل على مستقبل البشرية مثلما كان لاختيار قصر المدة النيابية وتتابعها وعدم تمويل النظام من المال العمومي التبعات الكارثية التي نعاني منها أفرادا وشعوبا.

8

ما قد يفهمه القارئ أن موقفي الناقد خاصة للانتخابات هو نتيجة اخفاقي فيها وأنه يعبّر عن حفيظة منهزم.

هنا أودّ ان احيل كل قرائي الأفاضل لكتاب لي صدر سنة 2004 عنوانه عن أي ديمقراطية تتحدثون (موجود على موقعي) أقول فيه بالضبط نفس الكلام وأحذّر فيه من نفس الأخطار.

إنها حقا لمأساة أن يكون المرء طول الوقت مثل الذي يصرخ في الصحراء. فقبل هذا الكتاب نشرت سنة 1986 كتاب "دع وطني يستيقظ" أحذّر فيه العرب من تسونامي تكنولوجي سيدخلنا فيما اسميته الحضارة الرابعة وأدعو للاستعداد له. ها هو الذكاء الاصطناعي سيأكل الأخضر واليابس من الوظائف المتبقية ولا حياة لمن تنادي.

وسنة 2011 حذرت التونسيين والعرب من كارثة التحول المناخي وأردت أن تكون أولوية الأولويات السياسية في تونس الماء والبذور والبحر، فتجنّد ضدّي الاعلام الفاجر سخرية وتحقيرا، وواصل السياسيون معاركهم التافهة. والنتيجة أننا خسرنا عشر سنوات لمعالجة مشاكل أدت الاستهانة بها اليوم إلى طوابير الخبز والماء في تونس. ما لا أريده عبر مقالاتي عن الديمقراطية ألا نتباكى على كل الفرص المهدرة بعد عشر سنوات وقد تمكّن الاستبداد من كل المقاليد والأدوات، أحيانا بفضل تطويع آليات الديمقراطية نفسها.

كلمة أخيرة عن اخفاقي في الانتخابات الرئاسية. لو كنت الوحيد الذي أخفق في هذه الانتخابات لما كان للأمر أدنى أهمية. المشكلة أننا كلّنا، التونسيون والتونسيات، أخفقنا في هذه الانتخابات. لأذكّر هنا أن الهدف من الانتخابات الديمقراطية ليس تكريم شخص، كما هو الأمر في مسابقة ملكة جمال العالم أو في إعطاء جائزة نوبل. القضية ليست إرضاء نرجسية المنتخَب الذي سيصبح رئيسا ولا المنتخِب الذي سيخيّل له أنه هو صانع الملوك الحقيقي، وإنما استغلال النرجسيتين للصالح العام. أي اختيار أحسن من يستطيع الاضطلاع بأخطر مهمة، ألا وهي صيانة وحدة الشعب واستقلال البلاد وحماية حقوق وحريات المواطن ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام. أما الممتحن الحقيقي فهو ما يسمى الشعب (في الواقع الناخبون أي جزء من القائمات الانتخابية التي هي جزء من الشعب). وحدها تجربة ما بعد الانتخابات هي التي تثبت هل أحسن "الشعب" الخيار أم فشل في ذلك.

أي تونسي يستطيع أمام حصيلة السبسي ثم حصيلة سعيّد القول إن "الشعب" لم يفشل في خياره سنة 2014 و2019.

لقائل إن يقول وهل تعني أنهم لو اختاروك لكان الشعب نجح في اختياره. كل ما يمكن قوله بكل ثقة أنه كان لي في 2014 برنامج لمحاربة الفقر اشتعلت عليه أكثر من ثلاثمائة جمعية مدنية وكان جاهزا للتنفيذ. كان هناك تقدم كبير في بلورة برنامج وطني للخمسين سنة المقبلة للماء والبذور والبحر وبرنامج لمشروع المحكمة الدستورية الدولية.

كل هذه البرامج توقفت وفي المقابل لم ير التونسيون أي شيء مما وعده بهم السبسي، مثل تسعين ألف موطن شغل سنويا، و800 كلم من الطرق السيارة، وقائمة طويلة من الوعود الكاذبة رفض المناظرة فيها معي عشية الانتخابات حتى لا أظهر للناس أنه لم يكن يملك أي إمكانية لتحقيق هذا البرنامج.

عن مدى توفيق "الشعب" في خيار سعيّد انظر طول طوابير الماء والخبز والهجرة السرية ناهيك عن فقدان الاستقلال وتونس تحت وصاية ثلاث أو أربع دول ونحن اليوم دولة متسولة.

إذن الإخفاق إخفاقي لا شك في ذلك، وأنا أتحمل كامل مسؤوليتي فيه، لكن للأسف عندما تنظر لحالة تونس نحن أيضا أمام اخفاق كل التونسيين من ناخبين وغير ناخبين، من سياسيين واعلاميين ومجتمع مدني.

للتوضيح. لم أدع أبدا للتخلّي عن الانتخابات التمثيلية لأنها الشرط الضروري للحرب الرمزية التي يتم فيها تغيير الحاكم الفاشل واستبداله بمن يؤمل فيه الخير كل هذا دون إراقة الدماء. لكن الموضوع هو كيف نحافظ

على هذه الانتخابات حتى لا تصبح البساط الأحمر الذي تفرشه الديمقراطية للشعبوية ثم للدكتاتورية.

القضية اليوم مطروحة للبحث في كبرى جامعات العالم والمعطيات واضحة لا لبس فيها:

- من جهة آلات رهيبة للتضليل متمثلة في الاعلام الفاسد والسياسيين الفاسدين ووسائل تواصل اجتماعي تشغّلها جيوش من الذباب الالكتروني وشركات مختصة في سرقة المعطيات والتحكم فيها وبيعها للسياسيين للنفاذ لعقول وقلوب الناس لا عبر برامج سياسية وانما بمخاطبة الغرائز لحملهم على اختيار من يدفع أكثر. أضف لهذا تدخل مخابرات الدول الكبرى في أي انتخابات لدفع من يخدم مصالحها، نموذجا تدخل المخابرات الروسية في الانتخابات الامريكية والفرنسية.

- من جهة أخرى جماهير تتخبط في مصاعب العيش ونصيبها من الوعي والمعرفة جد متفاوت وهي ضحية لكل هذه المكنات الرهيبة التي تقزم وتوسخ وتخون الصادقين وتدفع للتصويت لمن سيتضح بعد فوات الأوان أنهم المصيبة التي اعتقدوا أنهم سيداوون بها الكارثة.

السؤال ماذا نفعل تجاه هذا الوضع؟ نتصرف كالنعامة بتجاهل الخطر أم نفكر من خارج الصندوق، أي من خارج أساطيرنا المؤسسة مرة أخرى، لا للتخلص من الانتخابات، ولكن لكي تقوم بالمطلوب منها.

نأتي هنا للاعتراض المتعلق بالشعب وبما يسميه الخلل الخطير في اطروحاتي، فهو (المرزوقي) يفتح الباب لإقصاء قطاعات من الشعب تحت

دعاوى التمييز الذي قدمه بين "شعب المواطنين" وبين بقية الشعب الذي هو على حد وصفه "رعايا".

ليُسمح لي بالتذكير بأنني أعتبر منذ زمن طويل الوطنيين أخطر الناس على الأوطان (انظر ما فعله هتلر بوطنه الألماني، وما يفعله اليوم بوتين بوطنه الروسي)، والقوميين أخطر الناس على أمتنا العربية (نموذجا ما فعله القذافي والأسد وصدام)، والشعبويين أخطر الناس على الشعب (آخر النماذج سعيّد في تونس).

لقد خرجت منذ زمن طويل من أساطير الشعبويين، أكانوا من أقصى اليمين أو اليسار. حيث لا أؤمن بوجود هذا الكائن الهلامي المكون من أشخاص متساوين في الحقوق والواجبات، الفاعل الأهمّ في التاريخ، الذي لا يأتيه الباطل من خلفه وأمامه، والذي تعبر عن ارادته المقدسة هذه الايدولوجيا أو تلك، هذا الحزب أو ذلك الحزب، هذه الانتخابات الحرة والنزيهة التي سبقت او القادمة.

كل هذا أساطير الأولين. الموجود هو المجتمع التعددي المتصارع المتسم باللامساواة (بين الجنسين، بين الطبقات، بين الجهات، بين المكونات الاثنية)، والذي يحتوي على كل الطيف من الطاقات الذهنية والأخلاقية، والذي يمكن أن يكون مجتمعا راكدا أو مبدعا، عنيفا أو مسالما، مستعمرا للشعوب الأخرى أو مستعمرا من قبل هذا الشعب أو ذاك.

ما يهمني كفاعل سياسي تجاه هذا المجتمع أنه مكون سياسيا من نخب مفترسة تستأثر بالعنف بجل الثروة والسلطة والاعتبار، ومن فرائس تُنتهك حقوقهم وتُسرق ثرواتهم ويصمتون عن كل هذا خوفا من إرهاب الدولة وهم

من أسمّيهم الرعايا. أخيرا وليس آخرا هناك فرسان الحرية والعدالة الذين أُسمّيهم شعب المواطنين وهم من يقاومون الاستبداد ويطيحون به ويبنون دولة القانون والمؤسسات.

لا يجوز اتهامي اذن بأنني أخلق نوعا من التمييز وأنا لا أفعل سوى وصف الموجود وخاصة رفضه. أنني أكره الاستبداد لأنه يخلق هذا الانسان الخائف المستكين للظلم، وإن كنت ديمقراطيا فلا لشيء إلا لقناعتي أن الديمقراطية وحدها التي تمكن من إنقاذ الرعايا من الوضع المشين الذي استكانوا له ليستعيدوا حريتهم وكرامتهم وحقوقهم أي الخصائص الوحيدة التي تبلور انسانيتهم.

9

إذا حرثت يوما ما القنابل الذرية كل الشرق الأوسط لا قدر الله فإن جزءً كبيرا من المسؤولية ستتحمله "الديمقراطية الإسرائيلية"، أساسا بسبب نظامها الانتخابي الأعرج المبني على التمثيلية لكل التيارات السياسية وحتى للعنصرية والدينية المتطرفة. هكذا أدّى هذا النظام الانتخابي عبر تشتت المقاعد إلى حكومات يكون القول الفصل فيها للأقلية لا للأغلبية. هكذا أدت خرافة أن درجة الديمقراطية في تمثيليتها للطيف السياسي إلى البرلمان الفسيفسائي في تونس الذي هللّ الكثير من التونسيين لإغلاقه وهو يعطي أبشع صور السياسوية.

الحلّ في برلمان أغلبي لا غير يسمح بتكوين حكومة فعالة لأنها متجانسة. والتمثيلية يكون لها مؤسسة أخرى لها صبغة استشارية.

للتذكر: من يدافعون عن التمثيلية النسبية لا يدافعون عن الديمقراطية وإنما عن حق أحزاب ضعيفة في نصيب من سلطة يتصورنها كعكة للاقتسام وليست وظيفة المطلوب منها أقصى النجاعة لخدمة الناس. خيار لا أخطر منه على الديمقراطية، للتفادي مطلقا.

10

كل التجارب التي مرت بها الديمقراطية ليست سلبية.

لو سألت أي مثقف عربي عن سرّ قوة أمريكا لقال لك الاقتصاد والسلاح وهوليود (بعد وصلة اجبارية في سبّ الامبريالية والرأسمالية والاستكبار العالمي، الخ). المهم أنك لن تجد من يقول لك إنه نظامها السياسي والحال أنه السبب الرئيسي في قوتها مند النشأة إلى اليوم.

تصوّر لو قبل جورج واشنطن أن يكون ملكا ومستبدا، وأن تحكم الدولة بقبضة من حديد من واشنطن، لرأيتم اليوم الحرب على قدم وساق بين اريزونا وتكساس، وليس بين روسيا وأوكرانيا.

لماذا لم تتمكن الإمبراطورية السوفياتية من البقاء أكثر من سبعين سنة وانتهت بتمزق الاتحاد وتحارب شعوبه؟ لأن النظام السوفياتي بُني على المركزية المفرطة وتجمع السلطات في يدي شخص (ستالين) ثم في عصابة على رأس حزب استبدادي، والنتيجة ما نعرف.

أما متانة النظام السياسي الأمريكي فنتيجة خيارين أظهرا صوابهما: اللامركزية التي تعطي للولايات حق التصرف في شؤونها الداخلية، وعلى مستوى الحكم المركزي مبدأ التحقق والتوازن Check and balance.

إنه المبدأ الذي يوزع السلطات بكيفية ألا سلطة (تنفيذية أو تشريعية أو قضائية) تطغى على سلطة أخرى، إن الرئيس ليس لا دمية ولا دكتاتورا، وأن انتخابه لا يكون من قبل "الشعب" وإنما من قبل مندوبين مما يقلل مخاطر الارتماء في أحضان المجهول. هذا الأسلوب في الحكم هو الذي فرضته في دستور الثورة ضد النهضة التي كانت تريد نظاما برلمانيا صرفا وضد فلول النظام السابق والطموحين لتسلّم منصب فيه صلاحيات بن علي. أنه المنهج الذي رفضه الشعبويون وكل بقايا الاستبداد بحجة أنه يشتت السلطة ويضعفها. مبروك عليكم تجمّعها من جديد في يدي المنقلب والنتيجة الكارثة التي نعيش.

11

كان لأعداء الديمقراطية الذين حاربوا الربيع العربي تنسيق ولم يكن لنا نحن الديمقراطيون العرب ولا حتى تعارف بيننا.

للمعارك المستقبلية، كما كان للشيوعيين في القرن الماضي فضاءات ومؤسسات مشتركة سموها الأممية الشيوعية، فلا بد أن يكون للديمقراطيين على الصعيد الإقليمي تجمعات إقليمية وعلى الصعيد العالمي أممية ديمقراطية يتبادلون داخلها الخبرة والدعم لأن المعركة واحدة في وجه استبداد عالمي بصدد التأقلم هو الآخر ولن يكون خصما سهلا.

يجب كذلك أن يبقى مشروع المحكمة الدستورية الدولية جزءً من تصور نظام عالمي جديد نعمل على أن تكون الديمقراطية فيه القاعدة والدكتاتوريات من مخلفات التخلف والهمجية.

12

هذا النص جزء من حراك فكري متصاعد في كل أرجاء العالم يبحث عن حلول لأزمة ديمقراطية نحن بأمس الحاجة لتواصلها وانتشارها. عرضت بعض الحلول الممكنة انطلاقا من تفكير المثقف ونضال المعارض وتجربة الرئيس السابق.

الكرة الآن في ملعب المثقفين والسياسيين الديمقراطيين العرب لمواصلة النقاش وتعميقه وابتكار أحسن الحلول لبناء وتعهد نظام هو أملنا الوحيد لتحقيق أغلى أحلامنا أي شعوب من المواطنين ودول قانون ومؤسسات واتحاد للشعوب العربية الحرة لتعود أمتنا لساحة التاريخ كفاعل لا كضحية.

**

شروط الانتصار ابان المقاومة والتمكّن

لا وجود لوصفة صالحة في كل مكان وزمان لفرض النظام الديمقراطي والمحافظة عليه عند التمكن وذلك لتباين الأوضاع من بلد لآخر ناهيك عن دور الصدف الإيجابية منها والمشؤومة.

يبقى رغم هذا أنه يجب أن يكون لنا مبادئ ثابتة وتوجهات عامة وخيارات لا نحيد عنها تلعب دور البوصلة التي تؤشر على الطريق وسط العواصف.

بعض العلامات على أصعب وأطول وأخطر طريق.

1

في شبابي كان الخط الفاصل في كبرى المعارك السياسية يمر بين "الرجعيين" و"التقدميين". ثم تحوّل في الثمانينات ليفصل بين العلمانيين والإسلاميين.

اليوم هو عمليا بين الديمقراطيين (بمختلف حساسياتهم الليبرالية أو الاشتراكية، العلمانية أو الإسلامية) وبين الاستبدادين (أكانوا من فلول القومية أو اليسارية أو الشعبوية أو الأصولية الدينية).

هذه الفلول مثل الطين والتراب الذين يترسّب في مجاري الأنهار بعد أن تبخر منها كل الماء أي مجرد شواهد على زمان ولى وانقضى. واليوم هم مجرد أفرع للنظام الاستبدادي، ويجب التعامل معهم على هذا الأساس دون نقاش مواقفهم "التقدمية" والقومية، لأن الديمقراطيين هم اليوم المؤتمنون على هذه الأحلام.

معنى هذا أن على الديمقراطيين وضع توجهاتهم الايدولوجية (علمانية أو إسلامية) في مرتبة ثانية من مشاغلهم، والأولوية المطلقة رصّ الصفوف لإنهاء الاستبداد قبل أن ينهينا جميعا.

من أهمّ متطلبات النصر أيضا الالتزام بقاعدة القواعد في كل المعارك السياسية: بوسع مجموعة قليلة منظمة وفيها تراتبية ومركزية القرارات والتزام تنفيذها الانتصار على غبار من الأفراد والتحكم فيهم إلى لحظة تنظمهم.

إن سرّ قوة الاستبداد على قلة جنوده هو التنظم والانضباط، وسرّ ضعف مناهضيه تفرقهم وضعف تنظيمهم وسهولة تفكيكها إما تلقائيا أو بالقمع.

آخر مثال على أزلية هذا القانون الحراك الجزائري الذي استطاع أن ينظم قرابة الخمسين مظاهرة كادت أن تركّع النظام الجزائري لكنه اختفى اليوم تقريبا لأنه لم يستطع أو رفض التنظم في حركة سياسية لها قيادة ورمز.

رأينا نفس الظاهرة في لبنان وحتى في السودان وهذا ما أدى إلى ضياع كل التضحيات وكل البطولات للشعبين الشقيقين. حدث ولا تسل عن كارثة الثورة السورية التي فشلت هي الأخرى في أن توحّد صفوفها وأن تختار لها رمزا يكون سفيرها في العالم ولا يتغير طول الوقت.

لنتذكر أن اليسراوية قتلت اليسار، والقومجية قتلت القومية، والديمقراطوية قد تقتل الديمقراطية.

من الضروري إذن أن تفرز الثورة الديمقراطية في كل بلد تنظيما فيدراليا ينسق بين كل التيارات الديمقراطية ذات الهدف الواحد، الذي هو الإطاحة

بالنظام الاستبدادي، لتأتي بعدها مرحلة تنظيم التنافس النزيه فيما بعد ذلك بين التيارات والأشخاص.

ومن الضروري أن تبني الحركات الديمقراطية العربية هيكلا فدراليا ينسق بينها، والقدوة والمثال أنظمة الاستبداد التي حققت منذ السبعينيات أهمّ معالم الوحدة العربية من منظورها أي مجلس وزراء الداخلية العرب.

لنتذكر أيضا كيف كان الاستبداد يسعى لتنظيم المجتمع. هو لم يكن يكتفي بالحزب الواحد، وإنما كان يسعى لتنظيم الشباب والنساء والقطاعات المختلفة في هياكل يسيطر عليها. ذهب كل هذا مع الريح، حيث لا يوجد اليوم نظام استبدادي له اليد العليا على منظمات مجتمعية أفلتت من سيطرته تدريجيا وهي اليوم بصفة أو بأخرى منظمات شبه ديمقراطية وحتى ديمقراطية بالكامل في خياراتها الأساسية.

قوة الديمقراطية الآن في جزء كبير منها موجودة في هذه المنظمات، ومن ثمة على الديمقراطيين الانخراط فيها والاكثار منها ودعمها في كل المجالات الاستراتيجية مثل الاعلام والقضاء والنقابات.

ذلك لأن مثل هذا النسيج من الأحزاب والمنظمات الديمقراطية والذي يتسارع تشكله هو القاعدة التي ستبني عليها ديمقراطيتنا دولة القانون والمؤسسات.

ما لا يجب أن يغيب أبدا عن الأذهان أن البلد الديمقراطي مثل هرم صلب متين، لأن قاعدته آلاف منظمات المجتمع المدني في حين أن النظام الاستبدادي مثل هرم لكنه قائم على قمته ومن ثمة سقوطه على جنبه طال الزمان أو قصر.

2

نحن أمام استبداد لم يعد قادرا على اخفاء عجزه المتفاقم وليس أمامه غير سياسة الهروب إلى الأمام بالقمع والتزييف... أو ربح الوقت بالتسويف والمماطلة والتفتح الزائف والزائل سريعا.

ما تعهد له كل الدكتاتوريات عندما يضيق عليها الخناق افتعال التفتح وحتى الدعوة لحوار وطني (نموذجا ما يفعله النظام المصري هذه الأيام).

كم من مرة سقط الديمقراطيون في هذا الفخّ، وكم من مرة أخرى سيسقطون قبل أن يُواجَه الانتهازيون والضعفاء منهم بردة فعل قوية من الديمقراطيين الموضوعيين الذين يعرفون أن "التفتح" و"الحوار" جزء لا يتجزأ من عقلية أنظمة لا تعيش إلا بالغشّ وأول ما تغشّ به نفسها.

يجب إذن أن يكون موقف الديمقراطيين صلبا، وأنه لا بديل عن نهاية الاستبداد ولا مساومة في رحيله. ما يهددنا في تونس، عندما يتضح للدولة العميقة عمق فشل الانقلاب وضرورة التضحية بالمنقلب، أن تطلع علينا قوة سياسية منقلبة على المنقلب تدعو لحوار مع المعارضة لكن في ظل الدستور المزعوم، والحال أن عودة العمل بدستور الثورة شرط يجب ألا يكون قابلا لأي "توافقات".

تبقى المشاكل العملية والتي تتجاوز مواقف الرفض والتمسك بالثوابت والمبادئ.

حقاّ شعوبنا اليوم منهكة، محبطة، يائسة ومن ثم صعب تصور خروجها للشارع كما حدث سنة 2011.

يجب التذكير هنا أن من قام بثورات الربيع العربي لم يكن "الشعب" بمفهوم المقدّسين (المؤمنون بوجود هذا الكيان الهلامي الدي لا يأتيه الباطل من خلفه وأمامه) .... والمدنّسين (الذين يرون فيه سوقة ورعاع وغبار أفراد للتضليل والتحكم والاستغلال).

من قام بالثورات هو شعب المواطنين أي بضعة عشرات الآلاف من الأشخاص كسروا قيودهم ويريدون كسر التي ما زالت تكبّل مجتمعهم.

ما أثبتته تجربة الربيع العربي في تونس أيضا أنه يستحيل على أي نظام مهما كانت قوته مواجهة انتفاضة شعبية سلمية تندلع في نفس الوقت في كل المدن، خاصة إذا تحركت منظمات المجتمع المدني من نقابات ووسائل اعلام ومؤسسات اقتصادية الخ

هذه الأقلية الواعية هي التي ستعود للثورة وهي موجودة وتنتظر فقط فرصة الانقضاض على وحش يمص دمها ويحكم عليها بالموت بالنزف البطيء.

مهما طال صبرها فإنها لن تستطيع مواصلة الصمت أمام تفاقم أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ومن ثمة ايماني بأن ما نراه اليوم من صمت في أغلب بلداننا هو مرحلة سكون البراكين قبل إنفجارها.

المشكلة أن هذه الانفجارات التي قد تأخذ شكل انتفاضات جوع وعطش ليست كافية لتغيير النظام السياسي. نموذجا لبنان والسودان.

ما الاستراتيجية الناجحة إذن؟ إنها المقاومة المدنية السلمية المؤدية للعصيان المدني الشامل.

لنؤكد على مبدأ السلمية لأن مواجهة الاستبداد بالعنف هو كل ما يريده هذا الاستبداد وكل ما يجب لنا رفضه.

أما العصيان المدني فهو في ابتكار كل وسائل شلّ دولة الاستبداد من الاعتصام في كل الأماكن، الى تنظيم المظاهرات الحاشدة الأسبوعية كما فعل الحراك (ويفعل الاسرائيليون تلامذة غير متوقعين للربيع العربي).

لنا اليوم أداة رهيبة وسائل التواصل الاجتماعي القادرة عندما تنضج الأمور تنسيق خروج الجماهير في نفس اليوم والساعة في كل ربوع البلاد، والهدف الرئيسي كما فعل الشعب السيريلانكي الاستحمام في مسبح القصر الرئاسي بعد فرار الغبي الذي نسي قاعدة "لو دامت لغيرك ...".

3

طبعا لكل حدث حديث، لكن كم سيخطئ الديمقراطيون إن لم تكن لهم رؤية واضحة عما يجب فعله، وخاصة عما لا يجب فعله حال انهيار النظام الاستبدادي وبداية استبداله بالنظام الديمقراطي. إنه الوضع الذي وجدنا فيه أنفسنا في تونس بعد الثورة.

كانت لنا أهداف نبيلة وشعارات جميلة لكن لم تكن لدينا الخبرة الضرورية لمواجهة الثورة المضادة ولبناء ديمقراطية بمخالب وأنياب تستطيع أكل من يريد أكلها.

هذه الخبرة متوفرة اليوم لدى كل الديمقراطيين الذين غلبتهم الثورة المضادة سواء في مصر أو ليبيا أو تونس أو اليمن.

إن أكبر منبع لهذه الخبرة هي تونس مهد الربيع العربي واليوم مقبرته، تونس التي كانت مفخرة العرب وهي اليوم مسخرة العالم.

أهم الدروس التي يجب أن تكون حاضرة في أذهان كل من ستضعهم الأقدار يوما في وضع بناة النظام الديمقراطي المستدام.

عدم القبول بأي مرحلة انتقالية فيها رجالات النظام القديم لأنه بمثابة تكليف الذئب بإدارة المدجنة.

تذكر المثال الفرنسي "المجوهرات لا ترمى للخنازير". الحديث عن تصالح وطني وتسامح والتعامل بنبل وشهامة وفروسية مع بقايا الاستبداد هو بالضبط رمي الخنازير بالمجوهرات. هؤلاء الناس لا يفهمون مثل هذه التصرفات، بل ويعتبرونها بسرعة ضعفا وبلاهة وسذاجة لا تشجع فيهم إلا رغبة الثأر. هذا ما لم تفهمه النهضة. وما تدفع هي والثورة والوطن اليوم سوى ثمن خطأها في التقييم. ومن ثمة ضرورة الالتزام بقاعدة لا تسامح إلا بعد المحاسبة، لا عدالة انتقالية ولا عدالة انتقامية، العدالة وبسّ.

كل المطلوب :

- وضع قوانين تحمي حرية الرأي والتعبير، لكنها تعرّف بدقة التضليل الإعلامي واعتباره جريمة تعاقب بأقصى العقوبات، والمجرم الأساسي ليسوا الصحافيين المرتزقة طوعا أو كرها وإنما مالكو وسائل التضليل هذه.

- وضع شروط صارمة للأحزاب المعترف بها، كأن تكون ديمقراطية في ايدولوجيتها وفي تسييرها وفي مواقفها الدولية، وألا تكون مملوكة لرجال أعمال أو أصحاب قنوات تلفزيونية.

- وضع قوانين لتنظيم حق الترشح في أي انتخاب، مثل الخلو من الفساد وخدمة الاستبداد وتوفر الحد الأدنى من الكفاءة لتحمل المسؤوليات التي يتقدم لها المرشحون.

- السهر على التصدي لكل أشكال تدخل المال الفاسد والتلاعب بالعقول عبر شبكات التواصل الاجتماعي

- تفادي برلمانات فسيفسائية بتطليق كذبة التمثيلية، لأن دور البرلمان ليس تمثيل الملل والنحل السياسية، وإنما صياغة القوانين ومراقبة الحكومة، ولم لا انتخاب رئيس الجمهورية للانتهاء من مغامرات ومقامرات تستبدل مصيبة بمصيبة أكبر .هذا يتطلب أن تكون هناك أغلبية واضحة. ومن مزايا مثل هذا النظام إجبار الحوانيت السياسية الكثيرة على التقدم بقائمتين أو ثلاث يسهل للناخبين الفصل بينها، خلافا للسيرك المتمثل في عشرات الأحزاب الصغيرة التي تطالب بحقها في تقاسم كعكة المقاعد وتعطينا هذه البرلمانات المسخ التي دمرت صورة الديمقراطية وفرشت البساط الأحمر للشعبوية.

طبعا لا مجال في نص كهذا لمحاولة استنفاذ كل الحلول الضرورية فهذه مهمة لا تنتهي وهي موكول بها لخيرة العقول العربية. المهمّ مرة أخرى أن نعرف ما الأسئلة الصائبة وما المنهجية التي يجب استعمالها للتعامل مع التحديات التي تطرح.

لساخر أن يسخر: يا الله ما أروع هذا السيناريو ...أفكار وقيم ومشاريع جديدة تتسلل للعقول والقلوب تنهي ثنائيات تقادمت مثل تقدمي/ رجعي ، علماني/ إسلامي لصالح ثنائية استبدادي/ ديمقراطي... تطور وعي

صامت في كل الأجيال وخاصة الشباب بضرورة التمسك بثلاثية الثورة الديمقراطية السلمية... ترصّد العقل الجماعي للحظة الحسم التي تنتهي باستحمام الثوريين السلميين في مسابح قصور الطغاة... انكباب بناة الديمقراطيات العربية الوليدة على تطبيق بدائل اختمرت سنوات بعد تمعن دقيق في أسباب فشل الديمقراطية أساسا في تونس والعراق ولبنان... انتصاب دول قانون ومؤسسات توفر أخيرا الاستقرار الحقيقي واقلاع الاقتصاد السليم ... تسارع تبلور شعب المواطنين من رحم شعب الرعايا... بناء اتحاد الشعوب العربية الحرة الذي سيعيد للعرب مكانهم في العالم ومكانتهم في التاريخ ...

كأنني أراه يهزّ الكتفين واسمعه ضاحكا متشمتا: اضغاث أحلام، أضغاث أحلام.

طيب ما البديل إذن يا فهيم؟

آه يجب الاكثار من الدعاء لأولياء الأمر ليهديهم الله إلى سياسة الحق والخير ويجب المراهنة على الإصلاح من الداخل خطوة خطوة.

نعم ارمهم أنت بدعواتك الصالحة، أما أنا فلن أرميهم إلا بالحجارة واللعنات، إذ لن يغفر لهم لا الله ولا التاريخ ما فعلوه بالشعب الفلسطيني والشعب السوري والشعب المصري والشعب اللبناني والشعب السوداني وبكل شعوب أمة كان بوسعها أن تكون خير أمة أخرجت للناس، فإذا هي الأمة التي ضحكت من عجزها الأمم.

تريد يا متشمت أن تعرف البديل للسيناريو الذي تسميه أضغاث أحلام، إنه سيناريو أضغاث كوابيس.

ما لم تنتبه له يا فهيم أن ما حدث في سوريا والعراق والسودان تصدع شقق نفس العمارة، وأن بقية الشقق التي تعتقد نفسها في مأمن محمولة على نفس الدعامات. يوم تنهار كل العمارة على رؤوسكم جميعا أنتم من خربتموها ومنعتم إصلاحها في الإبان فستواجهون بأضغاث الكوابيس وأنتم أمام حطام 22 دولة وجحافل من ملايين المهاجرين أفقدهم الجوع والعطش والعنف كل مقومات المجتمعات المتحضرة.

المشروع الوحيد لهذه الأمة القادر على إنقاذها من مثل هذا المصير المرعب هو المشروع الديمقراطي العربي، بأهدافه الثلاثة ووسائله المبتكرة من خارج الصندوق، ومقترحاته لتحيين مسلمات وأسس الديمقراطية.

ألن يكون ثأرا لذيذا من دهر أهاننا بما فيه الكفاية، أن نكون نحن العرب من يجددون شباب الديمقراطية ويبنون لها في بلدانهم المنكوبة بأغبى أنواع الاستبداد والشعبوية صروحا تدوم أطول وقت ممكن.

فإلى العمل وإلى الأمل.

الخطأ ليس أن تخطئ وإنما ألا تتعلم من أخطائك.

الهزيمة ليست ألا تحقق أحلامك ومشاريعك وإنما أن تتخلى عنها.

**

ديمقراطيتنا وديمقراطيتهم

طيلة العشر سنوات الأخيرة وأنا مطالب سواء في أعرق جامعات العالم، في استجوابات الصحافيين أو في المجالس الخاصة بالرد على سؤال واحد: لماذا أخفقت ثورات الربيع العربي التي كانت أولى الثورات الديمقراطية السلمية في تاريخنا؟

كنت أردد وما أزال أن مشروع التحرر من الاستبداد لم يفشل وإنما تعثر، وإنه لن يتوقف بهذه الهزيمة أو تلك كما لم يتوقف مشروع التحرر من الاستعمار رغم كل ما قاسى من قمع وعرف من هزائم.

يبقى أنه كان عليّ أن أستعرض قائمة طويلة من الأسباب التي تفسّر ولا تبرر التعثر من هذه القائمة.

- سهولة الاستيلاء على آليات الديمقراطية لضرب الديمقراطية من قبل قيادات الثورة المضادة.

- ضعف وحتى سذاجة القوى الديمقراطية التي بحثت عن توافقات مستحيلة مع النظام القديم والنتيجة ما نعرف.

- الأزمة الاقتصادية التي فاقمتها الثورة واستغلتها الثورة المضادة.

- الفيتو الإقليمي أساسا الاماراتي السعودي الإيراني الإسرائيلي الروسي الرافض لانتصاب أي ديمقراطية، خاصة في بلد محوري مثل مصر ومن ثمة الأموال الهائلة التي انفقت لتخريب التجربة.

- انعدام أي دعم حقيقي من الدول الديمقراطية الغربية التي تفضل التعامل مع أنظمة استبدادية عميلة على التعامل مع دول ديمقراطية تخضع للرأي العام لشعوبها ومن ثم غير قابلة للسيطرة والتفويض.

إذا تواصل تعثر المشروع الديمقراطي العربي فقد أضيف في السنوات المقبلة سببا آخر: التأثير الكارثي للدعم الغربي غير المشروط لإسرائيل في حربها ضدّ الشعب الفلسطيني عموما وغزّة الشهيدة تحديدا.

عن أي ديمقراطية نتحدث؟

كلنا نعرف فوائد الرياضة الجسدية للحفاظ على صحة الجسم، لكن قلّ من يعرف أهمية الرياضة الذهنية للمحافظة على سلامة العقل والروح.

من هذه الرياضة الجلوس دوريا للتفكير بمنطق الخصم والعدو والمنافس لا لدحض أفكاره مسبقا وإنما للبحث عما قد يكون فيها من صواب أو من شرعية. ذلك لأن من يتصور أن أفكاره ولو كانت فعلا صحيحة وأخلاقية قادرة على تغيير الواقع ضحية وهم خطير، والعالم ما يصنعه صراع الرؤى أيا كانت معتقدات أصحابها.

رياضتي الذهنية هذه الأيام تصور ردود فعل الشباب العربي الذي نحلم ونخطط له المستقبل الأفضل.

لمعرفة ما يدور في الاذهان، على المرء قراءة ما يكتب في صفحات التواصل الاجتماعي ليقدر عمق الكارثة بالنسبة لنا نحن الديمقراطيين العرب.

للتلخيص الأسئلة التالية والاستذكار الشديد المصاحب لها: أي ديمقراطية تموهون بها علينا وربما حتى على أنفسكم؟

- ديمقراطية إسرائيل؟ هذه الديمقراطية التي تغطي بغطاء قيمي كاذب على الاحتلال والابارتايد.

- ديمقراطية الانظمة الغربية؟ التي تدعم مثل هذه الدولة وأصبحت تجرّم الرأي الحرّ وحق التظاهر لكل من يحتج على جرائمها... هذه الانظمة التي أفاقت على "بربريتنا" يوم 7 أكتوبر وترفض التساؤل عن أسبابها!

- الديمقراطية ككل؟ هذا النظام الذي يتحكم فيه الاعلام الفاسد والمال الفاسد والشركات الكبرى والذي جلب لنا مزيدا من الفوضى بعد ما تسمونه الربيع العربي وكان كارثة على أهلنا في سوريا واليمن والعراق والسودان!

- الديمقراطيون العرب؟ في أحسن الاحوال كمشة من السذج والمغفلين وفي أسوأ الاحوال عملاء مهمتهم نشر بضاعة فاسدة لتجار متحيلين ولا هدف لها الا ضرب مقومات ثقافتنا العربية الإسلامية.

والخلاصة في أذهان ملايين الشبان-وأدعو الله أن أكون مخطئا-لا ديمقراطية ولا هم يحزنون... السيف أصدق انباء من الكتب/ في حدّه الحدّ بين الجد واللعب...لا حل غير الجهاد فهؤلاء المنافقون الغربيون لا يمارسون ولا يفهمون الا لغة القوة ، الخ.

رسالة إلى شبابنا الغاضب

غضبكم غضبنا أمام الفظاعات التي يتعرض لها أهلنا في غزة وسنبقى مجندين معكم لنهاية العدوان وتمتيع الشعب الفلسطيني بكل حقوقه المشروعة كلّف ذلك ما كلّف.

لكن هذا ليس سببا لرمي الرضيع مع ماء الحمام القذر والانخراط في ردود فعل لن تزيد الطين إلا بلة.

رجاء افتحوا قلوبكم وعقولكم لما يلي:

نحن الديمقراطيون العرب مجندون منذ أكثر من نصف قرن لنشر القيم والأفكار الديمقراطية. لماذا؟

لعميق اقتناعنا بصواب موقف المعلم الأول عبد الرحمن الكواكبي الذي ربط مرض هذه الأمة بداء عضال واحد اسمه الاستبداد، وهو الموقف الذي لم تتوقف أحداث تاريخنا وتاريخ الآخرين على تأكيد صحته.

فنحن مقتنعون أنه لا أكثر خطرا على شعب مكوّن من ملايين البشر أن يترك مصيره بيد فرد قد يكون سويا وقد لا يكون، قد يكون خيرا وقد يكون شريرا، قد يكون حكيما لكن يمكن أن يكون غبيا يورط بلدا كاملا في مصيبة ما.

نحن مقتنعون أن دولة بدون مؤسسات وقوانين ومراقبة مواطنية هي دولة متروكة للفساد وسوء الإدارة، ومن ثمة لا يمكن أن تكون أداة تقدم الشعب بل هي أداة تخلفه.

نحن مقتنعون أن شعوبا من الرعايا تساس بالإعلام الكاذب والمخابرات المتوحشة والجبروت والظلم، هي شعوب تفرغ من طاقاتها الحي، ولا تستطيع أن تنافس شعوب المواطنين التي تخلقها الديمقراطية والقادرة على التفوق في كل مجالات الخلق والابداع.

نحن مقتنعون أن تشتت هذه الامة إلى 22 دولة متناحرة وضعيفة وتابعة لا ينهيه الاستبداد وانما الديمقراطية. من الأدلة استحالة إتحاد العراق وسوريا تحت حكم حزب البعث في السبعينيات وتفجر الاتحادات الاستبدادية يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي نموذجا في التسعينيات. على العكس رأينا الاتحاد الأوروبي بأنظمته الديمقراطية هو الوحيد القادر على رفع شعار باقي ويتمدد.

لكل هذه الأسباب تجندنا فكريا وسياسيا لدفع المشروع الديمقراطي قدما وهو الوسيلة المثلى لخلق دول فعالة وشعوب خلاقة واتحاد بين دول مستقلة وشعوب حرة يعيدنا لساحة التاريخ من أوسع الأبواب.

بربكم هل كنا نشاهد اليوم عاجزين مكتوفي الأيدي ما يحصل لو بقيت مصر دولة ديمقراطية بعد ثورة 25 يناير المباركة؟ هل كانت القوى الغربية تستهين بنا الى هذا الحدّ لو كان لنا سياسة موحدة في مواجهة الصلف الإسرائيلي؟

المهمّ التخلي عن سردية مضللة والالتزام بالسردية الموضوعية والتي تفتح أبواب الأمل والعمل المثمر.

أما السردية المضللة فهي التي تجعل من الديمقراطية خاصية ثقافية غربية تكاد تكون من طبيعته البيولوجية، يسوّقها الغرب للتغطية على مصالحه الاستعمارية، ويذيعها بيننا من خرجوا من دينهم وملتهم.

كل هذا هراء في هراء. فالديمقراطية ليست خاصية ثقافية غربية وأغلب أفكارها، كما أثبت ذلك الباحثان البريطانيان Wengrow و Graeber مستوحاة من شعوب أمريكا الشمالية. كذلك لم تعرف البشرية دكتاتوريات أبشع من الدكتاتوريات الغربية الفاشية والنازية والشيوعية نموذجا. أما القول بأن الغرب يريد تصدير الديمقراطية لنا فمن الأحسن الضحك بدل البكاء من هذه الكذبة.

أي سردية إذن؟ أن البشرية في تاريخها الطويل ضد شياطينها الداخلية حاربت ولا تزال الآفات الثلاث التي هي الاستعباد والاستعمار والاستبداد. لقد سبقتنا الشعوب الغربية في التخلص من الاستعباد وخرجت من الاستعمار الذي سُلّط عليها والذي سلّطته على الغير، وأخيرا سبقتنا في مرحلة التخلص من الاستبداد، وهذا سرّ قوتها. ما نحن مطالبون به ليس إلا مواصلة المسيرة التي يفرضها التطور الطبيعي للمجتمعات البشرية: أي بعد أن تخلصنا من العبودية ومن الاستعمار، علينا القضاء على الاستبداد، لنصبح نحن أيضا شعوبا من المواطنين لا من الرعايا. وآنذاك سيُفتح أمامنا باب المستقبل المغلق حاليا، ونحن ندور في حلقة مفرغة منذ الاستقلال الأول. وكما قال إيليا أبو ماضي:

"نرجو الخلاص بغاشم من غاشم...لا ينقذ النخاس من نخاس".

رسالة الى أصحاب القرار الغربيين

الموقف المؤيد لإسرائيل بكل هذه الشمولية والمبالغة، واكتشافكم المفاجئ لفظاعة العنف فقط يوم 7 اكتوبر له تبعات بالغة الخطورة.

- انتم تشجعون دولة احتلال وابارتايد، يقودها نظام عنصري يميني متطرف نحو مزيد من العنف الذي سيقود نحو حرب أزلية لن تنتهي الا بكارثة على الجميع.

- أنتم بهذه السياسة التي تكيل بمكيالين بخصوص الحق في الحرية والحياة والاستقلال والأمان تزرعون وتشجعون على الكراهية بين الشعوب العربية الاسلامية وبين الشعوب الغربية بل وتصنعون شرخا حتى داخل مجتمعاتكم التي أصبح فيها مكوّن عربي مسلم شئتم أم أبيتم.

- أنتم لا تضعفون فقط مشروع دمقرطة العالم العربي -ونحن نعرف أن هذا آخر مشاغلكم - وإنما تضعفون ديمقراطيتكم نفسها .ستؤدي سياستكم غير المسؤولة لتقوية اليمين المتطرف عندكم، وهو ألدّ أعداء الديمقراطية، استراتيجيته الأولى استغلال العداء ضد العرب والمسلمين للوصول للسلطة . آنذاك سيظهر وجههم الحقيقي تماما كما فعل هتلر في ثلاثينات القرن الماضي.

هو أيضا استغل معاداة السامية كورقة سياسية رابحة للوصول للسلطة ديمقراطيا ثم القضاء عليها حال تمكنه من مقاليد الأمور. إن يمينكم المتطرف يلعب اليوم نفس اللعبة. الفارق الوحيد أن الساميون الذين ينمّي ويركب موجة الحقد ضدهم للتمكن لم يعودوا بنو اسرائيل وإنما بنو إسماعيل.

رسالة الى الإسرائيليين

جاءتكم فرصة ذهبية لتسوية النزاع لصالحكم في اواخر التسعينيات عبر مشروع الدولتين. لكن العنجهية والصلف والغرور منعكم من اصطياد فرصة لن تتكرر .هكذا أصبحتم دولة احتلال وابارتايد تحت غلاف هش من الديمقراطية العرجاء.

هكذا انخرطتم في سياسة "ما لم يحققه العنف يحققه عنف أكبر". ها أنتم تكررون من حرب عبثية لحرب عبثية اخرى نفس الخطأ القاتل، لا تفهمون أنكم أنتم من يدفع الفلسطينيين لرفع مستوى مخابراتهم ومقاوميهم وتقنياتهم، وأن كل تحدي سيواجه بتحدي مقابل، أي أنكم تصطفون وتصنعون بعناد غبي القوى التي ستهزمكم طال الزمان أو قصر.

ها قد اتضح أنكم لن تواصلوا ممارسة أقصى أصناف العنف دون أن تدفعوا ثمنه عاجلا أو آجلا. ما أغرب أن تزرعوا الريح وتندهشون لهبوب العاصفة.

ها قد اتضح أنكم أمام شعب لم يستسلم منذ قرن لسرديتكم الخيالية حول أرض بدون شعب لشعب بدون أرض وأنه قادر على الصمود قرنا آخرا.

ها قد اتضح أن وراء هذا الشعب مارد نائم اسمه الامة العربية قد تكونوا السبب في استفاقته وعودته الى ثورات لا أحد يعرف تكلفتها للجميع.

ها قد اتضح عبث ما تبحثون عنه من تطبيع مع ملوك طوائف يمضون لكم صكوكا بدون رصيد.

المحصلة أنه لم يعد أمامكم إلا خيارين أحلاهما مرّ.

الأول، هو مواصلة النهج الذي تتخذون، والنتيجة معروفة سلفا أي خراب كامل المنطقة، وسقوط السماء على رؤوس كل شعوبها، والكل يصرخ بصرخة شمشون "علي وعلى أعداء يا رب".

الثاني، قبول الدولة الديمقراطية الواحدة التي تكفل نفس المساواة والحرية والكرامة لكل مواطنيها، كالتي يتعايش فيها البشر في بلدان مثل بلجيكا وكندا... مما يعني بأن الذي سيقودكم لبرّ النجاة ليست الصهيونية وإنما الديمقراطية.

حقا الديمقراطية ليست الشرط الكافي لتحقيق السلام لكل الشعوب، لكنها دون أدنى شك الشرط الضروري له، وفي غيابها فإن الخيار كان وسيبقى بالنسبة لكل شعوب المنطقة والعالم بين الحرب الأزلية والحرب التي لا تتوقف.

لقد كان للمجلس العربي فى شهر اكتوبر 2023 وفي مدينة سراييفو شرف إطلاق الشبكة العربية للديمقراطية لتكون على الأمد المتوسط والطويل الفضاء الذي نتبادل فيه نحن العرب خبراتنا لينهض المشروع الديمقراطي من كبوته الحالية ويواصل مساره التاريخي.

حيث أن الديمقراطية واحدة ومهددة بطرق مختلفة في الكثير من البلدان ومنها الغربية، فلا بد من بناء شبكة عالمية للديمقراطيين تتشكل من المجتمعات المدنية والشخصيات الاعتبارية لتعيد للمشروع الديمقراطي جاذبيته للشباب في العالم أجمع بعد أن ضربه في مقتل تحيز أعمى لدولة احتلال وابارتايد واليوم إبادة جماعية لأهلنا في غزة. ولا بدّ لليل أن ينجلي.

**

الديمقراطية وثلاثيات عودة الروح

ما الذي يجعلنا نراهن على أنه ما زال للديمقراطية مستقبل في بلداننا بعد إجهاض ثورات الربيع العربي، خاصة وهي تترنح وتتراجع في عقر دارها وفي أقدم معاقلها؟

السبب هو القانون التاريخي: فشل الديمقراطية هو البساط الأحمر المفروش أمام عودة الاستبداد، وفشل الاستبداد هو البساط الأحمر لعودة الديمقراطية.

أمام مأزق الثورات المضادة وحالة الاستبداد في كل الدول العربية بديهي أنه ما زال للديمقراطية فرص أخرى.

يبقى السؤال: كيف نقنع الأجيال الشابة المعرّضة لإغراءات أيديولوجية متعددة باختيار الحل الديمقراطي، وخاصة كيف نحثّها على استملاك هذا الحل وتطويره بالتعلّم من أخطائنا ومن أخطاء الآخرين.

لفهم أعمق للديمقراطية ولما تتعرّض له من أخطار وما يجب عمله للمحافظة عليها وتطويرها، لخّصت قناعاتي المستمدة من تجربة نصف قرن من العمل السياسي في هذه الثلاثيات.

الأسباب الثلاثة للتمسك بالديمقراطية

لا أحد قال إن الديمقراطية هي الحل السحري والنهائي لكل مشاكل المجتمع، لكنها بالمقارنة مع بديلها ونقيضها الاستبدادي توفر الحلول الأقل ضررًا وتكلفة لكل مجتمع لثلاثة أسباب.

أولًا: الوقاية من خطورة الحكم الفردي

لا أخطر ولا أكثر غباء بالنسبة لأي شعب من أن يترك مصيره رهن إرادة شخص واحد يمكن أن يكون أحمقَ أو مجنونًا أو غير كفؤ أو يأخذ قرارات هوجاء لا يجادله فيها أحد. نموذجًا؛ ما عاناه الشعب الليبي من القذافي أو ما يعانيه الشعب السوري اليوم وما أكثر الأمثلة. بالنسبة لنا نحن العرب هناك منفعة أخرى، وهي إمكانية قيام اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي؛ لأن ما لم يفهمه القوميون أنه لا وحدة في ظل الحكم الفردي وكل دكتاتور لا يرى في بلده إلا مُلكًا خاصًا لا يمكن أن يفرط فيه، اللهم إلا إذا وُلّي هو على بقية الممالك الأخرى.

ثانيًا: الحفاظ على الاستقرار الحقيقي والأمن الداخلي المستدام

كل المجتمعات بأمسّ الحاجة للأمان والاستقرار. وحدها الديمقراطية من توفر أجود الأصناف، فبخلاف استقرار الاستبداد المبني على إرهاب الدولة وإنكار الأسباب المولدة للعنف، تعالج الديمقراطية العنف المدني بكيفية ذكية عندما تسمح بالتعبير عن الاحتقان، وتنظيم الانتخابات الدورية التي تفرغ ما بداخل المجتمع من توترات، خاصة عندما تسمح بتنظيم التداول السلمي على السلطة، وهو الإجراء الوحيد الذي يمنع الحرب الأهلية ويضمن استقرارًا غير مزيف.

ثالثًا: حفظ وتطوير الكرامة الجماعية والفردية

ما طعم الحياة لشعب في كنف الخوف والمذلة وإشاحة الوجه عن الظلم والقمع واستئثار أقلية فاسدة بالثروة والسلطة والاعتبار حتى ولو حصل على جزء من الكعكة كرشوة مقابل التخلي عن كرامته؟ أي قيم مجتمعية يمكن

أن تسود في شعب مسلوب الكرامة محتلّ من طرف دولته يساس كقطيع من الأنعام؟

الأفكار الخاطئة الثلاث التي يجب التخلّص منها

أولًا: الديمقراطية أيديولوجيا سقطت نهائيًا نتيجة سياسة المكيالين للحكومات الديمقراطية الغربية

القول بالسقوط الأخلاقيّ والمعنوي للديمقراطية لسقوط الأنظمة الغربية في سياسات لا أخلاقية، مثل دعم الدكتاتوريات العربية ومن قبل دكتاتوريات أميركا الجنوبية، واليوم التغطية على جريمة الإبادة الجماعية في فلسطين، مثل الاحتجاج على الإسلام بسلوك داعش. شيء من المنطق من فضلكم. أعيبوا على من ينتهك القيم انتهاكَه، ولا تعيبوا على القيم وجود منتهكيها.

ثانيًا: الديمقراطية خاصية ثقافية غربية

ما أصبحنا نعرفه أن النظم المجالسية (التي تشكل الديمقراطية الغربية تاريخيًا آخر نسخها وأكثرها تعقيدًا) موجودة عبر التاريخ وجربتها مدن العراق القديم ثلاثة آلاف سنة قبل أثينا. أضف إلى هذا أن أعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم في القرنين الماضيين كانت أوروبية: (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان). لا تنسَ أن نضال الشعوب الأوروبية من أجل الديمقراطية لم يتوقف يومًا مفنّدًا وجود أرضية ثقافية وحتى جينات ديمقراطية، وأن هذا النظام مهدد جديًا بصعود اليمين المتطرف، ولا تستغرب أن ترى يومًا بلدانًا أوروبية عريقة في الديمقراطية تتحول إلى نظم استبدادية عربية أو أفريقية.

ثالثًا: الديمقراطية بضاعة تريد الحكومات الغربية تصديرها كغلاف لغزوها الثقافي والسياسي

إنه رأي القائلين بنظرية أن الربيع العربي هو في الواقع ربيع عبريّ صدّرته المخابرات الغربية. لا يواجهني أحدهم بهذا الرأي إلا وأنفجر ضاحكًا. تمامًا العكس هو الصحيح. الحكومات الغربية للدول الاستعمارية القديمة لا تريد لنا الديمقراطية؛ لمعرفتها أنها مصدر قوة، وأنها ستاتي للحكم بقوى وطنية مستقلة عنها سواء كانت إسلامية أو علمانية، ومن ثم سياستها كانت وستبقى دعم الدكتاتوريات التي تخدم مصالحها. لذلك قلت ورددت دومًا أن الدمقرطة العربية- خلافًا لما وقع في أوروبا الشرقية- لن تكون بدعم الدول الغربية وإنما ضدها. لاحظ أنني قلت الدول ولم أقل المجتمعات المدنية الغربية التي كانت وستبقى فعلًا معنا؛ لأنها في خدمة القيم وليس المصالح، كما هو حال دولها، وأحسن دليل الكم الهائل من المظاهرات في أوروبا وأميركا دعمًا للشعب الفلسطيني بعد العدوان الإسرائيلي الأخير.

الآليات الثلاث المختطفة التي يجب استعادتها

تثبت كل التجارب في العالم أن المال السياسي اختطف أهم آليات الديمقراطية وطوّعها لخدمة الأرستقراطيات المخفية على حساب الصالح العام. هذا الاختطاف والتفويض هو سبب نزيف الديمقراطية في كل مكان.

حرية الرأي التي أصبحت حرية التضليل

أصبح معروفًا الدور الهائل الذي لعبه إعلام العار في تدمير التجارب الديمقراطية في العالم العربي حيث ألّب إعلام مأجور وفاسد الشعب على الديمقراطيين والديمقراطية ومهّد لعودة الاستبداد. لكن ما وقع في البلدين

شكلٌ كاريكاتوري لظاهرة عامة، وهي تحكم الإعلام المملوك لأقلية في عقول وقلوب الشعوب. هذا الإعلام في فرنسا مثلًا بيد تسعة أشخاص.

التحديات أمام كل الديمقراطيين

أي قوانين رادعة قاصمة للظهر لمنع تملك رجال الأعمال لوسائل الإعلام، أي آليات لمراقبة وفضح التزوير والمزوّرين؟ أي تشجيع للإعلام الاستقصائي الهادف لفضح الإعلام الفاسد؟ أي تربية للناشئة لحمايتهم من التضليل؟ أي تشجيع وحماية لمطلقي الإنذارات؟

حرية التنظّم التي أصبحت حرية خلق الشركات السياسيّة

بعد الثورة في تونس خرج من المجهول نكرات أسسوا أحزابًا ركيكة، دون مؤتمر ديمقراطي، دون خبرة إلا في تجييش الإعلام الفاسد واللعب على جهل وغرائز المواطنين، فحازوا في انتخابات 2014 مقاعدَ أكثر من الأحزاب التي ناضلت عقودًا ضد الاستبداد.

هذه الشركات السياسية التي تسمى خطأ أحزابًا هي المنتفع الكبير من حرية التنظم بلا قيود لديمقراطية بلا مخالب أو أنياب. هل الأمر أحسن في البلدان العريقة في الديمقراطية، حيث تعيش كل الأحزاب السياسية على الدعم الخفي للمال الفاسد؟ طبعًا لا، كل ما في الأمر أننا أمام نفس الظاهرة لكن بحدّة مختلفة حسب البلدان؛ أي تبعية التنظّم السياسي في الديمقراطية لقوى معادية للديمقراطية.

التحديات أمام الديمقراطيين: كيف نمنع الشركات السياسية؟ كيف نمنع الشركات التجارية أن تتحكم في الأحزاب؟ أي قوانين لأحزاب حقيقية؟ كيف يكون تمويلها من المال العام حتى لا تسقط فريسة للمال الفاسد؟

حرية الانتخاب التي أدّت إلى مهرجانات مغامرة ومقامرة

عندما تنظر لما حدث مؤخرًا في بلد متقدم مثل الأرجنتين الذي انتخب مهرجًا خطيرًا سيكلّف مروره على السلطة ثمنًا غاليًا، وقبله مجرم حق عام مثل دويرت في الفلبين، وقبلهما هتلر في ألمانيا.. إلخ، وربما في نوفمبر المقبل شخص مثل ترامب، يتضح لك كيف تحولت آلية الانتخاب من نعمة إلى نقمة؛ لأنها فقدت بوصلتها. نحن لم نعد أمام آلية مهمتها اختيار الأكثر كفاءة ونزاهة للقيام بوظائف محددة تتطلب مهارات واضحة سواء كان المنصب رئاسة بلدية أو رئاسة جمهورية.

نحن أمام مهرجانات مهمتها الأولى اللعب على نرجسية الناخب بإيهامه أنه صانع الملوك، ونرجسية المنتخَب وكأن الانتخابات مسابقة جمال ملكة العالم يجوز أن يفوز فيها باللقب لجمال مظهره وكلامه ووعوده. أما الوظيفة الأساسية للانتخاب- أي اصطفاء الأكثر نزاهة وخبرة في إدارة الشأن العام- فأمر متروك لطاولة القمار.

تصور لو كانت الجامعات والشركات تختار مديريها العامين بمثل هذه التقنية. لكن الشيء غير القابل للتصور مقبول في السياسة والحال إن إدارة دولة وحتى بلدية مدينة متوسطة أكثر صعوبة وتعقيداً من إدارة أي جامعة وأي شركة.

التحديات أمام الديمقراطيين: كيف نحافظ على الانتخابات لكي نرفع من فاعليتها؟ أي شروط يجب أن توضع على كل ترشح لأي وظيفة سياسية؟ أي ضمانات ضد المغامرين والمجانين والشعبويين؟

حتى كل الإجراءات والإصلاحات – التي يجب ألا تتوقف نتيجة تأقلم المال الفاسد -غير كافية إذ يجب الذهاب إلى ما هو أعمق.

الأسس الثلاثة التي يجب إعادة البناء عليها

أولًا: الديمقراطية جزء لا يتجزأ من منظومة كاملة لا فصل فيها بين الحرية والعدالة الاجتماعية

من أهم حجج الاستبداد ومداخله لتدمير الديمقراطية أنها لا تهتم بقضية العدالة الاجتماعية. صحيح أن أولوية الديمقراطية في شكلها الليبرالي الغربي الحرية وليست العدالة الاجتماعية؛ لأن النظام صيغ على مقاس الطبقة الوسطى ومصالحها. لكن الديمقراطية ليست فقط جزءًا من الأيديولوجيا الليبرالية. هي أيضًا جزء من أيديولوجيا حقوق الإنسان، وفي هذه الأيديولوجيا جملة الحقوق السياسية المنصوص عليها في الفصول: 19 و20 و21 في الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

الذي يجب ألا ننساه أبدًا أن لهذا الإعلان فصولًا عديدة من الفصل 22 إلى الفصل 27 تهم كلها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا أفضلية فيه لنوع على آخر، والحقوق كلها متكاملة ولا توجد إلا ببعضها بعضًا. أي فائدة من الحرية في غياب العدل وأي عدل في غياب الحرية؟ معنى هذا أنه ليكون لنا ديمقراطية مستدامة يجب تأسيسها على قاعدة الإعلان العالمي، وليس على قاعدة تفكير الليبرالية الغربية خاصة المتوحشة منها.

ثانيًا: منظومة القيم هي أساس النظام الديمقراطي وليست إرادة الشعب المزعومة

الشعب مكذوب عليه عندما يدّعي مستبد شعبوي أنه يتكلم باسمه، ومكذوب عليه عندما تدعي أغلبية انتخابية عابرة الكلام باسمه. الواقع أنه لا قدرة لأحد للحديث باسم الشعب، والشعب نفسه ليس له إرادة، وإنما إرادات متنافرة تعكس تضارب المصالح والأفكار داخل المجتمع. أضف لهذا أنه حتى ولو عبّرت أغلبية مطلقة لسكان بلد عن إرادة احتلال أرض شعب آخر لما كان لهذه الإرادة أي قدسية أو قيمة؛ لأنها تتعارض مع قيم. مما يعني أنه يجب إعادة تأسيس شرعية النظام الديمقراطي لا على إرادة مزعومة متغيرة ناقصة، وإنما على ثوابت تضمن مصلحة الجميع، وهذه الثوابت هي القيم الخاصة بمجتمع ما والقيم المشتركة بين كل المجتمعات، كما وثقها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثًا: لا وجود للشعب المقدس أو المدنس إلا في أوهام المخدوعين أو المخادعين

الموجود سياسيًا من يقبلون التعددية الفكرية والسياسية والدينية والإثنية في المجتمع، ويقبلون بحل الصراعات سلميًا ولا يرضون إلا بحكم القانون والمؤسسات ولا يتخلون عن حقوقهم مهما كان القمع ويضطلعون بواجباتهم دون أي إكراه. هؤلاء الناس هم الذين أسميهم شعب المواطنين، وهم أقلّية في كل المجتمعات.

في المقابل هناك أغلبية أسميها شعب الرعايا وهم من يبحثون عن المستبد العادل ويتخلون عن حقوقهم إذا واجهوا أي خطر ولا يضطلعون بواجباتهم إلا

بالقوة. دورُ الديمقراطية بالتعليم والإعلام والقدوة والقوانين والمحفزات المعنوية والعدالة الاجتماعية، توسيعُ رقعة شعب المواطنين وتقليص رقعة شعب الرعايا، وإلا فإن بقاءها لا يطول. إبان هذه المعركة الدائمة دور الديمقراطيين ليس أن يتشكلوا كنخبة مهمتها قيادة الرعايا، وإنما كرواد يفتحون الطريق لشعب، نخبةُ أغلبيته الساحقة مواطنون لا رعايا.

الأوهام الثلاثة التي يجب نسيانها

أولًا: الديمقراطية عندما تتحقق في مجتمع تلغي ما فيه من دكتاتورية

ما تظهره التجربة الغربية أن أيديولوجيا الدكتاتورية وعاداتها لا تختفي من أي ديمقراطية مهما كانت متقدمة وراسخة، وإنما هي تنسحب وراء الستار؛ لأن الأرستقراطيات المخفية التي تحمل هذه الأيديولوجيا جزء ثابت من المجتمعات البشرية. لذلك هي لا تختفي وإنما تتأقلم وتواصل أساسًا عبر المال الفاسد تحكمَها الكلي أو الجزئي في الحياة السياسية.

ثانيًا: الديمقراطية مكسب نهائي للمجتمعات التي حققتها

في أحسن الأحوال هي مثل الصحة التي يتمتع بها الإنسان وهو في أَوْج قواه، لكن مثل هذه الصحة، لا بد لها من عوامل التعهد والحماية والوقاية من الأمراض وإلا فنهايتها مسألة وقت. ومما يعجل في النهاية وهن الآليات وضعف الروح القيمية وشراسة الأرستقراطيات المخفية ...وأحيانًا سوء الحظ إذا تزامن كل هذا مع أزمات كبرى مثل: الأوبئة، والحروب أو التغيّرات المناخية، وهي الظروف التي تسود فيها عقلية الغاب وشرعية القوة ولا مجال فيها إلا لموجة استبدادية عارمة.

ثالثًا: الديمقراطية نهاية التاريخ والقدر الحتمي لكل الشعوب

لا يوجد طريق واحد تسير عليه كل الشعوب حتى ولو بسرعة مختلفة. هناك شعوب لن تعرف أبدًا الديمقراطية وشعوب ستجربها في مرحلة تاريخية لتضيعها ولو بعد قرون، وأخرى ستعيد لها ألقها وتحملها إلى أعلى وأبعد مستوياتها. ذلك لأن الديمقراطية هي مؤشر على تقدم هذا الشعب أو ذاك، وخاصة على ما بذل من جهد وقدّم من تضحيات للتمتع بها أطول وقت ممكن.

الخلاصة:

بعد إفشال ثورات الربيع العربي وعودة الاستبداد بقوة فمن الممكن أن زمن التيه سيتواصل، وأننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة من الاستبداد إلى الفوضى، ومن الفوضى إلى الاستبداد.

لكنْ ثمة طريق ثالث هو الذي يجب أن نأخذه ونصب عينينا أهداف ثلاثة:

- بناء دولة القانون والمؤسسات على أنقاض دولة الفرد والعصابات.
- خلق شعب من المواطنين على أنقاض شعب الرعايا.
- بناء اتحاد الشعوب العربية الحرة على أنقاض الممالك الديكتاتورية.

وحدها هذه الثلاثية قادرة على أن تعيد هذه الأمة المنكوبة لساحة التاريخ لتكون من صانعيه لا من ضحاياه. نكون أو لا نكون.

**

من خطاب افتتاح مؤتمر الديمقراطية في الوطن العربي

سراييفو – البوسنة 7-8 أكتوبر 2023

اخواني أخواتي، ضيوفنا الكرام

باسم المجلس العربي وباسمي الخاص أرحب بكم اشد الترحاب واشكركم جميعا على تلبية دعوتنا لحضور هذا المؤتمر الدولي الثاني الذي ينظمه المجلس في إطار دوره عن الدعوة والدفاع عن الثورات الديمقراطية في الوطن العربي

أيها الاخوة والاخوات

نحن مجتمعون هنا في ضيافة مدينة سراييفو المعروفة عالميا بجمالها الباهر وبتاريخها النضالي الطويل من أجل كرامة وحرية الشعوب والانسان وفي جمهورية البوسنة التي قبلت بعقد هذا المؤتمر على أرضها.

السؤال طبعا هو لماذا نعقد مؤتمرا عن الديمقراطية أساسا في الوطن العربي خارج بلداننا. السبب جد بسيط هو اننا لم نجد بلدا عربيا واحدا نستطيع أن نجتمع فيه بأمان وبقبول وتفاهم مع السلطة المحلية.

كل هذا مؤشر بليغ عن وضع الديمقراطية في أوطاننا المنكوبة بالاستبداد وبانتصار الثورات المضادة على كل مشاريعنا لبناء دول قانون ومؤسسات.

اسمحوا لي هنا أن ابعث باسمكم جميعا من سراييفو المدينة المناضلة بكل عبارات المحبة والتضامن والأمل في خلاص قريب لكل مساجين النضال الديمقراطي في كل السجون العربية وكذلك بكل عبارات المحبة والمواساة لعائلات بريئة تدفع ثمنا باهظا من الالام لسياسات مجرمة وغبية تكلف شعوبنا ثمنا باهظا من الدماء والدموع دون أن تعود على مرتكبيها إلا بلعنة التاريخ ولعنة المظلومين.

أسارع هنا بالتأكيد على أننا لم نتواعد لنبكي حال المشروع الديمقراطي في بلداننا ولا لتبادل اللوم والتهم بخصوص فشل الديمقراطيين في استغلال الفرصة الذهبية التي شكلتها ثورات الربيع العربي لبناء أنظمة ديمقراطية صلبة ومستديمة.

لسنا هنا أيضا لإقناع أنفسنا بمواصلة النضال وبأننا خسرنا معركة ولم نخسر الحرب -

فكلنا مقتنعون بأن الديمقراطية وحدها القادرة على تحقيق شروط عودتنا لساحة التاريخ أي دول قانون ومؤسسات وشعوب من المواطنين لا من الرعايا ولم لا اتحادا بين الشعوب العربية الحرة على غرار ما استطاعت تحقيقه الشعوب الأوروبية بعد تخلصها من أنظمتها الاستبدادية التي كانت عنصر تفرقة وتباغض وحروب كما هو الحال اليوم في بلداننا.

ما الذي يجمعنا إذن بما أننا متفقون جميعا على هذه النقط؟

نحن هنا بصفتنا كمناضلين من أجل الديمقراطية سواء كان نضالنا على الصعيد الفكري أو الصعيد السياسي علما وأنه لا يمكن الفصل بين الميدانين.

ونحن هنا كمناضلين من أجل الديمقراطية وهي في أصعب وضع منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي حيث لا يشكل فشل الربيع العربي إلا جزءا من التراجع والوهن الذي تعاني منه في العالم كما تشهد بذلك كل الدراسات والتقارير الجدية مثل The global state of democracy 2021 الذي أصدرته منظمة IDEA السويدية سنة 2022 والذي راجع التدهور المثير للقلق الشديد بخصوص وضع الديمقراطية في العالم.

السؤال بالطبع هو عن اسباب مثل هذا الوضع... لماذا هذا التراجع في موجة الديمقراطية التي اعتقدنا في نهاية القرن الماضي أنها ستعصف بكل الأنظمة الاستبدادية فإذا بنا نراها مهددة في عقر دارها وكلنا نتذكر صورة الهجوم على الكونغرس في 6 يناير 2021 وما احتوى عليه من دلالات بالغة الخطورة.

تحرم علينا النزاهة الفكرية والبحث عن النجاعة في الفعل السياسي الاكتفاء باتهام الاستبداد بعرقلة مشروعنا العظيم لأنه ليس موجودا الا لهذا.

المطلوب منا مسائلة تجاربنا الديمقراطية عموما والعربية على وجه الخصوص لمعرفة اين توجد الثغرات في الفكر والنواقص في الفعل التي قد تكون هي الأسباب الرئيسية لما نشهد من انحسار الموجة الديمقراطية.

ان ما يجب الا يغيب عن اذهاننا ابدا ان الديمقراطية في شكلها الحالي ليست الا لحظة من تاريخ طويل انطلق من مجالس القبائل والمدن وسيتواصل في المستقبل ليتخذ اشكالا قد تصيبنا بالدهشة لو فتح لنا باب المستقبل

هذا النظام يتعلم ككل الانظمة الحية اكانت انظمة بيولوجية او فكرية من تجاربه اي من اخطاء ونواقص يقع تصحيحها باستمرار مما يمكن النظام من البقاء والتواصل عبر الزمان.

لحسن حظنا هناك زخم هائل من التجارب راكمتها الديمقراطية خلال قرنين من التجريب في كل الثقافات البشرية وفي أكثر من مائة بلد.

هذه التجارب هي التي تطرح علينا بحدة جملة من الاسئلة التي يتوقف عن حسن الإجابة عنها وحسن العمل باستنتاجاتها مصير التجربة الديمقراطية في أكثر من بلد.

من أهم الأسئلة التي تطرحها علينا التجربة التاريخية للنظام ككل

1- كيف يمكننا حماية أدوات الديمقراطية أساسا حرية الرأي وحرية التنظم من سطوة المال الفاسد الذي أثبت دوما قدرته على تطويع هذه الآليات لمصلحته لا للصالح العام؟ هل الديمقراطية النظام الذي يستبدل حكم الأفراد بحكم الفرد؟

2- كيف نواصل الثقة والعمل بالانتخابات في ظل تنامي قدرات الاعلام الفاسد والدور المدمر لشركات وأجهزة مخابرات دولية على دفع تضليل المواطنين الى أبعد الحدود وارباك الناخبين في خيارات مصيرية؟

3- حتى ولو كانت الانتخابات فعلا حرة ونزيهة، هل يمكن لرأي خمسين في المائة زائد صوت من المنتخبين الذين هم جزء من القائمات الانتخابية التي هي جزء من قائمات الذين لهم حق الانتخاب التي هي جزء من تعداد

المواطنين الذين هم في عمر الانتخاب ان تدعي النطق بإرادة الشعب وأن تبني شرعية النظام الديمقراطي؟

ماذا نفعل عندما تكون إرادة هذه الأغلبية المتحركة منافية لقيم حقوق الانسان مثل الغاء عقوبة الإعدام او والأعراف الدولية مثل الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه.

4- هل فصل الديمقراطية التي هي في الإعلان العالمي لحقوق الانسان جملة الحقوق السياسية عن الحقوق الاقتصادية الاجتماعية الواردة في نفس الإعلان أمر في صالح النظام الديمقراطي؟ اليس من الأجدى لنا اعتبار الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وجهان لنفس العملة ولا يمكن الفصل بينهما كما تفعل الديمقراطية الليبرالية الغربية لا لشيء إلا لأن الاستبداد العسكري البوليسي أو الاستبداد الشعبوي يستند دوما للتشريع لنفسه على ادعاء تمثيل العدالة الاجتماعية لسلب الحريات.

5- أخيرا وليس آخرا لقد أظهرت تجربة الربيع العربي استحالة نجاح الديمقراطية في بلد واحد إذا تحالفت عليها الأنظمة الاستبدادية الإقليمية. كيف نواجه سياسيا هذا الفيتو الإقليمي في ظل سكوت وحتى تواطؤ الأنظمة الديمقراطية الكبرى الذي يفترض أنها تدافع عن بناء النظام الديمقراطي في كل مكان وهي كما نرى في بلداننا من أكبر داعمي الأنظمة الاستبدادية.

في هذه الحالة كيف يمكن وصف هذه الأنظمة؟

هل من يمارس الفضيلة في بيته ويحثّ على الرذيلة أو يشارك فيها خارج بيته نصف فاضل أو نصف رذيل مما يعني هل الأنظمة الديمقراطية التي تساند الاستبداد نصف ديمقراطية ام نصف استبدادية؟

أيها الاخوة والأخوات

لسنا لا أول ولا آخر من القى هذه الأسئلة وكما تعلمون الجدل حول الديمقراطية لم يتوقف منذ السجال حولها بين افلاطون وأرسطو.

كذلك لسنا وحدنا من يعكف على الموضوع فهو على طاولة الباحثين والسياسيين في أكثر من مكان في العالم.

نحن فقط جزء من هذا الحراك الفكري السياسي العابر للزمان والمكان ولقائنا اليوم في هذه المدينة الرائعة الجمال ليس صدفة وإنما لحظة من تفكير جماعي يجب أن يكون على قدر التحديات التي تواجهها ديمقراطية محاصرة ومواجهة بتحديات ضخمة غير مسبوقة.

قد تكون مساهمتنا الوحيدة في هذا التفكير الجماعي محاولة الردّ على الأسئلة والتحديات المطروحة من خارج الصندوق.

اسمحوا لي هنا أن استشهد بمقولة بالغة الأهمية للاقتصادية البريطانيةKate Raworth حيث كتبت في كتاب مثير عن الاقتصاد عنوانه Doghnut Economicsأننا نحن المختصون في علم الاقتصاد ندرس اقتصاد القرن الواحد والعشرين بمنهجية القرن العشرين وبأيدلوجيا القرن التاسع عشر

استوقفتني هذه الجملة وتساءلت هل من الممكن أننا نحن أيضا نطرح مسألة الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين بكل ما يعرفه المجتمع من ثورة وطفرة في التكنولوجيا ومن مشاكل غير مسبوقة مثل التحول المناخي والهجرات المكثفة بمنهجية القرن العشرين وبأيديولوجيا المفكرين الغربيين في القرنين الثامن والتاسع عشر.

للأسف أعتقد اننا في مثل هذا الوضع ومن ثم حاجتنا الى فكر وفعل ديمقراطي في القرن الواحد والعشرين بمنهجية القرن الواحد والعشرين وبأيديولوجيا القرن الواحد والعشرين

مما يعني أن علينا لا فقط الامعان في التعامل مع المشاكل القديمة ولكن مواجهة مسائل غير مسبوقة أساسا التحديات الضخمة الثلاثة للقرن الواحد والعشرين:

1-كيف تستطيع الديمقراطية تجنيد المجتمعات المدنية في العالم لوقف التدمير الممنهج للطبيعة هذه الجريمة العظمى التي ترتكبها الشركات الرأسمالية الكبرى والدول الاستبدادية؟

2-كيف تستطيع الديمقراطية تجنيد المجتمعات المدنية ضد استحواذ الاستبداد على الذكاء الاصطناعي وهو ما قد ينذر بدخول البشرية جمعاء تحت سيطرة قوى جبارة لا وجه لها ولا مقتل؟

3-كيف تستطيع الديمقراطية تجنيد المجتمعات المدنية في البلدان المتقدمة لمواجهة الهجرات الجماعية دون الركون للدواء الذي تقترحه الأحزاب اليمنية المتطرفة وهو أمرّ من الداء وكيف تستطيع تجنيد المجتمعات المدنية في البلدان الفقيرة للقضاء على الفساد والقمع

والحوكمة الرديئة أي اهمّ أسباب هذه الهجرات غير المسبوقة في التاريخ الحديث.

أيها الاخوة والأخوات

من نافل القول إننا لن نبت في مثل هذه المشاكل الضخمة في اجتماع لا يدوم إلا يومان. كل طموحي وطموح الأستاذة توكل كرمان والدكتور أيمن نور والمهندس عماد الدايمي الساهرين معي على عمل المجلس العربي هو أن ينطلق بينكم النقاش المعمق وأن يتبلور عبر عصف ذهني جماعي براعم ردود سنواصل العمل عليها ربما في ملتقيات تتوسع فيها الدائرة إلى باحثين وسياسيين من الصين والهند وأوروبا وامريكا وافريقيا لأن الديمقراطية اليوم قضية واحدة ومعركة واحدة ومصير واحد.

نحن نأمل من اجتماعنا هذا ولادة شبكة مرنة تتطور داخلها علاقات وثيقة بين المفكرين والسياسيين الحاضرين معنا لدعم ومساندة التيارات الديمقراطية في بلداننا العربية حتى نكون فعلا في مستوى التحديات الضخمة التي يجب ألا ترهبنا وإنما أن تشحذ فينا كل طاقات الخلق والابداع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**

إعلان سراييفو

لتأسيس شبكة الديمقراطيين العرب
وتجديد الأمل في حركة التغيير العربية
08 أكتوبر 2023

نحن مواطني ومواطنات العالم العربي.

وفاءً لدماء الشهداء الأبرار الذين ضحّوا بحياتهم في سبيل الحرية والكرامة بساحات التغيير، إبّان ثورات الربيع العربي، وما سبَقها ولحِقها من نِضالات.

واضطلاعاً بمسؤولياتنا تجاه ضحايا الاستبداد، من سجناء الرأي والمضطَهدين، ومنتَهَكي الحقوق، وبواجبنا في رفع الظلم والحيف والمعاناة عنهم.

واستيعاباً لحرَج المرحلة التي تمرُّ بها منطقتنا العربية، المحشورة بين مطرقة الاستبداد وسندان الشّعْبوية، مع تراجع النموذج الديمقراطي في العالم أجمع.

وإيماناً بقدرة أمّتنا على التحرر والانعتاق، وتحقيق الحرية والكرامة، والديمقراطية والتنمية، بالإرادة الصلبة، والنضال الدؤوب، والتعاضد بين الأحرار.

وأداءً لأمانتنا تجاه الأجيال القادمة، التي تستحق علينا أن نُوَرِّثها مستقبلاً آمناً مُشرِقاً، وأوطاناً مستقرةً مزدهرةً، وزاداً من قِيَم الكرامة والحرية والديمقراطية.

واقتناعاً بأن النظام الديمقراطي هو وحده الكفيل ببناء دولة القانون والمؤسّسات، الخادمةِ لأبناء شعبها، المتمتّعين بالعدل والحرية، الموْفُورِي الكرامة الإنسانية.

وإيقاناً بأن الدول الديمقراطية هي وحدها القادرة على بناء فضاء عربي واحد، يحقّق مطامح الشعوب العربية في الوحدة، ويسهّل حياة الملايين من العرب.

وإدراكاً بأن الاستبداد، سواءً منه القديم المتصلّب الجامد، أو الجديد الشّعبوي التافه، لا أفق له غير مزيد من إغراق شعوبنا في الفقر والقهر، والتفرقة والتحارُب.

واقتناعاً بأن الديمقراطيات الناضجة الصلبة هي القادرة على مواجهة التحولات الكبرى التي تغير مصائر البشر اليوم، مثل التحول المناخي والذكاء الاصطناعي.

نعلن المبادئ الآتية في ختام مؤتمر "التحوُّل الديمقراطي في العالم العربي: خارطة طريق" الذي عقدناه يومي 7-8 أكتوبر 2023، بمدينة سراييفو، عاصمةِ دولة البوسنة والهرسك، ومدينةِ الجَمال الآسِر، والضيافة الكريمة، والتاريخ العريق .:

أولاً: تأسيس شبكة للديمقراطيين العرب، تَجْمع المناضلين من أجل الديمقراطية من جميع الأقطار العربية، على اختلاف فئاتهم العُمُرية، ومشاربهم الفكرية، وانتماءاتهم السياسية. وهي شبكة أُفُقية غايتها التنسيق بين الفاعلين الديمقراطيين العرب، وأصحاب الرؤية المستقبلية المفعمة

بالأمل، المتسلحة بالفكر الحرّ والقيم الإيجابية. وذلك من أجل التمكين للديمقراطية في كل ربوع المنطقة، ونشر ثقافتها بين مختلف الفئات الشعبية في جميع الأقطار العربية. كما تسعى شبكة الديمقراطيين العرب إلى بناء الجُسور والعلاقات والتحالفات مع كافة القوى الديمقراطية في المنطقة والعالم، من أجل محاصرة التوجّهات الاستبدادية والشعبويّة، والتأثير على النظام الإقليمي الذي يسعى إلى تعطيل مسارات التحول الديمقراطي، تشبثا بمصالح أنانية آنية.

ثانيا: اعتماد خارطة طريق واضحة، غايتها دعم مسارات التحوُّل الديمقراطي في المنطقة وتسريعها، والإسهام في إنضاجها، وإخراجها من ضِيق العاطفيات، ونزعات المظلومية، وردود الأفعال المرتجَلة. إلى آفاق المبادرات الجَسورة، والاستراتيجيات البنّاءة، والخطط الواعية. وبناء المساحات المشتركة بين النخب العربية، وجمع كلمة القوى السياسية العربية على مبادئ الديمقراطية، مع الاعتراف بحق الاختلاف في البرامج السياسية، وفي الانتماءات الأيديولوجية، وفي الوصول إلى سُدّة الحكم في انتخابات حرة نزيهة. وصياغة الاصلاحات الهيكلية والمؤسّسية الكبرى في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع، وابتكار الحلول للتحديات الكبرى المطروحة على أقطارنا وعلى أمّتنا، لا في مجال الحقوق فحسبْ، وإنما أيضا في مجال تغيُّر المناخ والطاقة، والتحوُّلات الديمغرافية، والتطوّرات التكنولوجية.

ثالثا: العزم على العمل الجماعي المشترك، بكل الوسائل السِّلمية، سواء ما كان منها سياسيا، أو فكريا، أو قانونيا، أو إعلاميا. حتى تحقيق النصر

للمشروع الديمقراطي العربي، ودَحْر حِلْف الاستبداد والفساد والعمالة في المنطقة، تجسيداً لتلازم المسارات في الدول العربية، وتحقيقاً لوحدة المصير بين الشعوب العربية. وإطلاق جهد جماعي كبير لتكوين الأجيال الجديدة في مجالات النضال السلمي، واستراتيجيات التغيير وشروطه وآلياته، والحكم الرشيد، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة المدنية، وتأطير الحراك الشعبي، وبناء القدرات القيادية بالاستفادة من التقنيات الحديثة. حتى تصبح الأجيال الجديدة قادرة على استلام المِشعل، وتحقيق آمال الآباء، وأحلام الأجداد.

ونحن ندعو شرفاء الأمة وقواها الديمقراطية للانخراط معنا في "شبكة الديمقراطيين العرب"، وتوحيد الجهود معنا، بالبناء على المشتركات، ونبْذ الخلافات، من أجل توفير شروط الانتصار في المعارك القادمة لاستئناف المسارات الديمقراطية المعطّلة أو الموءودة. وكلنا عزمٌ على بذل الجهود، وتسخير الطاقات، وتقديم التضحيات، من أجل طيّ صفحة الاستبداد والفساد والتبعية في أوطاننا خلال أمد قريب، وتحقيق مبدأ المواطَنة الحُرّة الكريمة في بلداننا، وإرساء اندماج فعّال بين شعوبنا العربية، على أساس الحرية والكرامة والديمقراطية. "إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً"

منشورات المجلس العربي بالاشتراك مع دار منوال للنشر
جميع الحقوق محفوظة © 2024